

فهرست
 مافی هذا المجلد
 عقود شیخ علی ابن اعجاز شیخ بهاء الدین
 اقباض
 من المرقادیر و مساحه آن
 از مشغلات شیخ بهاء الدین

۲۱۱
 ۹۷۱۶

بازرسی شد
 ۳۶ - ۳۷

بازدید شد
 ۱۳۸۴


۹۷۴۹-۳

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب مجریه فی شرح الدعوه الیه فی حق الله - ای
 مؤلف عسکری بنی هاشم - ۳۰ الاصله لادبیه کتبه
 موضوع کتب معتبره و در سوره انبیاء

۸۶۸۷

شماره ثبت کتاب



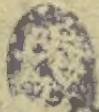
کتابخانه مجلس شورای ملی
 خطی «فهرست شده»
 ۹۷۱۶



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله حمداً كثيراً كما هو أهله والصلوة والسلام
على رسوله محمد وآله **وبعد** فهذه جملة كفاية بيننا
في شئ العقود والأيقاعات اذ كان لابد من معرفتها
لما احتاج اليه من المكلفين لتوفيق حصول
الأمور المطلوبة منها شرعاً على الإتيان بها على الوجه
المعتبر الذي ثبت كونه متمماً لحصولها دون غيره
من الوجوه فإن نقل الملك من معين ومنفعة وأية
الفرج وقطع سلطنة النكاح والزام الذمة البرية
بشئ من الحقوق واسقاط ما في الذمة إنما يكون بأ
طريق العين لذلك شرعاً دون مجرد القصد والتراخي
من التعاملين والمشاكين لا ترى المرأة لو رضيت

الحمد لله حمداً كثيراً كما هو أهله والصلوة والسلام
على رسوله محمد وآله

٧-٨



بالوطى لم يحل ذلك وإن كانت خلية من الموانع
صاحب المال لو قصد نقله إلى غيره كيف ذلك ولا
ينتقل المال عن ملك المالك وكذا لو أن كل منهما بغير
اللفظ المعتبر لذلك شرعاً تلك حدود الله فلا نقول
أعلم أن العقد صيغة شرعية لا بد لها من متين
ولو بالعقود يترتب عليها نقل ملك أو سقوط حق أو
حل نزاع أو تسلط على طرفه والعقد عقد البيع و
القرض والرهن والصلح والضمان والموالة والكفالة
والوديعة والغارية والوكالة والسبق والرفق
والجمالة والشركة والمضاربة والإجارة والمزارعة
والمساقات والهبة والصدقة والهري والحبس و
الوقف والوصية والنكاح والكتابة وفي حكم ذلك
الخلع والمباراة والعقد ثلثة أصناف لأن من الطرفين

[illegible]

شرعية يكفي فيها الواحد فترتب عليها قطع وصلة
او نقل ملك او استحقاق حق او عقوبة او سقوط
ذلك والابقاء الطلاق والرجعة والغيار وال
الابلاء واللعان والعق والتدبير والايمان والشفعة
والعهود والحجر والشفعة والحكم ومعلوم ان المحر
للسقة والفلس وغيرهما ضرب من الحكم وليس لاقرار
من الايقان لانه اخبار والعهود من الايقاعات
كقولها انشاءات اما لبيع باقامة باعتبار النقود
النسية في الثمن والتمول لبيعة وباعتبار الاخبار
المال وعدمه اربعة باعتبار وجوب مسألة
الثمن للثمن وعدمه فثمان فذلك عشرة اقسام وهو ان يبيع عند
بعد التأمل لها يعلم ان فيها تداخلا وهذه هي النسخة
والنسية والسلف وبيع الكالي بالكالي وبيع المراجعة
المراجعة

١٢
والواضحة والنسية والتولية والمساومة وبيع الز
وعبر ومن ذلك الصرف وينقسم البيع باعتبار زمانه
اخر الى اقسام منها بيع الغرر ومنه بيع الملامح
المضامين وبيع الحصاة والمتابذة والملاسة وغير
ذلك والبيع المعلق على شرط او صفة وبيع الشرط منه
بيع خيار الشرط الذي منه بيع الموامرة والبيع المشتمل
على اشتراط رد الثمن او مثله في مدة معلومة و
استرجاع المبيع وبيع البراة من عيب معين أو عيوب
معينة او سائر العيوب وبيع الثمرة قبل ظهورها
عالمًا وان يد مع الضميمة وبدونها وبيعها بعد الطر
قبل بدو الصلاح وبيع المذابة والمحاولة وبيع الثمرة
وبيع الرطبة والتفيل التفريك واعلم انه لا بد من كل
عقده انتم ولو من احد الطرفين من وقوعه باللفظ

الصحيح العربي فلا يقع بغيره الا اذا لم يعلم المتعا
قدان او احدهما ذلك وشق تعلمه عادة ولا بد من
وقوع الايجاب والقبول بلفظ الماضي وتقديم الايجاب
على اصح القولين وقورية القبول بحيث لا يتخلل كلام
اجنبى ولا سكون طويل في العادة ولا يضر التنفس و
السعال ونحو ذلك بخلاف العقود المجاوزة ويشترط
ايضا ايقاعها بالالفاظ القرينة في بابها فلا يقع البيع
بلفظ الاجارة والنكاح وبالعكس فان صراحة كل
من هذه الالفاظ في غير بابها منتفية ويشترط في
الايقاعات ايضاً وقوعها باللفظ الصحيح العربي مع
الامكان ويشترط مراحمته في بابها ايضا فلو وقع البيع
بغير ما قلناه وعلم التراضى منهما كان معاطاة لا يلزم
الابتناب احد العينين وكذا القول في الاجارة ونحوها

ع
بجلائه النكاح والطلاق ونحوهما فلا يقع اصلا فليدة
بكل ما شاء الاخرين لئلا ياتي على رادة صيغ العقود و
الايقات ويترتب عليها اثرها وكذا العاجز عن النطق
لمرضاه ونحوه فغلب بيع النقد مبيع المال سواء كان
معه شرط ام لا وسواء كان الشرط خيارا او سقوط
خيار وصيغته بعثت او شريعت او ملكتك هذا
لمتاع المقتنين والموصوف الفلا في بعشرة دراهم او
يخذه العشرة من الدراهم او بهذه الثوب او بثوب
صفته كذا فيقول قبلت او اتبعت او شريعت او اشترت
او ملكتك ونحو ذلك ولا بد في الموصوف ثمتا ومثمتا
من وصفه منه بصفات السلم ولو كان عيناً غائبة
كاللابة الفلانية ولم يكن رآها الاخر فلا بد من ذكره
او صافها الموجبة لرفع الجهالة عنها ومتى كان احد

ل
المعاقدين وكذا جاز التصريح في الايجاب والقبول لئلا
يقول بعتك بالوكالة عن فلان ويقول الاخر في
القبول لموكله قبلت لموكل فلان ولولم يصرح احدهما
بالوكالة كفي القصد لكن لا يعلم ظاهره وقوعه عن
الموكل ولذا لا يابا الاخبار الفاصد ولا يفيد ذلك يحمل
الشاهد لا على اقرار المقر ولو اراد شرط شيء كناية
دين حال او دين بدني او ضمني قال بعتك هذا بكذا
وشرطت عليك تاجيل ذيك الفلاني الى سنة او و
شرطت لك تاجيل دين الفلاني الى سنة او وشرطت
رهن كذا بدني كذا او تضمين فلان كذا او شرطت
سقوط خيار المجلس من الجانبين مثلا وسقوط
خيار العين او خيار الرؤية كذلك او شرطت
لنفس الخيار مدة سنة او لك او لك او بعتك

بشرط استيجار زيدا الى سنة مثلا او بشرط ان ياتي
ردت الثمن او مثله الى سنة استرجعت المبيع و
لخوذلك او بشرط البراءة من عيب كذا وكذا وبالبراءة
من جميع العيوب على اصح القولين او بعثت ثمرة لبنا
الفلاحي الموجودة بكذا ومنفعة الى ثمرة ستين مثلا
او منفعة الى الثمن الفلاحي او بعثت هذه الاسجار و
ثمرتها ناته يبيع في هذه وان لم يكن قد ظهرت كالرباع
حاملة وضم اليها الحل ولو خر من العروة بتقار مثلا
قال بعثت ثمرة هذه النخلة بتقار ثم موصوف بصفاء
كذا وذكر صفات السلم ان كان التمر مصنونا ولاشا
الى معين وفصل بيع النسبة هو بيع عين او مضمون
في الذمة حالا بتمر مؤجل وصيغته بعثت هذا المتاع
بعشرة ذراهر واجلثك في الثمن الى شهر وكل ما سبق

الشروط الاصاله والوكالة ان هنا لا يشترط
في الاجل هنا وفي كل موضع يذكر كونه محروسا
احتمال الزيادة والنقصان لكونه غير معين في هذا
فلا يصح التأجيل باذراك الغلات وقد مر المساق
ولخوذلك فصل بيع السلف هو بيع موصوف
في الذمة الى اجل بتمر حال معين او مضمون وهو قابل
النسيئة ويشترط ذكر الصفات التي لها دخل في تفاوت
القيمة بسبب تفاوت الرغاب وقد ذكر الفقهاء
لكل نوع من الانواع التي تكثر روائها ويجوز فيها
السلف صفات مخصوصة على طريق التدريب للمكف
منها ما يجب ذكره في العقد من صفات ما لم يتعرض
اليه ويجب ان يذكر موضع التسليم ان كان المتعا
يصد مقارفة مريض العقد قبل الحل كما لو كانا

7
غيرين مجتازين وكذا أحدهما والآخر ذكره
مطلقا ويعتبر في حل السلم ما سبق من كونه محررا
عن الزيادة والنقصان وتسليم الثمن قبل الفرق
والإيجاب بالسلم يقع بإسلفتك وأسلفت اليك
من المشتري وبعتك ومكثتك وما أجرى مجراه
من البائع فلما كان المسلم فيه حنطة قال أسلفت
إليك كذا في تغار حنطة يوسف عرافية حمرا
كيرة للجب جديدة جيدة ضريرة إلى شهرين سلمة
في موضع كذا ويقول البائع قبلك ولوا بهذا البائع
بالإيجاب فقال بعتك تغار حنطة يوسفية
بكذا موجهة إلى كذا سلمة في موضع كذا فقال المشتري
قبلك مع والمرجع في ذكر الأوصاف إلى المعرفة
وصف يختلف الأغراض من سببه وتزيد القيمة و

تقص باعتبار زيادة يعتد بهما يجب التعرض
وبغيره لا يجب ذكره وجميع ما سبق ذكره من الشروط
والخيارات هنا والظاهر أنه لا يجوز في المسلم فيه
اشتراط البرادة من العيوب لأنه لا بد من اشتراط
ذكر الأوصاف التي لها مدخل في تفاوت القيمة
والسلامة من العيوب في المسلم فيه وكونه معينا
تفاوت به القيمة تفاوتها ظاهره فاضل مع
الكالي بالكالي هو بيع الدين بالدين يجوز هبة وترك
الهبة وقد ثبت في السنة المطهرة النهي عنه وكونه
محرما وصيغته ان يقول بعتك ديني الفلاني
بدينك الفلاني أو بعتك دين الفلاني بعشرة دنانير
موجهة إلى شهرين يقول قبلك ومنه أن يسلفه
دينا له عليه في شيء مما يجوز السلم فيه على صحيح القولين

كما لو اسلفه العشرة التي في ذمته في تقار حنطة مو
 صوف بصافته موحل الى كذا استلم في موضع كذا ولو
 الحاجة الى مثل ذلك اسلفه عشرة مضمون غير متبدل
 كونها دينه ثم بعد تمام العقد والنيوب بالعشرة في
 ذمة المشتري بقا صديها ولو باع الدين بمضمون حال
 جازا فلا يعد دينها والظاهر انه يبيع ذلك ولو
 كان الدين مؤجلا ثم يحل وفصل المراجعة هي البيع
 المالك ان لم يكن المشتري عالما به وتحقيقه انه ان
 جرى على ما وقع به الشرع للبايع فصيغته ان يقول
 بعد الاخبار بالغن بعثك كذا بما اشتريته به
 وبيع عشرة او بعثك كذا بما بذلت من الغن وبنه
 الى اخر صيغ البيع السالفة وهي شريتك وملكتك
 والمراجعة صيغتان اجر بان احديهما ان يقول بعثك

بما قام على بيع كذا او بما هو على كذا الثانية بعثك
 براس المال وبيع كذا والفرق بين هذه الصيغ الثلاثة
 ان الاولى لا يتنا ولا لا يفتن خاصة فلو بذلت مالا في
 عمل فيه او عمل بنفسه فيه ما يثبتك في مقابلة مالا
 او يحقه مؤنة ولا له ونحوها لم يتنا ولا يفتن
 ذلك النقط وان اخبر به قبل الصنعة وكذا الثالثة
 على اظهر العقولين واما الثانية فانه يندرج فيها جميع
 ما حق من المؤمن التي يقصد بالتزامها الاسترباح
 مثل اجرة الدلال والكتال والجمال والحارس والعقار
 والنجاة وقيمة الصبغ واجرة ختان المملوك وتطيين
 الدار ونحو ذلك اذا بذلت اجرة ذلك كله ولا بد ان
 يكون تطيين الدار لا كونها تد تجديد فيها عنده ما
 يقتضي التطيين وكذا اجرة الرقاء او تزيدها لو كان

التي لا تقطعها ولا تجدد عنده ومن ذلك اجرة البيت
الذي يحفظ فيه المتاع فانه من المون اللان مة لا
سترياح بجلا من المون التي بها البقا الملك كنفقه
العبد التي بها نقارة ومن جملها اجرة مسكنه
الذي لا يدر منه وكذا كسوة الضرورية ومثله
الدابة واجرة الاصطيل وجل الدابة ونحو ذلك
والفرق بين اجرة مسكن العبد واصطيل الدابة لا
يتكاد يتحقق خصوصا اذا كان استقبلا للعبد
الدابة ليس الا للتجارة ولو زاد في العلف على
المعتاد للثمنين فهو ما يدخل وكذا اجرة الطبيب
اذا ذاك المرض ولم يكن حادثا في يده ولو عمل شيئا
من هذه الاعمال بنفسه او تبرع لها متبرعا فاما
واذا خالها في البيع فالأشهرية بذلك ورجح كذا

اعلم

اعلم ان بين الضيع الثلاث السالفة فرقا آخر وهو
ان الاولى لا تقم الا حيث يكون المتاع قد انتقل
الى بايعه بالشراء فلو انتقل اليه بالصلح او بالهبه
بالعوض ونحو ذلك لم يصح البيع مراجعة بالصيغة
الاولى بجلا والثانية ومبينة على ذلك ان المبدول
عوض العمل اجرة مع انه يندرج في قوله يقوم على
لا يبعد في الثالثة الجواز لو انتقل بالصلح وفي الترضي الهبة
المشروطة بالعوض نظرا لا يخفى انه لا يصدق
المال والتمن وما يقيم به المتاع الا فيما قبول به استقلال
فاما صاحب المتاع بالتقسيط اذا جرى البيع على عدة
امتعة لا يعد واحدا منها والمعاطاة كالعقد في
ذلك كله فصل التولية هي البيع براس المال من غير
زيادة ولا نقصان فلا بد من الاخبار براس المال لا مع

العلمية والصيغة بعثك بما اشتريت وتوليت هذا
العقد قال في الدرر وسر لو قال وليتك السلعة
احتمل الجواز والقبول ان يقول قبلت او توليت ^{بها} يتر
مثل الثمن الا الى جنسا وقد اوصفا ويشترط في
التولية كون الثمن مثليا لباخذ المولى مثل ما بذل فلو
اشتراه بغيره لم يجز التولية واستغن بذلك بعض ما
اشقل الثمن من البايع الى الانسان مولاة الشترى للعقد
وحكامه في تذكرة عن بعض الشافعية وحكي ايضا
ما لو اشترى بغيره وقال قام علي بكذا وقد وليتك
العقد بما قام علي او ارادة المرأة عقد التولية على
مصدقها بلفظ القيام او اراها الرجل التولية على ما
أخذ من عود من الخلع ثم قال ان في ذلك وجهين
للسانعية وعندنا لا يجوز التولية في مثل هذا ^{الاشياء}

ويجوز البيع لبعض المبيع تولية بلفظ بعثت وتوليت
بشرط تعيين البعض ويلزم قسطه من الثمن
فصل والمواضع هي المحاطة ما خردة من
الوصع والمراد هنا ان يتبع براس المال وصيغته
معلومة وهي كالمرا بحة في الاحكام والصيغة الا
انه يضيف وصيغته كذا فيقول بعثك هذا بما
اشتريته ووضيغته كذا ويكره في المرا بحة والموا ^{ضعة}
نسبة الربح والوضيعة الى المال بان يقول بعثك
براس المال وربح كل عشرة درهما ووضيعة درهم
كل عشرة فرع لو قال الثمن مائة بعثك براس المال
ووضيعة درهم من كل عشرة في الثمن تسعة دراهم
وجزء من احد عشر جزءا من درهم فيكون الثمن
تسعين وعشرة اجزا من احد عشر جزءا من درهم

ولو قال بوضيعة العشرة درهما احتمل كل من الا
مرين لاحتمال ان يكون الاضافة بمعنى من او بمعنى
اللام على ان يكون المراد بوضيعة من العشرة درهما
او العشرة درهما وتحيل ان الاحتمال الثاني لا يات في
العبارة لايحتمل ان حيث ان وضیعة العشرة درهما
لا يكون الا في العشرة الدراهم دون ما سوىها من
اجز الدرهم مدفوع لان اللفظ لا بد فيه من تقدير
هو اما بوضيعة كل عشرة درهما او بقية بوضيعة
العشرة درهما وما جرى هذا المجرى وكل من التقديرين
محتمل ولا ارجحية لاحدهما على الاخرى فضل
بيع المساواة هو السميع من غير تعرض الى ذكر اصل
المال وضيعة معلومة ما سبق وهو احول من بيان
الاقسام لما فيه من السلامة من الوقوع في الكذب

تعدا او غلطا واما بيع الرنلا فيغدر بضيعة انما يجب
فيه التحرز من الزيادة مع اتحاد الجنس واشتاءا
بمجرد معة الزيادة كالايرة والزوجة عن باقي
اقسام البيع فم يشترط فيه التقابل في كل الفرق
والسلامة من الربا ان اتحد الجنس من الجانبين و
كذا بيع الثمار والحيوان وبيع المزابنة هو بيع النمرة
التي لا يحد حصرها ثمرا وان لم يشترط كون الثمرة
منها ويلحق بها في ذلك ثمرة باقي الاشجار المثمرة
وبيع المحاذلة بيع الزرع بحسب من جنسه وان حصر
وبيع بقدر حصة سوا شرط الثمن من الزرع او ببيع
محاذرا لا على الاصح فصل تقح القبالة بين
الشريكين في النمرة او الذرع بان يجر من حصة احدهما
حاقة ثم يقبلها شريكه بجرصها فيقبل وهو عقد

صحيح لورود النقص عليها ولازم لان الاصل في
العقود اللزوم الا ما اخرجته دليل وذلك قضية
كلام الاصحاب وصيغتها قبلتك نصيب في هذه
بكذا فيقول بئلت او تقبلت وحكما وجوبا العوض
مع سلامتها من لاقه ولو تلفت فلا شيء ولو تلف
ابعض فان وفي الباقي بالالقبالة والاستفط عنه
قدما نقص متى زاد المخوض عن قدر مال القبالة
فالزاد باجدة ولو نقص كله وهل هذه مقدرا^{سه}
ام ضرب من الصلح قال في الدر وسب الثاني فيلفظ
الصلح والنظر في ذلك مجال لان الرابع الصلح على
الاصح ولانه لا يبطل بتلف الموعود من بعد القبض
وليس بعيد ان يكون ذلك عقدا براسه فصل
في العز فاسد كبيع الملا تيج وهو بيع ما في بطون الامت

وبيع المضامين وهو بيع ما في صلاب الفحول وبيع
الحصاة وهو ان يقول ان مر هذه الحصاة ففعل
اي ثوب وقعت ففعلك بكذا وبيع الملا مسة و
هو بيع غير شاهد على انه متولد وقع البيع وبيع
المناوبة وهو ان يقول ان بنذته الى فقد شريته
بكذا وعن بيع المعلق على شرط وهو ممكن للحصول
عادة مثل بيتك ان دخل زيد الدار وعلى صفة وهو
لازم للحصول عادة مثل بيتك ان طلعت الشمس
تنتهي است الاول القبول من البيع الفاسد لا يجوز
التصرف فيه للقابض وهو مضمون عليه بمعنى انه
لو تلف او نقص بمجال من الاحوال كان عليه ضمانة
ويضمن القيمي بقيمته حين التلف وكذا زوائد التام
الشرط الواقع في العقد للزوم محبان يكون لازما

امتنع المشتري من فعل الشرط كان الاخر رفع
الامر الى الحاكم ليحير عليه العموم قوله او فوا
بالعقود والشرط من جملة العقود ولقوله
المؤمنون عند شروطهم الا من عص الله و
الاكثر على عدم وفائدة بشرط عندهم تسلط
الاخر على الفسخ الثالث لا يصح اشتراط شئ من
التمن على غير المشتري فلو قال بيع عبدك من فلان
على ان على خسمائه مثلا بناه على ذلك لم يصح
لانه خلاف تقضي البيع بخلاف ما لو قال اعتق عبدك
وعلى كذا وطلق زوجتك وعلى كذا فانه اذا اعتق
او طلق لمزومه العموم فان ذلك لما كان فكما لو
يكن معارضة كان المبدول ضربا من الجملة
ولو قال في الصورة الاولى ما قاله على طريق العمارة

فباع البائع العبدان زيد بشروط ان يضمن عمر والعتق
المذكور عن ثمنه صح البيع والشرط وكان بيعا
بشرط فصل الا قاله فسخ وليس بيمين في
حق المتبايعين وغيرهما فلا يثبت بها خيار المجلس
لاشفعة لو كان البيع شقفا مشفوعا في البيع و
البعض مع بقاء السلعة وتلفها فنج المثل والقيمة
ولا يصح بزيادة في الثمن ولا التمن ولا نقص في
احدهما وصيغتها ان يقولنا في بيع كذا و
سخنا او اقلستك وتقبل الاخر ولو التمن احدهما
الا قاله فقال الاخر اقلستك ففي الاكتفاء بالاستدعاء
عن قبول الملتزم تردد ولا ريب ان القبول والى
القرض عقد جاز من الطرفين ثمرة تملك العين مع
رد العوض ففي المثل والمثل وفي القيمة والقيمة من الجاه

وقبول الايجاب فلا بد ان يكون بالقول فلا يكفي الا
على وجه القرض من غير لفظ في حصول الملك نعم
يكون ذلك في القرض كما لمعاطاة في البيع فيتم ابلجة
القرض فاذا تلف العين وجب العوض والذي ينشأ
اليه النظران المعاطاة في البيع يتم ملكا متزلا
ويستقر بذهاب احد العينين او بعضها ^{مقتضى}
هذا ان التام حاصل من البيع قبل تلف شيء من
العينين يجب ان يكون للمشتري بخلاف الدفع ^{من} للقرض
هنا فانه لا يتم الا يحض الاذن في التصرف و ^{حجة}
الاتلاف فيجب ان يكون بما العين للمقرض لبعائها
على الملك اذ لا سعاوضة ولا تمليك بخلاف
الاول وصيغة الايجاب اقترضت كذا او ملكتك
كذا وعليك رد عوضه ولا بد من هذا العيود

الثاني دون الاول لان رد العوض جز مفهم
القرض بخلاف التملك ومثله وامسقتك كذا
او حذوا مريته ورد عوضه او تقرت فيه ورد
عوضه او انتفع به ورد عوضه ولو ذلك ^{بد}
من قبول اما نقلا كقولك او اقترضت ونحوها او
نقلا كالاخذ على وجه الرضا ولو بوكيله ويصح
العقد القرض من شرط ما لا ينافي مقتضاه كما
لو شرط رهنا او ضيابه او بال اخر على الاصح في
الثاني بخلاف ما لو شرط زيادة في العين او الصفة و
زيادة الصفة مثل ما لو شرط ردهم العجيبة ^{من}
المكسرة ولو عكس فشرط المكسرة عوضا للصحة
لغا الشرط وصح القرض اما الاولى فلكل الزيادة
في القرض والقبضة على حد سواء واما الثاني فلان

الرضا بالكسر يقتضي الرضا بالصحيح بطريق
اولى ويصح من اشترط قرضاً آخر في عقد ^{رضي} القرض
للمقرض والمقرض ولا تعد ذلك زيادة لانحصار
الزيادة في الزيادة العين والصيغة ^{ويصح} بشرط
انقضاء القرض في بلد آخر واذا طالب المقرض
في غير بلد الشرط او في غير بلد القرض مع عدم الضرر
ويحقق القرض بان يكون قيمة المثل في موضع ^{الباطل}
ازيد وصيغة الشرط مع ما سبق من صيغة
القرض ظاهرة الرهن عقداً لان من طرف الراهن
خاصة وفايده الترتين للدين ليستوفي منه و
الاجاب فيه رهنتك هذا على الدين القلا في
وعلى كل جزء منه وشرطت لك ان ما يتجدد من ثمانية
ما يكون رهنا وان يوضع على يد العدل القلا في و

ان يكون بيدك وان تكون وكيلاً في بيعه بعد
منه ونحو ذلك والقبول قبيلت وان تمنت وما
جري مجراه ويجري في الاجاب هذا وثقينة ^ك
او هذا رهن عندك وكل ما ادنى هذا المعنى
ويشترط وقوعه باللفظ العربي الصحيح الصريح
مع القدمة والتطابق بين الاجاب والقبول و
عدم تاخر القبول بما يعتد في العادة وكونه باللفظ
المأثور لان اسم الاشارة مع بعده مفيد هذا ^{المنع}
وقد اطلقوا على الاكتفاء به هنا ولا يكفي شرط
الرهن في عقد البيع عن القبول لوجوب الراهن
الرهن عقبيه بغير فصل ولو شرط فيه ان لا يبيع
الا باذن فلان مثلاً وان لا يبيع الا بكذا ففيه
تردد وفي بطلانه قوة ولو شرط عليه الرهن

بيع فاسد نظر لزومه فله الفسخ ومثله
ما لو أبرأت ذمة الزوج بظن صحة الطلاق فتبين
العناد أو وهب من فاهبه بظن صحة الهبة
الأولى ومخوذ ذلك وعقد الرهن قابل للشرط
إذا لم يكن منافية لمقصود العقد ولم يثبت في
الكتاب أو السنة ما يقتضي منعها فلو شرط أن
لا يباع أصلاً لم يصح لمناقاة مقصود الرهن
وكذا لو شرط بيع العبد المسلم من كافر ولو شرط
دخول النما المتجدد في الرهن لا يدخل بدونه
على الأصح كما لا يدخل الموجود ولو رهنه
مدة معينة على أنه ان لم يقضه في ميعاد فكل من
الرهن والبيع فاسد وليس مضموناً في المدعى
رهن فاسد فيها بخلاف ما بعدها فانه صحيح

فاسد وكسب من الأصول المقررة ان كان عقد
يترتب على الصحيح ضمان العين المقبوضة به
على الغايض على معنى أنها لو تلفت كان تلفها منه
يضمن بفاسده وينبغي إذا رهن على الدين أن يترتب
على كل جزء منه حداً من طرق احتمال الانكاث
بإثباته ولا يشترط بصحة الرهن قبض المرتهن
العين المرهونة صح على القولين الصلح عقد لازم
من الطرفين شرع لقطع تنازع المختلفين وهو على
أنواع صلح من المسلمين وأهل الحرب على ترك الحرب
إلى أمد تقتضيه المصلحة و صلح بين العدل وأهل
البنى و صلح بين الزوجين إذا خيف الساق بينهما
ينولاً المحكان من أهلها و صلح بين المختلفين
المال وقد جرى بين المتعاملين لنقل عين أو منفعة

من غير ان يسبق خصومة والصيغة في البيع متقاربة
قالا يجاب صاحبك على ما استحقته في ذمتك من
جميع الحقوق الشرعية بكذا ولو قال الاخر صاحبك
على ما استحقته في ذمتي من جميع الحقوق الشرعية بكذا
صح ولو اراد الصلح لقطع المنازعة خاصة قل
صاحبك على قطع المنازعة بيني وبينك من جهة
كذا بكذا ويجوز الصلح على الاقرار والاعكار والصلح
اصل في نفسه وليس نزاعا على شئ من العقود على
الاصح الا انه يفيد فائدة عقود خمسة الاول البيع
وذلك فيما اذا كان بهداستان عين عادية آخر
وارعى دين في ذمته فاقترضا جهة على الدين والعين
بانتقصان عليه فان الصلح هنا بمنزلة البيع في نقل
ومثله ما اذا صاحبه على عين او دين ابتداء من غير

ر
خصومة بما سلفان عليه عندنا الثاني الاجا
وذلك فيما اذا كان المصالح عليه منفعة
كما لو كان لاحدهما عندا لاخر دين او عين او
منفعة فصاحبه على منفعة فان الصلح هنا
يفيد فائدة الاجارة الثالث الابراء والخطيئة
وذلك فيما اذا كان له في ذمته دين فيقر به ثم
يصاحبه على سقاط بعضه واعطاء بعض
هو هنا يفيد فائدة الابراء الرابع الهبة وذلك
فيما اذا ادعى عليه عدي ودارين مثلا فاقتر
له بها وصاحبه منهما على احدهما فانه هنا يفيد
فائدة الهبة الخامس العارية وذلك فيما اذا
ادعى دارا مثلا فاقتر له بها وصاحبه على سكنها
سنة فان الصلح هنا يفيد فائدة العارية واصح

القولين لزوم فليس لصاحب الدار لرجوع خلافا
للسنج ويجوز الصلح التخلص من الربا كما يجزى التخلص
منه في البيع على لا صح فلو تلف ثوبا قيمته دينار منه
صالح ماله على دينار من لم يصح ان كان التقدير الغالب
هو جنس صالح به بخلاف ما اذا تعدد الجنس ^{سواء}
بان يكون دراهم ودنانير و يصح الصلح على مثل حق
الشفعة لا سقاطه وعلى حق التجير ولو بدينار سكنى
المدرسة ولحقها وعلى اسقاط اليمين والخيار وعلى
اجرا المالكين على سطوح الغير مدة معلومة ويجوز
الاشتراط في عقد الصلح كما يجوز في البيع الضمان عقد
غمرته نقل المالك من ذمة المضمون عند الذمة
العامة وصيغته ضمنت لك ما استحق في ذمة
زيد وتحملت لك او كفلت او التزمت وانا ضامن

او ضامن او زعيم وما آذى هذا المعنى والقبول
قبلت او ضمنت او كفلت وهو ذلك ولو قال ودي
او احضلم يكن ضامنا ولا يكفي الكفاية ولا الاثبات
مع القعدة على النطق والتلفظ بالصيغة بغير العبرة
مع القعدة عليها الى اخر ما سبق بيانه ما يعتبر
في العقود اللازمة وجوز الضمان حالا وموجلا
فان شرط اجلا وجب كونه مضبوذا لا نحو ادراك
العقارات وقدم الحاج ولو شرط مالا يثا في مقتضى
العقد ولم ينع منه شرعا صح ولزم كاشتراط الخيار
مع تعيين المدة وكا اشتراط الادا من المبيع
فيطلب لو تلف بغير تفریط في وجه وصيغة
الموجل والمشرط وفيه الخيار ما سبق مع اضافة
التأجيل واشتراط الخيار كقوله ضمنت لك الى كذا

وشرطت لنفسها خيار شهر امثلا اولك وشرطت
الا اذا من المال الغلا في ويجوز ذلك وضمان الجهد
قد يكون للبائع عن المشتري بان يضمن الثمن الواجب
بالبيع قبل تسليمه وضمان عهده ان ظهر عيب بالنسبة
الى الارش واستحق ونقص الصنعة فيه وقد تكون
للمشتري من البائع بان يضمن الثمن بعد قبضه من خرج
المبيع مستحقا وكذا ارش عيب المبيع ونقص الصنعة
فيه للحوالة عقد ثمرته تحويل المال من ذمة الى
اخرى وصيغة العقد كل لفظ يدل على النقل و
التحويل مثل اخلتلك على فلان بكذا فيقول قيلت او
اخذت ومثله قيلت لك وذكر في التذكرة ايتعتك
الى اخر الصيغة ويشترط فيه كما يشترط في عقود
اللازمة من الايجاب والقبول وكونها بالعريضة وغير

ذلك ما يشترط في باقي العقود الكفالة عقد ثمرته
الشهود بنقص من عليه حق وان كان ذلك ^{المحذور} الحق
الى مجلس الحكم وصيغته عريضة من صيغة الضمان فانه
يقعد بالمال والكفالة بالنفس فيقول ضمننت لك احصاه
اما مطلقا او الى شهر او في الوقت الغلا في وتكفلت
او اتزمت باحضاره او انا كفيلا حالا او موقلا لكن
مع ضبط الاجل والطبق لا صحاب على انه اذا قال انا
كفيل به على اني ان احضره كان على كذا لزما ^{حضر} لا
خاصة ولو قال انا كفيل به على ان على كذا الى كذا
احضره لزما المال خاصة ولا يكفي بخفي انه لا بد من
العقود واشروط الواقعة في هذه العقول يلزم اذا كانت
جائزة تغييره من العقود اللازمة الوديعة من
العقود جائزة من الطرفين ثمرته الاستنابة في الحفظ

ويكون في الإيجاب كل لفظ دل على الاستئابة في ذلك
 ولا يتعين له لفظ ولا عبارة مخصوصة ويكون
 في القبول ما دل على الرضا من قول وفعل ولا يشترط
 فوريته ومن الحفظ على وجه مخصوص فيقبل ^{بأن}
 له الحفظ إلا على ذلك الوجه العارية عقد جاز
 من الطرفين فتركه تسويغ الانتفاع مع بقاء ما
 مطلقا أو مدة معينة ولا يتعين له لفظ بل كل ما
 دل على هذا المعنى كما في ذلك ويكون القبول ^{للفعل}
 وكلما يشترط فيهما من الشروط الحائزة ما قد ومنها
 اشتراط الضمان الاستعير للجمالة عقد جاز من
 الطرفين فترتبا استحقاق المال المجهول والمقدر شرعا
 أو عرفا في مقابل عمل مقصود محل ولا بد من صيغة
 ويكون في الإيجاب ما دل على العمل المخصوص بعوض

شروط ص

العارية

الرد

مثل

مثل من رد عبدي ودخل دارى وبين جدارى
 أو من رد عبدي من بلد كذا أو في يوم كذا فله كذا
 وفله عوض والقبول يكفي فيه الفعل ولكل منهما
 الفسخ قبل الشروع في العمل وكذا بعده إلا بالنسبة
 إلى ما مضى من العمل فإن تسخى لخاصة لا يسقط ^{استحقاقه}
 من العمل إلا جارة عقد فترتبه نقل المنفعة خاصة
 بعوض معلوم متمول والإيجاب جرتك وأنتك
 الدار الغلاية شهرا بكذا ومثلتك سكنى هذه الدار
 شهرا بكذا ولا ينعقد بلفظ العارية ولا البيع بل
 يكون إجارة فاسدة ولا بد من القبول وهو لفظ
 الدال على الرضا كقيلت وأنتا جرت ونحوه وما كان
 هذا من العقود اللازمة من الطرفين اعتبر فيه
 ما اشتركت فيه العقود اللازمة مثل فورية ^{القبول}

إجارة

المزارع

وكونها بالعربة ويصح اشتراط ما لا ينافي مقتضى
العقد من الشروط السايغة المألوفة حتى الخيار
ويلزم الشرها في زراعة معاملة على الارض محصية
من ثماء زرعها والايجاب زرعتك او عا ملكتك
على هذا الارض او مسلمتها اليك للزرع ^{منه} والاشياء
ذلك مدة نصف سنة على ان لكل منا صفحا ^{صلها}
مثلا والقبول قبلت ونحوه وهو عقد لازم من الطرفين
تبطل بالتقابل ويعتبر في العقود اللازمة ويصح ^{اشتراط}
السايغ الذي لا ينافي مقتضى العقد ولا يقتضي جهالة
ولو شرط مع المحصة شيئا من ذهب او فضة
جاز على الكراهية المسافات معاملة على احوال
اشجار رنا سبة بحصة من ثمرها وما يجري النرد هي عند
لازم من الطرفين تبطل بالتقابل والايجاب سائتلك او

عامتك او سلمت اليك هذا البستان لتعمل فيه مدة
كذا على ان لك نصف ثمره مثلا وما جرى هذا المجرى
ولا بد من القبول لفظا ويصح الاشتراط فيه كما سبق
الشركة عقد جاز من الطرفين ثمره جواز لاذن في
الطرفين امتزج مالهما بحيث لم يتميزا والصيغة ^{بها} قوله
اشتركنا وما جرى مجره فيجوز لهما الصيغة ^{بها} قوله
العينة كيف شاؤوا لو قيد بوقت او موضع او وجد
لم يجز تجا وذه ويجوز اشتراط السايغ ولو شرطها
التفاوت في ارباح مع تساوى المالين او التساوى
فيه مع تفاوتهما فلا يصح البطلان الا ان يحق
ذو الزيادة بالعل او بالزيادة فيه القراض عقد
جاز من الطرفين ثمره جواز التجارة بالنقد بحصة
من ربحه والايجاب قارضتك او ضاربتك ^{بشك} وما

على هذا المال او المال الغلا في على ان الربح بيننا نصيب
مثلا والقبول ما دل على الرضاء ومهما شرط فيه
من الشروط المجازية من البيع على وجه مخصوص
او في جهة معينة او على شخص معين او الى مدعين
لم يخر الساعا على تجاوزه الوكا لا عقد جائز من الحر
فترده الاستنابة في التصرف والايجاب كل لفظ
دل على الاستنابة في التصرف مثل سبتك او
وكت او فوضت اليك او بيع او اشتركتنا بكذا مثلا
واعتق عبدنا وزوجي من فلانة او طلقها
ومحذوك ولو قال الوكيل وكنتي على ان اتفل كذا فقال
نعم او اشار بما يدل على ذلك كفي في الايجاب والظاهر
ان سائر العقود المجازية كذلك ويكون في القبول كلما
يدل على الرضاء من قوله وفعل ولا يشترط فوريته

وينفسخ بنفسه كل منهما واذا انسخ الموكل شرط
علم الوكيل وكذا يشترط على الموكل رد الوكيل
وبدونه يتبقى جواز التصرف بالاذن بحاله وان
يكن وكيله ويجب اتباع ما يشترط الموكل من الشروط
المجازية دون غيرها ويلزم الجعل لو شرطه فاقب
الوكيل بالعمل الذي به الجعل في مقابل السبق والربح
عقد لازم من الطرفين على صح القولين ويشترط
فيه ما اشتركت فيه العقود اللازمة والايجاب
عالمك على السا بقه على هذين الطرفين ويعين
ما يركبه كل منهما في مسانة كذا فيعين ابتداها و
انها ثما على ان من سبق ميكان له هذه العشرة
المبدولة من بينا المال او من اجنبي او المعشرة التي
بذلها الاخر اذا كان كل منهما قد اخرج عشره وكان

بينها محلل قال على ان من سبق منا ومن المحلل كان له
ذلك القبول ما دل على الرضا لفظا ولو كان رضىا
قال ما ملكتك على المرات من موضع كذا الى العرض ^{الغلة}
عشرين ومئة عن قوس كذا ويعين بنفسه حيث
يتساربان فيه وكذا السهم على ان ياد مثلا الى اصابة
خمس من عشرين كان له كذا فيقول قبلت ولو
اطلق العقد ولم يتبين بياضه درة ولا محاطة
حل اطلاقه على المحاطة فلا يتحقق فضل احدهما
الاخر لا بعدا لا كما لان رجب به فائدة الوقت عند
ينبغي تحييس الاصل والطلاق مفعلة ولفظه ^{قف} المخرج و
وفي حشيب وسبيلت قول والا الى اعتبار رضىة
اي دل على الوقت اليها مثلا باع ولا يوجب ولا يورث
واتاخرت ونصدقت وابنت فلا بد من اقرار بها

بما يدعى مجا على الوقت ويشترط القبول اذا ^{يستحسن}
الوقوف عليه اما اذا وقف جهة بامة ففى عتبا
القبول من له امرها قول واعتباره او لم يكد بين
القبض من يعتبر قبوله في صحة الوقف باذن ^{قف} الوالا
لا يشترط فور ربه انما يشترط فور رية القبول ^{بشرط}
في العقد بايسترك فيه العقود اللانمة ويكفي في
المسجد ان يقول جعلت هذا البقعة مسجدا ^ط اذا
فيه شخص ملو صحبة على تصد القبط باذن ^{قف} الوالا
ويكفي ملو الواقف بهذا القصد او قبضه الحاكم
بالتحلية المعبرة في قضا مثاله ويصح اشتراط
مالاينا في مقتضى العقد اذا كان سايقا واذا امر
الوقف بشرا بطة لا يطل بالتقابل والتفاسيح ^ب
من الاجر الى السكنى والرقبي والعمرى عقد لا زمرته

يا

تسليط الساكن على استيفاء المنفعة المدة ^{منه}
فان كانت مقرونة بالمرزهي عمري وابلا سكا
فهو سكتي او بمدة معينة فهي رقبتي عبات شتي و
المقصود واجد ولا يتن ايجاب وهو استكتك
واغمرتك وازقتك هذه الدار مثلا مدة عمرنا او
عمري ونهنا وقبول وهو ما دل على الرضاء من ^{اللفظ}
التي سبقت غير مرة وبغير فوريته وكونها ^{لعبية}
الى غير ذلك من الشروط وصيغة الحبس حبست
عليك كذا مدة حيوتك فيقول قبلك وصيغة
الصدقة تصدقت عليك او على مولك ^ل بكذا فيقول
قبلك وما لا زمان من الطرفين فيشترط بينهما ^{سبق}
الهيئة عقد فيد اشغال الملك ويقع على بعض ^{جوز}
لازما او ايلالا الى اللزوم والا ايجاب وهبتك و

واهديتك اليك هذا وكذا اعطيتك وهذا لك
والقبول قبلك ونحو الوصية عقد ثرته ^{العين} تملكك
او النفعة بعد الموت فالأيجاب وصيت بكذا او
افعلوا كذا واعطوا فلا تا بعد وفاي او لفلان كذا
بعد وفاي او جعلت لك كذا ولو قيل عينت لك
كذا فهو كناية انما ينفذ مع النية والقبول انما يكون
بعد الموت ولا يشترط القبول لفظا بل ^{للفعل} كقول
الدال عليه النكاح عقد لازم من الطرفين وهو
دائم ومتعة وصيغة الدائم زوجتك او انكحت
او ستعتك نفسي بالث درهم مثلا ولو كان العاقد
وكيلها قال زوجت نفسي كذا الى اخر ما ذكر ولو
كان العقد مع وكيل الزوج قالت زوجت نفسي من
مولك ولا تقول زوجتك نفسي بخلاف غير

النكاح من العقود فانه يصح ان يقال الوكيل
يغتلك والغرق ان الامر في النكاح مبني على ^{حيث} لا
التام وحل الفروج لا يقبل النقل ولو كان العا
الوكيلين قال وكيلها لاز وجك موكلتي من موكلتك
والقبول قبلت التزويج وصح وقيلت وحده
وكذا كل لفظ يدل على الرضاء بالايجاب ولو كان
العقد مع وكيل الزوج قال قيلت لموكلتي ومضى
كان العا قد وكيل الزوجين او وليه فلا بد ^{تعيينه}
بايدفع الجمالة اما لا ستارة او بالاسم المميز او
بالوصف الرابع للجمالة فلا شتران وصيغة ^{المتعة}
زوجتك او متعتك نفسي او موكلتي فلا بد ^{بقية}
هذه اليم او هذا الشهر بعشرة دراهم فيقول قبلت
الى اخر ما سبق ولو قيل زوجت بعتك من فلان بكنا

فقال الوكيل نعم على قصد الانشاء ايجابا فقال الزوج
قبلت فالاصح عدم الانعقاد ولو قدم القبول
على الايجاب فالاكثر على جانه ولا بد من ايقاعه
على العريضة الا مع التذور وكونه بلفظ الماضي
كسائر العقود اللازمة ولولد بذكر المهر في العقد صح
في غير المتعة ولا ينعقد النكاح بغير الفاظ الثلاثة
وصيغة التحليل احللت لك وطى فلا تنافا وهذه
او جعلتك في حل من وطئها ولو اراد التحليل ^{به} بقدر
الوطى خاصة كالنظر والمس والتقبيل قال احللت لك
انظر الى بدن فلا تنه او لمسها او تقبلها والاصح
الاتسار على لفظ التحليل فلا يتعدى الى لاجلة
ونكاحات الشريكين وكلا في التحليل واحدا او قالا
كل واحد منهما احللت لك وطئها ولا يكفي ان يقول

أحللت لك وطى حصتي لا بد من القبول والفظه ^{مثل}
ما سبق ويعتبر مع إحلال الشريكين قبولاً لتحليل كل
قبول ولا يشترط تعيين مدة بل يكفي الإحلاق ^{والمصحب}
الحان يمنع وإذا حل الوطى حلت المقدمات ^{العكس}
ويجوز أن يجعل العتق مهرها ولا فرق بين بتقديم
العقود الزوجية وصيغته اعتقتك وتزوجتك
وجعلت عتقتك مهرك وفي اشتراط قبولها تردد
اشتراطه أحوط وفي قول قوي أنه يكفي في الإيجاز
تزوجتك وجعلت عتقتك مهرك من دون أن
يقول واعتقتك وصيغة النسخ في النكاح ^{لغير}
وبالعقود ونحوها منسخت النكاح الذي بين يدي
فلا ريب وما أدى هذا المعنى وفي النكاح العبد لامة
مريده منسخت عتقك أو امرئك منها باعتزال الآخر

وعقد النكاح باقتسامه قابلاً للشروط السائفة
التي لا تنافي مقنن العقد وإنما يجب الوفا بها بما وقع
في متن العقد ومضى أراد اشتراط شيء من الاجناس
غير النقود وصف ما يشترطه بصفات السلم
هي ما بها يرفع الجهالة ولو اعترى قدر قيمته عن النقد
فاستشرط في العقد فهو جنس الطلاق لا بد فيه من ^{اللفظ}
المرجوع وهوات أو هذه أو فلانة أو زوجي طالق
ولا يقع بغير هذا اللفظ مثل طلاق أو الطلاق
أو من المطلقات أو طلفت فلانة ولو قيل للزوج ^{طلعت}
فلانة فقال نعم لم يقع وإن قصد الانشاء وكذا لا يقع
بالكنيات وإن فادها النية مثلات حلية أو برة
أو حرام أو اعتدي ولا يقع بالاشارة إلا مع ^{النطق}
كالاخرس ولا بالكناية مع العدة على النطق نعم لو كتب ^{العاجز}

مع النية وقع ولو قال انت طالق لرمي فلا ن قال قصد
العرض صح الاقتصانه التعليل وان قصد التعليل
بطل ولو قال انت طالق ان كان الطلاق يقع بك فان
جهل حاله لم يقع وان كان ظاهرا لان الشك في
الشرط يقتضي الشك في الشرط فكان تعليقا جازما
اذا علم ظهر فانه يقع ولو عتب الصيغة بالمبطل
كان قال للظاهر المدخول بها انت طالق للبدعة
لم يقع وتصح الرجسية في الرجعي باللفظ ^{جوتك} مثل يا
وارجعتك وارجعتك ولو قال رد ذلك الى
التكاح او امتعتك كان رجعة مع النية ولا بد
من تجريد الصيغة عن الشرط وبالفعل كالوطي و
التفيل والمس بشرة اذا وقع عن قصد لا من نحو
النائم والناهي ورجعة الاخر من بالاشارة وكذا

العاجز عن النطق ولا بد فيه من سوال العكر والطلا
بعوض يصح تلكه من الزوج او وكيلها او وليها لا
الاجنبي مثل على الف مثلا او خلعين على ذلك او على
هاله في ذمتك اذا كان معلوما مكملا وكذا في شرط
في كل فدية ولا بد من كون الجواب على الفور ^{وته} وصو
خلعتك على كذا وانت مختلعة على ذلك او انت ^{لن} طالق
على ذلك ويشترط سماع شاهدين عدلين لفظه
كالطلاق وتجريد من شرط لا يقتضيه مثال ان رجعت
في بذل رجعت في الطلاق لو كان السؤال من وكيلها
او وليها قال بذلت كذا على ان طلق فلانة به او طلق
فلانة على كذا فيقبل الزوج هي طالق على بذلت عنها
او على ذلك ولو طلبت طلاقا بعوض فخلعها ^{مجردا}
من لفظ الطلاق لم يقع وبالعكس يقع ويلزم البدل

ان قلنا ان الخلع طلاق وهو الاصح والمباراة مثل
 الخلع في الصيغة والشروط ويزيد كون الكراهية
 من كل من الزوجين لصاحبه وفي الخلع يعتبر ^{هبتها} كره
 اياه وكون الفدية بقدر المهر واقل لازد بخلاف
 الخلع الا انه لا يقع المجردة بل لابد من اتباعه بلفظ
 وصورة السؤال باري على كذا فيقول ح باريك
 على كذا وانت طالق الظهار انت على كذا ^{جنى} ظهري او جنى
 او هذه او قلته ولا ينحصر في هذه العبارات بل كل
 او اثار يدل على تميزها ولو قال انت متى وعدت
 او معي كذا ظهري وقم وكذا او امر على قوله انت كذا
 ولو قال انت على كذا لم يقع وان قصد الظهار في قول
 وكذا قوله انت امي وزوجتي امي ولو قال حولك وذا
 او بينك او جسمك كذا ظهري وقم بخلاف ما لو قال امي

امري مثل امري وكذا لو قال بك على كذا ظهري و
 قم او فرجك او راسك او بطنك او جلدك وكذا لو
 عكس فقال انت على كذا امي وشعرها او بطنها او
 فرجها وكذا لو قال انت على حرام لم يقع وان نوى به
 الظهار وفات على حرام كذا ظهري ترد بخلاف
 ما لو قال انت على كذا ظهري حرام او انت حرام انت
 على كذا ظهرا وانت طالق انت كذا ظهري الرجعية
 او انت كذا ظهري طالق ولو قال انت طالق كذا ظهري
 قيل وقع الطلاق خاصة وان قصد بها وكان ^{الطلاق}
 رجعيا ولو قال على الظهار والظهارين من لم يقع
 الايلاء هو الخلف على ترك وطئ الزوجة بلفظ
 الوطئ او تغيب الحشفة في الفرج وكذا الايلاج ^{لبنك} و
 اما الجماع والوطئ والمباضا صفة والملاسة والمباشر

فيقع بها مع البنية لا بد منها ولا تتعقد الا باسماء الله
مع الخاتمة وصيغته والله لا وطيتك ابد او خمسة
اشهر مثلا او حتى اذهب الى العين وهو بالعرف
والضابط في ذلك ان تزيد على اربعة اشهر على اوطنا
بجلائل الوخلت على امتناع اربعة اشهر فادون
او قاحتا عود من الموصل وهو يبعد مثلا فانه
لا يبعد ابلء وضابط هذا ما يحصل في الاربعة على
اوطنا او احتمال الحصول وعدمه على السوا ولو كرر
البين كذلك كما لو خلف على الامساع اربعة اشهر وقيل
حروها خلف كذلك لم يكن موبيا ولو خلف بغير سنة
واسمائه كالغنائق والظهار والصدقة والكعبة والسبي
والائمة عليهم السلام او التزام صوم او صلوة
او غير ذلك لم يتعقد وكذا قال ان وطيتك على صلوة

او صوم ويستترط تجريد عن الشترط ولو قال الاربع
والله لا وطيتك لم يكن موبيا في الحال والله وطيتك
فاذا فعل كان حكم الايلاء تابنا في الرابعة ولو قال
لا وطيب واحدة سكن فان اراد تعلق بيمين بكل
واحدة فالايلاء من الجميع فان واحدة ختب وان ^{جلت}
وان نادى واحدة معينة قبل قوله ولو اراد متممة ^{في}
وقوع الايلاء وبعثته بواحدة فمن تبعينه بط
ولو أطلق اللفظ لم يرد واحدة من الامور الثلاثة
لم يبعد كونه موبيا من جميع اللعان وصيغته ^{بعد}
العتق بالزنا قبل او دبر الزوجه المحصنة الدائمة
البالغ الزنيده السليمة من القتم والحرس وان لم يكن
مدخولا بها الا ان يكون سبب اللعان في الولادة ^{هـ}
فيستترط كونه لاحقا به فاهل وذلك يستلزم ^{خل}
الزوج اربع مرات بتلفيق الحاكم ثم مد بالله ^{لن}

الصادقين فيما رقت ثلاثة او هذه او زوجي بحيث
يتميز في عظمة الحاكم ويجوز ان رجوع او نكل من ^{اكان}
اليمن حده وسقط اللعان وان لم يصر امره ان يقول مرة
ان لعنه الله على ان كنت من الكاذبين فاذا قال ^{لك}
تغرت على المرأة للسود ولها ان تسقطه بان يقول ابيع
مرأة اشهد بالله انه من الكاذبين فيما نفاي به فاذا قال
ذلك وعظها الحاكم وخوفها وقال لها ان عذابي الدنيا
امون من عذابي الآخرة فان رجعت او نكلت من ^{اكان}
اليمن رجها وان اصرت امها ان يقول ان غضب ^{الله}
علي ان كان من الصادقين ويشترط ان يكون ذلك عند
الحاكم او منصوبه ولا يميز النطق بالعربية مع الامم
واعتماد هذا الترتيب ورعاية لفظ الشهادة على ^{جده}
المذكور وكذا لفظ الجلالة ولفظ اللعن والغضب و ^{لفظ}
الصدق والكذب مع لام الابتداء والمولاة بين الكلمات

وسبق لعان الرجل وتبها عند لعان كل منهما العتق
وصيغته من جاز القرف انت او هذا او عدي
ثلاثة حرا وعتيق ومعتق ولا بد من وقوع اللفظ
على قصد الاخبار لمعتق بخلاف ما لو قصد الانشاء
للمعتق وجهك لو قصدوا ^{البه} او لمكن استلامه رجوع
وقبل قوله وان تعذر لم يحكم بالمعتق بمجرد الاحتمال
ولو قال باحرا او معتق لم يقع وان قصد الانشاء
ولا بد من كونه على وجه القربة ولو ن صرح بها في
المصيغة كان اكل ولا يقع بغير التحرير والاعتاق و
سواء كان صريحا مخزوكا رتبة وازالة قبل الملك او
كناية خرائت سائبة او لا سبيل عليك وكذا الا
يقع بالاشارة والكتابة الا مع العجز عن النطق ولا
بغير العربية مع القعدة عليها ويجب فيها مراعاة ^{اللفظ} ما

وهو ربه ويشترط بتحريره فلا يقع معلقا على شرط
 او صفة مثلا ان دخلت الدار او اذا طلعت الشمس
 ولو قرنه بشرط لم يفرض مثل ان حر علي ان عليك
 خدمه سنة مثلا او امانة دوهمه ويشترط قبل
 العبدية الثاني فيجعل العتق ان يقبل بخله فلا يلاوي
 ولا بد من ايقاع العتق على الجملة او جزء شائع مثل
 نصفك او ثلثك بخله من الوفاق بدك او رجلك
 ولو قاله بد بك او رجلك قالوا خوج قولي التدبير
 صيغة يقتضي عتق المملوك بعد وفاة مولاه ومن
 جرى مجراه كن جعلت له الخدمة وصيغته ان
 حر بعد وفاتي او اذ امت فانت حرا ومعتق
 لو قال ان تدبرني فتوعه نكروا وعقبه بقوله فاذا
 فانت حرا صرح اجماعا ولا يفتن في ادوات الشرط بين ان

يقول ان انت او اذ امت او متى مت او اي وقت مت
 وكذا الفاظ التدبير مثل فانت حرا وفلان ربي
 وهذا التدبير ينقسم الى مطلق كما سبق ومقيد مثل
 اذ امت في سوي هذا او في سنتي هذه او في سوي او
 شهرها او بلدي فانت حرا ولا يقع معلقا بشرط
 وصفة مثلا ان قدم زيدا او اذا حل الشوال فانت
 حر مقيد وفاتي وقد يسأل عن الفرق بين هذا
 وبين المقيد ولو قال الشريك ان اذا مت فانت
 حر ينصرف قول كل منهما الى نصيبه وصرح الكتاب
 ولم يكن ذلك تعليقا على شرط ولو في ثلثا خد
 بنصيبه خاصة / خنص بالافتاق بخلاف ما لو
 اعتقه بعد موتها معا فانه يطل التدبير الكتابية
 وهي معاملة مستقلة غير البيع وهي عقد لازم من

الطرفين سواء كانت مطلقة او مشروطة على الاصح
فانه يجب على العبد السعي فيها العنا ويجز عليه لو
امتنع وبطل بالتقابل ولا يرا من مال الكتابة نفع
وبالاعتاق وبالعجز في المشروطة فالأجاب ان يقول
كابتك على لف مثلا واجلتك فيها على ان تؤدي جميعا
عند آخر الشهر وفي الحرمين مثلا وثلاثة ولا بد من تعيين
بجور كراس عشر ايام او خمسة عشر والقبول قبلت
فكل ما جرى مجراه من الفاظ الدالة على الرضا هذا اذا كان
بطلقة ولو كانت مشروطة اضاف الى ذلك فان
عجزت فان الرو في العرف ومنه اشتطه المرفوعة
المكاتب في العقد انما اذا لم يخالف المشروع ^{بحسب} وهل
في كل من الصنعين الى قوله فان ادت حرية احما
فان لم توجه فلا بد من سنة اليمين فانما تتعقد

باللفظ الدال على ذات المقدسية مع النية مثل ^{الله} او
وبالله وتالله وحامه وايمين الله وايم الله ومراه
ومن الله والذي ليس كمنه منع والذي فلو الحبة و
ير الشبهة او بالاسماء المختصة به مثل الرحمن ^{القدوس}
والا زلي نوبيا سائه التي ينصرف الالهة اليه وان
اطلقت على غير مجازا مثل الرب والخالق والرازق
بشرط العقد في الجميع لا بدونه ولا تتعقد بالا
ينصرف اطلاقه اليه كالموجود والحي ^{الصغير} والسميع
وان نوى الحلف ولا بقدره الله وعلمه اذا قصد المعاني
بمخلاف ما اذا قصد كونه قدرة او اذا علم ولو قال و
جلال الله وعظمته الله وكبرياءه ولعمري الله واقسم بالله
واحلف بالله وقسمت بالله وحلفت بالله وحق الله
ان قصد به الله الحق او سخرى الالهية في قول لا تتعقد

ما يجب لله على عباده وكذا لا يشقوا حلفا بالطلاق
والعتاق او المخلوقات المشرفة كالنبي والائمة او البراءة
من الله تعالى او من رسوله او احدا لامة ٤٤ على قول ونحو
ذلك والاستثناء بمشية الله مع لوقوف اليمين مع لا ^{تقال}
عادة فلا يفسد الشفس والسعال ونحوها والنطق به فلا ^{تقال}
لنية من دون نطق النذر التزام المكلف المسلم
قاصدا لعة معذوبة او يا القرية بقوله ان عاقا في الله
مثلا فله على صدقة او صوم او غيرها مما يعطى ^ع
ومثله ان وقفني الله الحج او اعطاني مالا مثلا او على منع
نفس من المعصية فله على صدقة وهذا نذر البر
الطاعة ولو قال ان عصيت الله فله على صلوة على قصد
منع النفس من المعصية انعقد وهو نذر الحاج ^{الغضب}
ومنه ما لو قال ان لم ارج مثلا فله على صلوة على قصد ^{الحث}

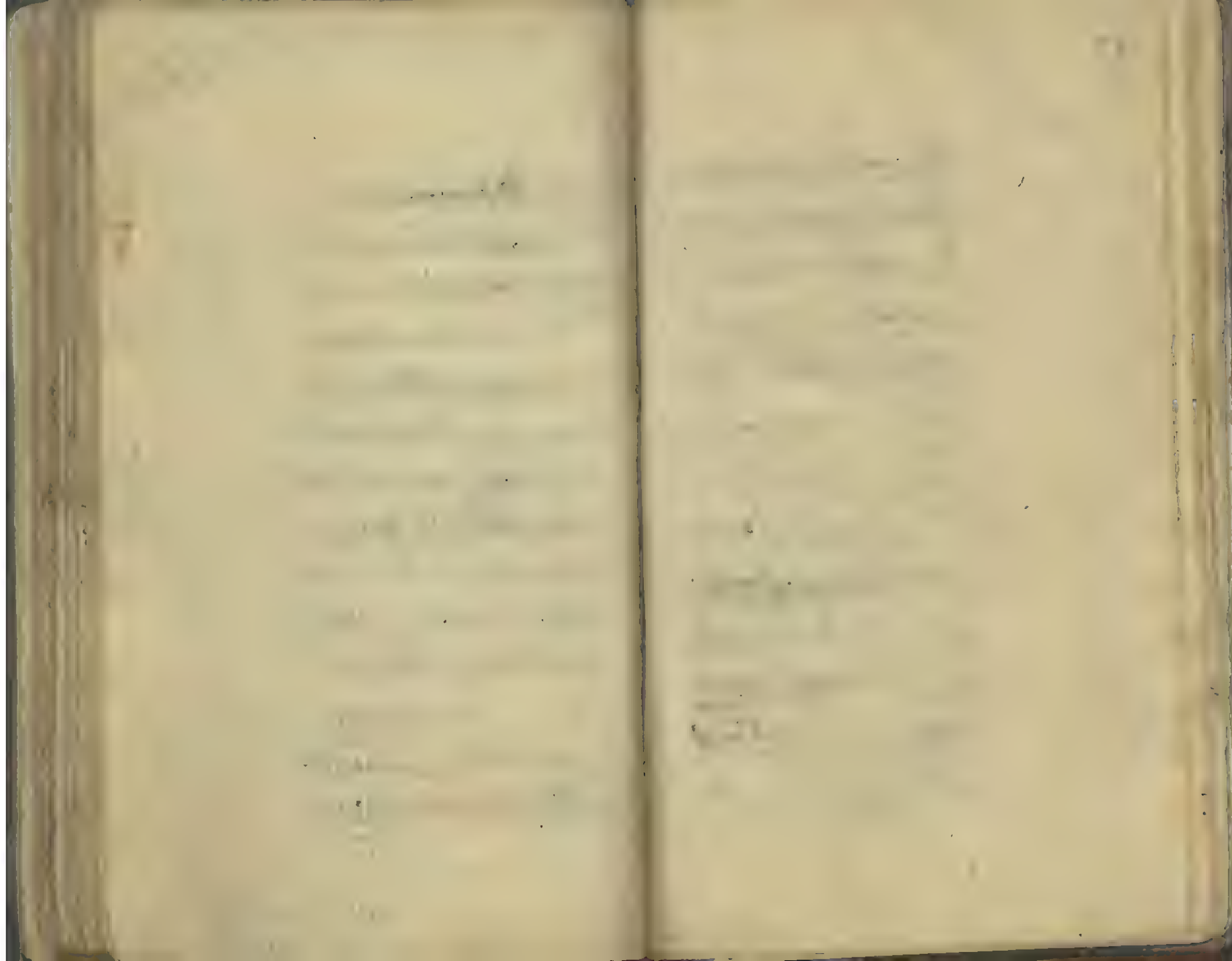
على الفعل ونصح النذر بغير شرط على صحيح القولين
نعم يستحب الوفا به ويشترط في النذر وان يكون ^ع
مقدورا بخلاف اليمين فانها يعتد على امور المباح
اذا تساوى فعله وتركه في الدين والدنيا والعهد
كالنذر في ذلك وصيغته عاهدت الله او على
عهد الله ان افعل كذا ويشترط فيه ما شرط في
النذر والخلاف في انعقاده بالنية كالنذر ^{خذ}
بالشفعة قد يكون فعلا بان يأخذه الشفع وبذبح
التمن او برضى المشتري بالصبر فيملكه ح وقد يكون
لفظا كقوله اخذته او تملكته او اخذت بالشفعة
ولما اشبه ذلك ويشترط علم الشفع بالتمن والمن
معا ويجب تسليم الثمن او لا فلا يجب على المشتري الدفع
قبله عقد تضمن الجبرية ان يقولنا حد المتعاقدين

ما قد نك على ان تصرف وانفك وقد دفع عنى وانك
عك وتعلق عنى واعتقل عنك وترنى وارثك
فيقول قبلت وهو من العقود اللازمة فيلزم
فيه ما يلزم فيها صورة حكم الحكم كالمذى ^{بشخص}
ان يقول احكم بعد استيفاء المقدمات حكمت بكذا او
انقذت او امصيت او التزمت او ادفع اليه ماله او
اخرج من حنفا وبارم بالبيع ونحوه ولو قال ثبت عنى
او ثبت حنك او ات قدت الحجة او دعواك ثابتة ^{بشخص}
لم بعد ذلك حكما والفرق بينه وبين الفتوى متعلقة
لا يكون الا شخصا ومتعلق الفتوى كل واحد
بالجراي سنة والنفس تنقسم من الحكم واخذ المانة الدين ^{نحو}
مقامته في موضع الجواز لا يشترط فيه التلفظ ^{الفعل} بل ينفي
المقترن بايد على اادة ذلك وان اتى بصيغة

نك على ذلك كان اولي كذا التملك للعبد
الغاني عدا او خطا اما الاقرار فليس من العقود
والا يقات في شئ لانه ليس بانشاء وانما هو
اخبار جازم عن حق لازم للخبير وضابطه كل
لفظ دال على اشتغال زمة المترجم كقوله له على
او عندي او في دمتى او قبلي كذا بالعربة وغيرها
بشرط علمه بمداول ما تلفظ به ولو قال غر او
اجل عقيب قول المدعى لي على كذا فهو اقرار
ومثله قوله عقيب صدقت او برات او انا متر
لك به او بدعواك وكذا لو قال قضيتك اياه
او بعتنيه او وهبته ونحو ذلك وكذا
لو قال ليس عليك كذا فقال لي ولو قال
نعم فني كونه اقرارا قولنا صحها المساواة

بجلافة ما لو قال انزبه او حده او عكاه او
علق بالاقرار بشرط مثله على كذا
ان دخل الدار واذا اطلعت الشمس وان
كان التعليق بمنية الله مع على اصح الا ان
تخرج بانه فعبد التبرك وكذا لو قال اذا
جاء راس الشهر لا ان تغير اعادة التاجيل
مثله ما لو قال ان شهد فلان فهو صادق
ان شهد فانه لا يكون مقرا في شيء
من ذلك ولو قال له في دارى او في مبرانى
من البيان قال بحق واجبا وبسبب صحيح
وغنى لزوم وان اطلق فتكونه اقرارا قولان
اصحهما نفر ولواهم الاقرار في شيتين
بالبيان ولو اقر بلفظ مبهم فهو انواع

ولو استثنى من المقربة فله انقسام واحكام
وجميع ذلك مذكور في مقاربه من كتب
الاصحاب رحمهم الله فليطلب من هناك
وليكن هذا اخرا لرساله واحمد لله رب
العالمين والصلوة على نبيه محمد والله الاظهر
قد فرغ من تشويد هذا لرساله الشريفه
موسومة برسالة العقود من تصانيف
الاغظم الاكرم شيخ على رحمة الله عليه
وعلى جميع المؤمنين والمؤمنات اللهم
اغفر لى ولوالدى بجرمة محمد وال محمد ط
الله عليه والله كتب المذهب العاصى ابن خا
محمد رضا محمد صادق في ثاني عشر شهر شعبان
المعظم سنة الف وثلثين وست من الهجرة



بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله على آلائه والصلوة على سيدنا نبيه
واشرف اوليائه فان اقل الانام محمد للشيء بها
الدين العالمي عن الله عند يقول هذه رسالة اثني عشر
يتلو عليك مسائل العباد على نبي جديد ونقط
واسلوب عزيز بعيد واناسائل من الله سبحانه ان
ينفع بها الطالبين وان يجعلها ذخيرة ليوم الدين
ان المطالب المتعلقة بالطهارة اثنا عشر
مطلب الاول في الطهارة **ثاني** كم الطهارة **الثالث**
لم الطهارة **الرابع** يوم الطهارة **الخامس** تم الطهارة
السادس على ما في الطهارة **السابع** متى الطهارة **الثامن**
تتم الطهارة **التاسع** فيما الطهارة **العاشر** ما الذي
يتقدم الطهارة **الحادي عشر** كيف الطهارة **الثاني عشر**
ما الذي يتبع الطهارة **المطلب الاول** في الطهارة

والمطلوب بخديدها وقد اختلفوا فيه لاختلافهم
في اعتبار الالباح والاكفاء بالقرينة ولعل الثاني
اولى وعليه مبني هذه الرسالة وعلى الاول جرى
تعريف الذكرى بانها استعمال الماء او الصعيد لا
باحة العباد فخرج نحو غسل التوبة والمولود و
المجدد ووضوء الحبيب للنوم والحايض للذكر ما
اعلمها رتبها لا نقطاء فان قلنا بالتوزيع كما في بعضهم
دخلت الكبرى مطلقا باحتياجها ما جامع الاصغر
كالصوم ودخول المسجد وقراءة العزيمة ومنفذ
الطواف وخروج الصغرى ان قدمت والاخرى مطلقا
المقدمة مطلقا اما طهارة المسوق فمقدمة خارجة
اذ عدم منعه شيئا من الاربعة المذكورة يؤذن بانها
فلا مجال لتوزيع وقد ساءلنا في دراج مالم ينسب
الاباحه كما عدل او سطر لمنه السابقة في تقاسم

فان الذي يعبرون بالاباحه كملود ووضوء الى بعض الاكرهين للفرق طهارة بخلاف
المكثفين بالقرب ويظهر ان خلافه في خروج من بعض والحيث المذكيون غير مقدمة نذر الطهارة
بالوضوء وعدد من
فان الذي يعبرون بالاباحه كملود ووضوء الى بعض الاكرهين للفرق طهارة بخلاف
المكثفين بالقرب ويظهر ان خلافه في خروج من بعض والحيث المذكيون غير مقدمة نذر الطهارة
بالوضوء وعدد من
فان الذي يعبرون بالاباحه كملود ووضوء الى بعض الاكرهين للفرق طهارة بخلاف
المكثفين بالقرب ويظهر ان خلافه في خروج من بعض والحيث المذكيون غير مقدمة نذر الطهارة
بالوضوء وعدد من
فان الذي يعبرون بالاباحه كملود ووضوء الى بعض الاكرهين للفرق طهارة بخلاف
المكثفين بالقرب ويظهر ان خلافه في خروج من بعض والحيث المذكيون غير مقدمة نذر الطهارة
بالوضوء وعدد من

كما هو المجدد وانما استثنى للولد وخلافه في كبره الالباحه
واما في غيرهم عليهم ان الوضوء على الوضوء في الوضوء
فان الذي يعبرون بالاباحه كملود ووضوء الى بعض الاكرهين للفرق طهارة بخلاف
المكثفين بالقرب ويظهر ان خلافه في خروج من بعض والحيث المذكيون غير مقدمة نذر الطهارة
بالوضوء وعدد من

مع احترازهم عنها في الحد ومع ذلك فهو تحت النظر
 لا يعارض وكذا إزالة الغساسة عن الثوب والبدن
 بالماء والتراب وأراد أبا حنيفة لا يحصل بغير الماء
 بذلك الاستعمال تكلف مع ان المراد لا يدع الايراد
 وعلى التزاي الثاني تعريف القواعد بانها غسل

بالماء او مسح بالتراب متعلق بالبدن على وجه الصلاة
 التاثير في العبادة فخرج بالبدن غسل الثوب ونحوه
 ودخل بالصلاحيية ما خرج سابقا ونقص طرده بامتناع
 الطهارة وبإزالة النجاسة عن باطن القدم بالتراب
 وعن بقاء بقية الاعضاء بالماء وعكسه بالموتى بالافعال اذا
 الاولوية في تعريفات غير مسموعة وبالنسبة بالجوارة
 عنده بل بالوضوء وطلق التيمم لغاية المركب احكامه
 فان ادخل الثاني فخرج الاول عنده في الاول فدخل
 الثاني على هذا الرأي اية جري تعريفنا للمعنى بانها استعمال

طهر

ظهور مشروط بالنية وهو دوري لا اشتقاق الظهور
 من الطهارة مع انفا من طرده بالمضمضة والاستنسا
 ولا يعارض والشرب من الزمزم ورمى الجمار و
 الاستشفاء بالتربة واستلام الحجر السجود على
 الارض ودفع الاول بارادة الماء والتراب من الظهور
 لا المشتق والبواقي يا خذ قيد الحيثية في الظهور و
 وهذا الجواب بان يتم احدها بطل الآخر فلهذا
 من احسن تعريفات الطهارة وقد يعرف بانها اسما
 ظاهر البدن ولو حكما بقاء وتراب او حكمة مشروطة
 بنية العربة بانفراده فخرج بظاهر البدن المضمضة
 والاستنشاق والشرب من زمزم ودخل بحكم القاء
 مسح بالحجارة ونحوه لتقية وعجزها وخرج بشرط
 بنية العربة الاستشفاء بالتربة الحسينية على حيا
 السلم والحقبة وبقيت الانفراد ايعاض الطهارة وهذا

الطرد
 استخ
 الحسينية على شرفها
 السلام ص

۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲

التعريف وانما هي كثير ما يرد على سابقه لكن ابتداء
طرده بالاشتلام وروى الجار والتقاطها والسجود
على الارض ظاهرا ويحظر بالبال ان الحسن ان يقال
الطهارة عبادة براسها يتضمن غسل الجبهة او مسحها
ولو حكما ووطن الله مع اختصاره اسلم من غيره
كما الطهارة والغرض ذكرها تساهلا
وهي وضوء وغسل ويقيم وكل منها واجب ومندوب
مبيح للصلاة او غير مبيح فهذه اثنا عشر وضوءا
يبيحها كوضوء مشغول الامة بها وضوء واجب
لا يبيحها كوضوء الحائض قبل غسلها وضوء مندوب
يبيحها كالوضوء لسر خط المصحف وضوء مندوب
لا يبيحها كوضوء الحائض الذكر غسل واجب يبيحها
لجنازة لشغول الامة بها غسل واجب لا يبيحها
الحائض قبل الوضوء غسل مندوب يبيحها كغسل

فترادف غزوة غسل مندوب لا يبيها كالغسل من قتل
الوزعة نيم واجب يبيها كقيم مستغول الذمة عند عقد
الماء يتم واجب لا يبيها كقيم نجس المخرج من احد المسجد
نيم مندوب يبيها كاتيم للتلاوة غزوة نيم مندوب لا
يبيها كقيم لحب النوم ثم اطلاق الطهارة على المايه والتميز
بلاشتراك اللفظ والمعنى وتأطوا وتشككا او حقيقة
وجازا كل محتمل ويتفرع خروج ناذرها عن العهدة با
لقيم وعدمه عند تقدير الماء ~~الم الطهارة~~
والعرض بان امور التي تشيع الطهارة بها وتكون غايها
لفعلها وتجب بموجبها امالة او التزاما ويستحب با
سبها با كذاك وهي حذف وسبعون غاية منقمة
الى فعلية ومكانية وزمانية فالفعلية ثلثون فما بطل
غاية لكل من الثلاثة او المائتين ما خمسة الصلوة
والطواف وسن خط المصحف واسم الله سبحانه

七

المطهر الثاني

العزائم

ثمانية عشر الغيم سماعي
لجنت والسجدة حاجته

او معصوم وما يصلح غاية الوضوء وحده ولولاه

وجعل محققا لو بغلافه والكون على طهارة واردة

لجنت تقسيم الميت وقرارة القرآن والسعي والنفير

والقاطط الجار وورميها والوقوفان والتجديد وذكر

الحايض وزيارة قبره من وجاع محكم وغاسل الميت

ولا يغسل او حامل وما يصلح غاية للفعل او الوضوء

او طحا كتابة القرآن كما حققنا في سفر التنبيه

وما يصلح غاية للفعل وحده ثلثة الاستحابة و

الاستسقاء وزيارة المعصوم وما يصلح غاية للفعل

والتي ثلثة الاحرام والصوم وقراءة العربية والكتابة

احد عشر وقد ترجع الى الفعلية فللفعل وحده سبعة

دخل مكة والمدينة وحرميهما والكعبة والمسجدين

وللتيتم وحده اربعة خرج جبهة وحايط من احدهما

وان امكن الغسل فيه وقصر مائة عنه والزمانية

ثلثون الجمعة والعيان وليالي الفطر وفرادى شهر رمضان

للمنحشرة وثلثا لثة والعشرين غسلا اول الليل

واخره ولبلتنا نصف رجب وشعبان ويوم المبعث

والولود والغدير والمبا هلة والدحو والتروية

وعرفة ونيروز والكل غايات للفعل وحده وبعضهم

اقام النبي مقام المايعة في كل ما شرعت له وجوبا او

استحبابا بم العهارة وهو لبيان ما يستعمل

فيها وهو الماء والصعيد لظاهران الباحان و

لو بشا هذا حال وجه الغضبية عند ظهورها

بمغسل ثلثة لا يمنع الا كمال وكذا بعد الضرب

وان شطنا العلق وياح المجموع مغصوب

ما اوارضا الطهارة بهما ان فقدت هاتين وتعم بعض

منا يتناول كلام واستدراكهم باباحة الكون و

العلق موضع بحث وترجيح غبار ثوبه من غيره مثل

ويشترط خلقها عن مزج يسالب للاسم لا غير بل
 قد يجب به عند القصور وتجوز الصدوق للطهارة
 بما ورد والمرتب في النيم بناء على التلج شاذان وفي
 شرعية الوضوء سيما بها نظروا يعتبر في الماء فقله
 عن سد عطش محترم وعن إزالة نجاسة لم تقف الا
 مع فقد الصعيد وحكمه ويعتبر فيه كونه ترابا
 فلا يجزى الحجر اختيارا او ناقا للشيخ في به والمرتب في
 شرح لة وما اورد المحقق على استدلاله مدفوع
 بما ذكرته في الجبل المتين وتجوز السلا السورة وان
 ابي عقيل المعدن ومنع ابن الحنيد السجدة شاذة نا
 فقد التراب فيقبار ثوب او عرف او لبد ويرجى الاخر غير
 ثم طين ثم حرا وخزف والشيخ في به قدم الحجر على تينا
 وابن ادريس غيا للثوب على خزف والمحقق منع
 من الخزف معللا باستحالة وجوز السجدة عليه فارقا

الرسالة

الاسم

بنو سعة دايرة مجاورة على القوطاس وفيها ثوب
 العزق تامل وتوقش باستلزام جواز الحجر ولو يث
 جواره وفي الاولوية نظروا يكون المستطرف والزبل و
 المستعمل وهو المنقوض لا المضروب عليه اذا
 كالا غتراف سيما على قول العلامة في به
 ثم العهارة وهو لبيان الاشياء التي يترتب عليها
 الطهارة وجوبا واستحبابا ويعبر عنها بالاسباب
 وهي اربعون الجناية ويترتب عليها الغسل او النيم
 لا الوضوء خلا قال الشيخ في يب والهول والغايط و
 الريح من المعتاد وعودا او عادة والنوم المطلق
 للحسين وان كان يتحتم خلا فالصدوق وزوال
 العقل وقيل الاستحاضة ويترتب على الستة الوضوء
 او النيم وجوبا او استحبابا واما مدى والودي وقيل
 المرأة بشهوة ومس فرجها وباطن دبرها واحليله

والنق والورعاف والتخليل المخرج للدم مع استكرهه ^{التي قد}
 في الصلوة وما زاد على اربعة ابيات من الباطل ويتر
 على الاحد عشر الوضوء استحبابا وعند بعضهم على
 الاقل مع الشهوة وجوبا وفي التيمم عند بعضهم قول
 وزوال موجب الرخصة وخروج بلل مشتبه بعد
 الاستبراء والسك في الطهارة يتفق الحديث وبالعكس
 وبعد يتقنهما ويمكن التيمم من الماء ويترتب على السنة
 الوضوء او الغسل او كلاهما او التيمم والحيز والاستحباب
 الكثرة والمتوسطة والنفاس والموت ومس ميت غير
 تمديد ولا معصوم ولا يغتسل للفعل بعد البرد في
 الغسل التام وذات عظم مياته مطلقا او عظم مجرد في
 غير مقبرة السليين ويترتب على التسعة الغسل والوضوء
 معا وزوية المصلوب بعد ثلثه مطلقا مع التسعي
 اليها وتقد ترك ملو الكسوفين المستوعبين وعند

ظهور في غريب في السماء ومس الميت بعد غسله
 وقتل الوزغة والتوبة عن الكبائر كما دلت عليه
 موثقه مسعد وتسنيع المحقق الشيخ على ^{فله} على الله
 على المفيد قدس سره في التخصيص بما سندفع باذنه
 في شرح اربعين والجيل المتين ويترتب على السبعة
 الغسل استحبابا وفي التيمم مع تعذره قول
 على الطهارة والغرض بيان ما يقع عليه وهو الا
 عضاء الستة الموهودة في الوضوء والثلاثة في
 التيمم وجميع البدن في الغسل فالوجه ما دارت عليه
 الابهام والوسطى طولا وعرضا كما في صحيحة زرارة
 وقد وضحت ذلك في الجبل المتين ولا يجب تخليل
 السائر للبشرة في جميع مجالس التخطا طباما السائر
 في بعضها فلا ظهر وجوب تخليله وظن ان هذا هو
 محل الخلاف اما شر المرفوق فان لا يفصل مع البنية

الغسل من هذا الكلام ان من الارواح
 من يجب الغسل والغرض بيان
 ان لا يوجب

مطلقا وفي استرسل عن حد البير لطلوه نظر والزاد
تحتا المرفق بفعل لا فوقة الامتسبية والجلدة المدا
من محل الغرض الى غيره بفعل وبالعكس ترك ولو
التم طرفها فان تجاوز وسطها على محاذي المحل
ظاهرا وباطنا وكذا في المماسمة مع احتمال الحاق ^{ستين} انما
بالبواطن فلا يجب التحليل ومسح الشعر المختص بغيره
المقدم وهو لا يخرج بده عن حد مجزئ مسما
ومسمى القدم ^{الفصل} المضل بينه وبين الساق وفاقا للعلامة
وتشيع المتأخرين عليه مدفع كما او صحت في شرف
الشمسين ومسوح اليتم من الوجه الجبهة ^{جوط} والا
مع الجبينين وزاد القندوق الحاجبين واليدين
ظاهر الكفين وعلى ابن بابويه يستوعب الوجه
واليدين والمحقق يخبر بين الاستيعاب والتبعض
والفعل في الفعل للبشرة دون الشعر الاستحبابا

الا من باب المقدمة ويكتفي في جيرة المغسول طاهرا
تحليلها ليفعل ونجسا ليظهر ثم بفعل فان تعذر
سمع عليها طاهره وعلى طاهره فوقها نجسة وينزع
في المسوح مطلقا فان تعذر فالمسح ويستوعبها ^{هناك}
ويكتفي ههنا بسماء كالاصل ^{منها}
والغرض بان دلت ايقاعها فالتى غايتها الفعل قبله
يتوقف على شرعية بالفعل الا غسل الجنابة للصوم عند
تضييق الليل الآله وهو يعطى وجوبه لنفسه الا ان
يجعل الغاية توطيئ النفس على صوم القندوق التي غايتها
المكان قبل الكون فيه وربما استغنت الاربعة ^{خبرة}
والتى غايتها الزمان فيه الا غسل الجمعة فتقدس
فجر الجنبس الجفها خايف الاعيان ويقضيه من
زوالها الى ان يبقى لغروب السبت ما يسعه من ^{نه}
الاداء والا قرب الى زوالها اداء وتقديمها وقفا

افضل مع تقارن الاخيرين فاولها ومثل في الذكر
بأقربته الى الجمعة وهو متا^ل ولا يتم قبل الوقت ثم
اباخذ الى وقت الاخرى فيصلي المغرب بتم الكسوف اما و^ت
مطلو^ام فالقدوق على التوسعة وبعض الاخبار تساعد
والشيخان على التيقن ونقل المرتضى لاجماع بعضه
التفصيل المشهور قسرب وفي الاخبار ما يؤيده
يتم للفا بته بذكرها والايات بحصولها والجزاة
بمصورها وللاستسقاء بالاجتماع^ا في الصعاء
لو^قت النافلة بتضييقها والتخية بالدخول
من الظهارة والغرض بيان فاعلمها وهو ما^لف نفسه
اول غيره ولا قل اما بالغ او طفل من^ا والثاني اما الح^ا
او لميت والح^ا ما كبر او مولود والميت اما طفل^ل
او اكبر فالكبير شرطه العجز وينوي الطهر لا اطهر
كما لو وقف تحت ميزاب مثلا اذا غير كلاله وفي

اشترط بلوغه واسلامه مع امن الثلوث نقل والمولود يفضل
عند الولادة وهل يشترع مع التراخي عنها وجهان و
شرط مطهر الميت مماثلة الا في خمس الزوجين و
لو متعة والمالك ومملوكته والمحارم بشرط نقل^ا
الا في الخنثى وهو اوليهم لاحتمال المماثلة وبنت ثلاث
وابنها الا خمس خلا فالمعبد والكل من وراة النيات
الكل الاخيرين لا يشترط الموت قبل اكملها خلا ف
لبعض مشايخنا على انه اذا ما بعد الموت ليس
من العمر والمماثلة في الاسلام شرط ومع نقله
قال الشيخ في الكافر بتعليم المسلم الممنوع ومنع منه^ا المحقق
لتقدر النية ولو قبل بآثما على المعلم فينوي لا مرية
لم يكن بعيدا واحتمل بعض الاصحاب بسقوطها اذا
الماتى بها عنها صورة العنك لاهرو^ا لاعادة على هذا
لونا العذر اقرب منها على الاول

فيتم الطهارة والغرض بيان المكان الذي يصح وقوعها فيه
والمراد به ما يشغله المنظر حال فعلها بالكون بيد او عليه
ولو بواسطة او وسائط وشرطها الاباحة ولو ضمننا او
فحرقا او شمادة حال فتيبلة المخصوص عيننا ومنفعة
والمقبوض بالبيع القاسد كذا منع علم الفساد على
اشكال وجوز المحقق الطهارة في المخصوص مع منعه
الصلوق فيه فارقا بعدم جزئية الكون وشرطية بطلان
هنا بخلافها وتجريزها غير بعيد لان في الفرق بخلاف
فما طنبنا الكلام في تحقيق المكان في عرفنا الشرح في الجبل^{المتين}
ومغفوية آنية الاعتراف والقب لا يقدح في الصحة
وكذا كونهما ذهبا او فضة اما الارتماس فيها ففادح
ما مقدمت الطهارة والغرض بيان
ما يتقدم منها وجوبا واستحبابا يوجب تخصيص او
بدله للغاية الواجبة ولو بمنزلة نزل غير محقق

ولا يجب قبول هبته بخلاف العين والآلة في الشراء و
الاستيجار كالنعم وفي العارية كالعين ولو امكن تحصيل
تحصيل الماء ببعض الاعمال الغريبة فلا ضرورة وجوبه ولم
اظهر لاحد فيه بكلام ولا بد من طلبه في الجهات الا
غلو في الحزنة وغلوتين في السهولة الامع منق الوقت
عنده وفي وجوب الاثنان بما يسعه تردد فان اوجبه
وزع على الاربع ويريد على السباب ونوبعت المضاعف
كالخفزة وجمع الطيور مع السعة والامن وازالة
انجاسة من اعضاء حراره حتى في الميت والمقدمات
المستثناة الاثنان وعشرون فلولو صورة تسعة الاستنجاء
قبله والبقاء عند روية الماء ووضع الاطراف على اليدين
وعسل اليدين من الزندين من البول والنوم وموتين
من الغايط وبتد خلع الاجزاء^{مقتضا} والمضمضة والاستنشاق
والاستنثار مثله وادارة المسحمة والابهام في النوم

السواك والغسل حتى تسبته الاستبراء بالبول للزول
 والحق المنيّة وتعالف المخرجين فيها يضعفه ويضعفه
 البول فاجتهدا فيها عرضا والتسمية وعلى الميدين
 من الموقفين ثلاثا والمضمضة والاستنشاق والاستنشاق
 والغسل لثلاثة اعداد حفية للآء وعلى السدرة
 الصدر وفريجه بالاشنان والسدرة بعد الغسل
 خرفة على يد وللتيم اربعة تاخير الى آخر الوقت ان
 جوز نامع السعة وقصد العوالي والتراب الخالص
 وتجنب مظان النجاسة والطلب بحسب القرائين ما لم
 يعلم العدم ما كيفية الطهارة والفرص
 بيان الزايعات الثلاثة اما الوضوء فاول افعال النية
 مقارنة لفعل جزء من اعلى الوجه مع جزء من اسفل
 مطلق م الراس وعرف العلامه ثاب نراه النية بانها ارادة ايجاد
 الفعل على الوجه المأمور به شرعا والمراد ارادة الفاعل

طرده من دخول ارادته سبحانه افعالنا وتوطئ
 النفس على الترك فقل نسلم عكسه من خروج نية
 الصوم ويتعلق بخارج الارادة يمكن اخراج الغنم
 وبعض الاعلام هنا مناقشات اجنبا عنها في
 بعض تعليقاتنا ولو قيل النية هي القصد المقارن
 للآتيان بالفعل الراجح ولو احكاما شرعا كان حسن
 ويمكن قصد الوجه مع الغزبة والا الى ضم الرقة او
 الاستباحة وضم البقر مبطل وكذا ضم الزناوة
 خلا فالمرضي وقد بسطنا الكلام فيه شرح الحديث
 السابع والثلاثين من كتاب الاربعين ونية رفع
 غير الواقع عمدا مبطل لانه متلاعب بالنية كاقا
 وليس بنية بخلاف ما لو وقع سهوا لان الغرض الرفع
 هنا اوردته بعض الفضلاء المتأخرين مستغفرا م
 ذلك في شرح الحديث المذكور ويبدأ الوجه بالا على

ناو بار

وفي اليد بالمرق واللكم مبط وجوزة امرتني رضاء مع
منفعة في المسحون ولا يحوط فيهما تركه وفاقا لا كثر
ومسح مقدم الرأس بالقل سمه باليد لا بغيرها من ^{عضاء} ^{ال}
وغيرها ولا يكون الا لصاق بدون امور ومسح كل
الرأس مجزوا وان كره وحرمة بعض الاصحاب وتخريجه
لابنا في اجزائه ثم يمسح بشرة الرجلين الى المفضل كما
مقدم اليمين على الاصح ولو باقية مسح او غسل ^{بعد}
بعد رؤها وقبل يعيد فلو عادت قبل التمكن من
الاعادة فلا اعادة ولا فاعادة ولو كان ^{اول} ^ي يجب
المسحان بسلالة الوضوء وخلاف ابن الجين شاذ
والوالة بمعنى المتابعة وظاهره لاكثر مراعاة الجفأ
وعلم البطلان بدون جفأ والجميع وابطل امرتني
يجفأ لا قرب بما هو فيه وابن الجين يابى بعض تمة
ويجب الترتيب كما ذكر فلو غسل الثلاثة دفقة مع ^{جوزة}

وبالعود مرتين تقم اليدين ولو عكس الترتيب فكذلك
ان نوى عند الوجه ولا يكون الا ستدامة الامع
تقديم النخبة عند غسل اليدين مثلا فان عكس
ثانيا وثالثا فكلما لدق مع بقاء النداء ويستحب
لاستقبال وقصر اليدين على العلب والاعتراف
باليمنى وغسل الوجه بها وحدها وفتح العين و
ضرب الوجه بالماء شتأ وصيفاً وغسل المسترسل
وترك الشمس والاجن ولا دعية الماثورة عند الغسل
والسح والفراغ والوضوء يحد واستكره في الذكر ^ي
واحتل قويا عدا الاستجماء منه ولنا فيه كلام
يطلى كتاب الاربعين ولا يستحب تنقية ^د
العسلات وفاقا للصدوق والكليين طاب
ثراهما وقد اشبعنا الكلام فيه مشرقا شمسيا
فالسح ببلل الثانية كما سمينان ماء ويستحب المسح

مقبلة وبثت اصابع عرضها او قد رها ولو باصبح
يقصد في الثلاث كونها افضل الواجبين لا التبعض
حذرا من تكرير المسح فان تحريمه غير بعيد والثناء
في الحدث مع تيقن الطهارة متطهر وبالعكس يحدث
كثيقتها مع جهل اللاحق ويراد بها هنا فظها لا
انها فتعليم بان الشك لا يعارض اليقين على
وناويل اليقين بالنظر لا بروى القليل ولنا في هذا
المقام كلام يطلب من جبل المتين مسيم واما الغسل
فيقارن بنية غسل جزء من الراس او الرقبة ثم
يغسل الميا من ثم الياسر والا واسط مع احدهما
مستدانة الحكم ويرتّب كما ذكره المحقق لم يوجب بين
الجابنين ويسقط في الارتماس وترتبه الحكم على
التفسيرين غير معروف القابل وهذا يوجب الاعتناء
به على اصولنا لا عدم الاعتناء كما ظن والاقوال

الثلاثة في الحدث في ثلثة مشهورة والا عاده
الاكمال سلم ويستحب قصر النية على القلب وامر
اليدين على الجسد وتخليل غير المانع وغسل الشهور
الدعاء في الاثناء وبعد الفراغ بالماء ثور وغسل
الرأس باليمين والتثليث والغسل بجماع يستحب
في غسل الميت التلطيل ومقابلة الصاب الفاسل
وتوضيته والذكر والاستغفار والوقوف على
يمينه وغسل اليدين الى المرفقين في كل غسله وترك
المسح بالنار غير ضرورة التيمم فيقارن بنية
الضرب على الارض وينوي الاستباحة لا الرفع
والمرقعة قابل برفعه الى نهاية هي التمكن من المبدل
ولنا في نغرية رسالة منفردة والتعريف بالبدلية
غير للزم كما او ضحى والذى طاب ثراه في شرح الرسالة
ولا يظهر ان علوق التراب شرط كما او ضحى في مشرق

الشمسيين ويمسح الجبهة من القصاصين ^{نصف} الى
 الاعلى يمين كفيه واكتفى برجله باليمين ثم ظهرها
 اليسرى من الزند الى اطراف الاصابع وبالعكس ويوالى
 فيه وان تاب عالبيت شرط فيه ويستحب تزيج
 الاصابع حال الضرب ونفض البدن ولبس منافيا
 لا شترط العتوق ^{ما} ~~ما~~ الذى
 يقع الطهارة والمراد به التطهير من نجاسات العشر
 ويطلق عليه اسم الطهارة مجازا وعرفها بعضهم بأنها
 ازالة الخبث او زواله على الوجه المنقول فخرج ازالة
 الحدث ودخل بالعطف الاستحالة والافلاب
 وخرج بالوجه المنقول الا ازالة بالمضاف وبما دون
 الثلث في الاستحالة والولوع ونقص طرده بفعل
 وهو طهارة خفيفة واجب بانه من جهة غسل
 ومن اخرى غسل ونقص الماء بين اخواته بالتطهير

بلع

التام من الحدث والغيب معا واما التراب فعدم نفعه
 لحدث الا الى غاية عند المرتضى ومطلقا عند الأكثر
 يعطى عدم تامة تطهيره وتامة لا سفل القدم
 لا يقدم في الاختصاص لمجموع الامرين ولنا مع بعض
 الاعلام هذا كلام ثم لم يبارى انما ينحس بالتغير وان
 قل ويتغير بعضه ينحس ما تحته ان قلنا استوعب تغير
 العود لا ما فوقه ومهر بتدافعه حتى يزول التغير ولا
 يشترط فيها الكمية خلافا للعامة طاب نراه وحكم
 ماء الغيث حال تقاطره وماء الحمام مع المادة حكمه وفي
 اشراط كرتيها توقف والمحقق طاب نراه لا يشترطها
 والثالث الا قوله نجاسة البرا اشراطا لتغيره وهو
 وروايات اشرح محمله على الاستحباب ونجاسة ^{الراكدة}
 دون الكر هو المعروف وقولان الى عقيل شاذ ويند
 الكثرة بالوزن اعنى الفاو ما في رطل وفي العراقي

والقول بالانقلاب
 عند قول المرتضى
 وهو المظهر في
 الحديث

والله اعلم
 او لها المشهور وهو ما بلغ تكبيره بالثبات مستوي الخلقه اثنين واربعين شبرا وسبعة انما وثلاثين لابين
 بابويه وباقى القيس والسيد بن طاووس ومرج الطلائع والمختلف والبيهقي وبعض تحقيق ابن
 ولعله الاقوى وهو سبعة وعشرون شبرا كسر الكسر المثلث اعطاء النصف في كل الابعاد وثلاثين
 لابين الجند وهو انه نحو ما ذكره واربعا للقلب الراونسي وهو انه ليس المراد القرب بل

ركب
 بلغ مجموع الابعاد
 عشرة اشبار ونصف
 ثم قال ومنه
 اطلاق الابعاد
 بل جابر عن الصادق
 قال كرمي المار ثلثة
 اشبار ونصف اشبار
 ونحو هذه الرواية
 رواه محمد بن يعقوب
 غفرل بن صالح
 غفرل بن عبد الله
 قال اكثر ثلثة اشبار
 عرضها ثلثة اشبار
 منها ما

والمدنى قولان واخرى المساحة وفيها قولان
 اشهرها انه ما بلغ تكبيره اثنين واربعين شبرا و
 سبعة اثنان شبرا وعليه الاكثر او ما بلغ سبعة عشر
 شبرا وعليه القيسون وصحيفة اسمعيل بن جابر عن
 الصادق ع شاهدتهم ونسبة القابل ويصحها
 الى التوهم توهم وتخطية العلامة وشيخ الطائفة خطأ
 كما او ضحفة في مشرقه المنفسين قسمه كل من الطول
 والعرض والعمق اما الصالح او كسرا او مركب فان
 كان الطويل صحيحا والعرض والعمق اما صحيحا او
 كسرا او مركبا او العرض صحيحا والعمق كسرا او مركبا
 او العرض كسرا والعمق صحيحا او مركبا او العرض مركبا
 والعمق صحيحا او كسرا فلهذا تسعة وتسعون عليها
 ما اذا كان الطول كسرا او مركبا فالقصور المكنة
 سبعة وعشرون منها واحدة لا تبلغ الكرا البتة وهي

ما كانت الابعاد الثلثة كسرا لا صحيح معها و
 واحدة ظاهرة لكل احد وهي كانت صحاحا لا كسرا
 معها بقى خمس وعشرون صورة واحدة منها سبعة
 الحجاب دائرة على السنة الاصحاب وهي ما كل من
 العياضة الثلثة ثلثة اشبار ونصف فان مضروب
 الطول في العرض اثنا عشر وربما مضروبها في العمق هو
 الضباب والباقي يحتاج الى اذني تامل يعلم حصة
 فلو كان الطول اثني عشر شبرا والعرض خمسة اشبار
 وثلثا والعمق ثلثة ارباع شبرا فمضروب الطول في العرض
 اربعة وستون ومضروبها في العمق ثمانية واربعون
 فهذا الما ينزى على الكرا المشهورى بخمسة اشبار
 ونحو شبرا ولو كان الطول ثلثة اشبار ونصف او
 العرض شبرين وثلثة ارباع عمق اربعة اشبار وربما
 فمضروب الطول في العرض تسعة وخمسة اثنان ومضروبها

في العمق اربعون وسبعة اثنان فهذا ماء ينقص عن الكرو
المشهور في شهرين الاربع ثمن ونحو او صنف في كتاب
الحبل المتين طريق الحساب في جميع الصور الاشكال
التي يمكن وقوع الحيلتان عليهما غير محصورة وانا ذكرت
المشهور منها في الحبل المتين كالمستدير والمثلث والقطر
والاهليلج والشطرنج والمثلث والمخمس بالمستدير و
المثلث والمثلث والمدرج والمثلث المستدير و
غير المستدير وبينت طريق ساحة كل منها على
ما يقتضيه القواعد الحسابية والقوانين والمنه
واوردت في استعمال الكربة بعض المسائل الجريبة
وغير المتروكة بها الطالبون ويتدرب بها الراغبون
فان كتب الفهم قدس الله ارحم خاليد عن ذلك
ولا باس يا ابراد مسئلتين من تلك المسائل في هذه
الرسالة لتكرنا كما لا يجوز لاختارهما في حوض

ورد عليه جماعة فاطروا فيه ايديهم ثم ارسلوا
من الحنابلة ثم سقوا بسدس فانه دواهم وبخسوا في
اغنياءهم وبثلثة اثنان الباقي اليهم وقد عرفنا نقصانه
تلك الكسور بمساحة عمقه ثم مضوا عنه وقد بقي
في اسفله خماسة رطل عراقي ثم شكوا في انه هل كان في
وقت نظير ايديهم واعتسا لهم كراهم لا كيف يعلم
ذلك فاجاب ان الاستخراج امثال هذه المسئلة
طرقا وطريقا لاربعة المثلثات سبعة ان يقول مرجع هذا
السؤال الى قولنا الى عددا فانقص منه ثلثة وربعة
بقي خماسة فيسقط الكسرين من المخرج المشترك
وهو اثنا عشر بق خمسة فتسوية لاثني عشر اليها
كنسبة اوطال الحوز الى خمسمائة رطل والمجوز واحد
الوسطين فيضرب احدا الطرفين في الاخر ونقسم بحال
وهو ستة الاف على الوسط المعلوم اعني الخمسة

يخرج الف مائتان فقد كان ذلك الحوض طالع
 الأيدي والأغصان كرا بلان زيادة ونقصان
 وبطريق الجبر يفرض مقدار طالع ذلك الحوض حال
 ورود تلك الجماعة عليه شئاً ويقص منه ثلثه
 وربعه يبقى ربع شئ وسدسه معادلة الخمسة
 فيقسم الصحيح على الكسر يخرج الف ومائتان وبطريق
 الخطأين يفرضه مائة ومشرين رطلاً فالخطأ الأول
 أربع مائة وخمسون ثم يفرضه مائتين وأربعين فالخطأ
 الثاني أربع مائة ومضرباً الفرق من الأول في الخطأ الثاني
 ثمانية وأربعون الفار ههنا وبه الفرق من الثاني في الخطأ
 الأول مائة الف وثمانية آلاف والفضل بينهما استون
 الفاربين الخاضعون وخارج ^{نفسه} الخطأ الأول على الثاني
 الف ومائتان وبطريق التحليل لما كان الثلث والربع من
 كل عدد يساوي ما تبقى منه وخمسة فزيد على الخمسة

الأول

الخطأين

مثلها وخمسها فالجمع هو مقدار الماء المحض وهذا
 امثيل الطريق واحضرها حوض مستطيل طوله
 عشرة اشبار وعرضه شبرا واحدا وعمقه مجهول اقيم
 فيه قصبة ملتصقة باحدا يطيه العرضيين
 فكان الخارج منها خمسة اشبار فاما لها شخص
 مع ثياب طرهما في قعره حتى غاب راسها في الماء ^{لصوته}
 بالجارط الاخر ثم تراء منه فارقه فطره عليه ^{بعد}
 مفارقتها ان الخارج من القصبة كان نجسا ولم يكن
 قادرا على العود اليه ليعلم هل يعود كرام لا يحكم ^{بصحة}
 الوضوء ومنسأده فطريق استخراج ذلك في الجبر
 والمقابلة ان يفرض الغايب في الماء من تلك ^{القصبة}
 شئاً محض خمسة وشئاً وبعد الميل وترقائة ^{ضلعها} أحد
 طول الحوض اثنى عشرة اشبار والضلع الآخر
 القدر الغايب منها اثنى عشر عن الحوض الذي هو مجهول

فنقول مربع مجهر القصبه اعني خمسة و^{خمس} شئ
 وعشرون و^{العشرة} مائة و^{مئة} عشرة اشبار وهو من^{مئة} مائة
 والشئ اعني مائة ولا يسكن العروس وبعد اسقاط
 المشترك بقي عشرة اشياء بقدر خمسة وسبعين
 والخارج من الخمسة سبعة ونصف وهي عن ذلك
 الحوض فهو يزيد على الكرياتين وثلاثين شبرا وثمن شبر
تتم ولنا استخراج ذلك بطريق الجبر الخطاين يفرض ^{القصبه}
 خمسة عشر شبرا فزبها مائتان وخمسة عشر و^{شعرون}
 مربع الضلعين الآخرين مائتان اذا الغايث في الماء على
 هذا التقدير عشرة فالخطا الاول خمسة وعشرون
 اذ مربع وتر القائمة يساوي مربعي ضلعيها بسلك
 العروسى ثم تقرضا عشريين شبرا فزبها اربعمائة
 ومربعها الضلعين الآخرين ثلثمائة وخمسة وعشرون
 فالخطا الثاني خمسة وسبعون ومضروب الفرض

الاول في الخطا الثاني الف ومائة وخمسة وعشرون و
 مضروب الفرض الثاني في الخطا الاول حسمائة ^{الفصل}
 بينهما مائة وخمسة وعشرون وبين الخطاين ^{حسمه}
 وخارج القسمة اثنا عشر ونصف وهو مقدار طول
 مجهر القصبه فلم ^{الطلي} العين كل من التقديرين
 والشبري تقريبي عند بعضهم وتحقق عند آخرين ومنهم
 العلامة طاب ثراه والنقص اليسير عن الضابط يغفر
 على الاول فحل على الثاني ولو قيل باختيار اليسير جدا
 كنصف دانق من الف ومائتين وثلث وكونا كروية ^{السطح}
 المكشوفة بين ماء الحوض على تقدير ثبوتها بانطباق
 مستو عليه لم يكن فيه كثير بعد واذ اجد الكرز ال
 نظيره فان عادت المايعة عاد والا اذا القى ^{نجا}
 قبلها وينجس ناقص عنه بملا ثامنا ولو بهم لا يدرك
 القرن وما يساويه بتغير بعضه وان قل جد الآ

قال قدس سره في البرهان المذكور الذي كل من ابعاده الثلاثة ثلثة اشبار ونصف فزيد عند
التحقق على الضابطة الشرعية التي لا يمين في موضع من الماها وفي يكون قطعة من سطح كروي
مركز العالم وعليه بنا المثلث المتصور فزيد ما يكون البعد في قعر البئر على ما يكون راس الماها
فلا يكون السطح المماس للماها مستويا بل هو محدب فاد الحوض المذكور يزيد في الحقيقة على
الذكر بقطعة صغيرة فذكره العالم الا ان هذه زيادة خفيفة لا اعتبار لها في نظر ان ربع انهي كلام

على التعريف ان قلنا انه وبطهران بالقاد كرو لو يدي
على الاظهر بشرط عدم الفصل وها جهتها اقصر عند سير عند
اقوال ثالثها الفرق بين البلوغ بطاهر ونجس ولو وجد
النجاسة المتخيزة وشك في سبقها البلوغ فظاهر ما
فنجس ولو اغترفها من المساوي ثناء فظاهر والبواقي
طاهران وما فيه نجس ولو اخطاها في العكس والكر
الآية كغيرها خلافا للمفيد لا يطر المضا
شبا خلا فالمرتقى ونجس بالملاقات ولا يطر المضا
بالكثير على الاقرب وفي طهارة التزيت ونحو بالضرب
في الكثير اشكال والقطع بها على القول بتركيب الجسم من اجزاء
التي لا تجري في ولا يتأثر بالضرب اليها وتخلل الماء كل
جزئين منها وظن ذلك مستقظا ولو دافق المضا
الطاهر او النجاسة الكثير في صفاته احتمل استحقاق
الاطلاق والعلامة واعمل بما يقتضيه المخالف

على امتناعه
بما لا يخفى من
بما لا يخفى من
بما لا يخفى من

ومراعاة الاكثرية والاقرب لثلاثة اوسطها
بجبال الله النجاسة عن الغروب وابدن الصلوة ومن
المصاحف المشرفة وحلدها واكياسها ولغايتها
والضرايح المقدسة وكسوتها وما يليق عليها وعن
الساجدان لم يتعد على الاظهر من الماكولة المشرفة
والاداني للتوقف استعملها فيها او في الطهارة
عليها وهي الدم والمني من روى النفس سوى المختلف في
المذبح بعد العقد المعتاد فانه طاهر حلال والبول
والغايط من غير ما كحل اصله او لعارض كالجذالة و
الموطوءة وشارب لبن الخنزيرة حتى يبت اللحم والميتة
وابا حرمنا الا العشرة الفريدة الحيوة الامم نجس
العين الا عند الموت والمسكر المايح اصله من الخمر
وعينه والقنقاع والعصير اذا غلا ولو بالشمس والكلب
والخنزير غير الماشين ونعيم ابن ادريس ضعيف والكانز

والطواف

والقنقاع والشمس والكلب
والخنزير غير الماشين ونعيم ابن ادريس ضعيف والكانز

[illegible]

والوزفة والتغلب والاراب والكسرات ولعل
المسوخ ولبن البنت الدم المتخلف في السلم والقيز
المتخلف

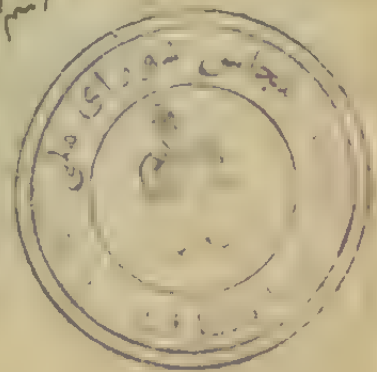
اسفل القدم والنعل وخشبة الا قطع ولا يشترط
 المشي والنار ما حالته رماذا ونجا على احتمال
 او خفا عند الشيخ والاستحالة بتغير الصورة
 التوعية كالعلقة حيوانا والكلب ملحا و
 الانقلاب كالخمر خلا ولا تنقال الحي بالانفس
 له كدم البعوض وانقص في العصور ورواى العيني
 في الحيوان غير الادمى لازوالها بالسمع عن الصيقل
 كالسيف وعنه خلا فالمرضى ولا زال الدم با
 لبصاق خلا قال ابن الجيند والمسحات الثلث طو
 بذى جهات ظاهرة جاذبة فالعدة في الاستنجاء من
 الغايظ الغير المتعدى وان بقي بدونها خلا فالعدة
 ويرد عليه ما ورد في المرتقى وفي الصيقل لا
 ذكر تد في الخيل المتين ويحرم الاستنجاء بالحرم
 والمطعوم والغظم والروس وان لجزات فصل

لا يظهر مخزج البول الا بالما ولكن يجب بالتخفيف
 مع تعذره بالا حجار وعورها وظاهر كلام المحقق
 اجزاه ويجب على الاغلف كشف ما نجس من الخشفة
 لنفسه وبغسل ما نجس من العقل وهل غسلتها
 طاهر كغسل الخشفة ولم اضفر فيه بصرح
 ولا ظهر ثم ويحرم استقبال القبلة واستدباره
 خلا قال المفيد البناء ولا ين الجسند مطلقا
 ويحار المضطجع والمستلقي على حاله في الصلوة
 ويستحب دخول الخلاء باليسرى والخروج
 باليمن عكس المسجد والاعتماد على اليسرى و
 الاستبراء والتختم واختيار في غير المتعدى
 ولجمع بينه وبين الاجار والعزير وواجبه
 بعض علماءنا وتعدد الاجار وما نأبى واستيقا
 المحل بكل منها على قول فيجزي التوزيع وتركه او

الماء ص
 يجب
 يمكن كالمكان
 الجار باردا
 ربي

واستنجاء باليسار وتبصرها وتقديم الدبر على
 القبل والزيادة على مثلها على الحشفة في البول
 مسح البطن قايما باليمين عند الفراغ واعيا بالمازور
 ويكره مس الذكر باليمين والاكل والشرب و
 السواك واستقبال النسيم والريح بالبول
 وفي الماء جاريا وراكدا وفي الحجرم والصلبة والسقوط
 في الشوارع والملاعن وتحت الثمرة وفي النزال والظلم
 الابذ كراهه وابه الكوس وحكاية الاذان والحاجة
 وقصر يخاف فزتها واستصحاب الداهم البصر وطاللة
 المكث بغير حاجة وادخال الخلاء شيئا عليه
 اسم الله تعالى او احد المعصومين سلام الله عليهم

اجمعين الطيبين الطاهرين
 تمت في ثالث عشر شهر ربيع
 سنة ثمان مائة الف





بسم الله الرحمن الرحيم

وَمِنْ مَحَدِّثَةِ الَّذِي وَفَّقَنَا لِلْإِهْتِدَاءِ بِشَرْعِيَةِ انْفِرَاجِهِ ^{سَلْبِي}

وسيد الاولين والآخرين وهذا ناله اقتفاء آثار اهل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول اقل العباد محمد المشتهر بها الذين

عفا الله عنه هذه مقالة لطيفة في واجبات الصلوة

اليومية ومستحباتها من نوافل الفصول على منبر قريب

بکھڑا یہ اولالالباب وضعتماراجیا عظیم شواب

وَجَزِيلَ الْأَجْرِ يُقِيمُ الْعَسَاكِي فَاذْكُرُوا الْأُمُورَ الْمَعْبُورَةَ

فَالصَّلَاةُ الْخَمْسُ شَا عَشْرَ زَعَامِنَا مَا أَفْعَالُ وَتُرُو

وكل منهما اثم واجبة او مستحبة وكل منهما اما

سائید اوجبائیہ اور کائیہ فزارت مسائل

هذه المقالة اثنتي عشرة مضمومة في اثني عشر فضلا

هذا تفصيلها
الانفال الراجية الشبهة

والتوا

2018

عند وفاتها لم يخلفها ابنان
سكتة وهي ان يتركها في وقوع التورع
بجودتها لان قال وهي جنة على الامم
الما في في السماء فلا انما في وقوع

الافعال الواجبة لاجابة
الافعال انو

الأركان
الأفعال المستجبة للسانية

الإفعال المستجيبة لجناية الإفعال المستجيبة

الاركانية التروك الواجبة للمسانية

التزكوا واجبة لجنائمه التزكوا واجبة لازمة

التزول المستحجة للسانية

لزوك المستجة الجانية لزوك المستجة

الأركان في فضل الأول الأفعال الواجبة للشأن

وهي اثني عشر تكبيرة الاحرام وهي كذا

والاجماع وصحیحة الحلبي بضمها في صلوة متاوة

وصحيفة البرزخى باجزاء تكبيرة الركوع عنها غمزة

على من ادرك الامام راكعا فيكبر للافتتاح والركوع

معاً وهي جزء من القلوة وفاقا لشيخنا في البيان

وساير المتأخرين وقال المرتضى رضي الله عنه

فتا على حذيتها والاجماع على الركنه لا يستلزم (ا)

[illegible]

من الرضا على

۱۰۸

و قد قيل في بعض النسخ ان
الركبتي الاخرى هي التي
تسمى الركبة الثانية
وهي التي تسمى الركبة
الثالثة وهي التي تسمى
الركبة الرابعة وهي التي
تسمى الركبة الخامسة

مجال ثم تحريم الاسماء بشرط بخلاف الفسقة
 لا مطلقا وفاقا للتذكرة فلا ينقض شرط تحريمه
 بذلك شيئا ومنه وكلام القوم خال عنه لمنزلة
 ذكر الركوع والسجود والاصح عدم تعيين لفظه
 في الصلاة والاعادة وان فعل ذكره في الصلاة
 في ركعة واحدة وان فعله في ركعتين
 في ركعة واحدة وان فعله في ركعتين
 في ركعة واحدة وان فعله في ركعتين

ان صحیحہ وزارتہ فی ان المحدث قبل التسليم
و بعض اصناف من العربیہ و غیرہ
صلوٰۃ و صحیحہ الاخریٰ من علی حسا ان کان

وهي ثلث عشر تحصيل المعارف الخمس التي
عدم الحفظ الفصل الثاني في الأفعال الواجب اجتنابها
بين صعيده وحصوله على

0/22

في الرابعة بقدر التعميد فقلت صلوته لا يدل
 شي منها على علم وجوبه وبقيت أدلة الوجوب خالية
 عن المعارض وأنا سبغت الكلام في هذا المقام في
 الكتابين **أخراج حروف جميع ما يجب التلفظ**
 به من الأذكار وغيرها من الخارج المقرره وفيها
 يستحب احتمال قوى عربية جميع ما ينبغي
 به واجبا أو مستحبا حتى القنوت وفان بعض قدام
 اذ هو المعمود من الشارع فظاهر التعميد صحة
 على ابن مهزيار شمول المطالب الدينية والدنيوية
 لا الاختلافات اللغوية **التلفظ بما**
 التلفظ به عن ظهر القلب مع القدرة على الاقرباد
 هو المعمود قراءة كان أو ذكر أو في المستحب
 احتمال ورواية الصيقل ضعيفة محمولة على
 عدم الحفظ الفصل الثاني في الأفعال الواجبة الجنا
 وهي ثني عشر **تحصيل المعارض الخمس** التي

في الرابعة بقدر التعميد فقلت صلوته لا يدل
 شي منها على علم وجوبه وبقيت أدلة الوجوب خالية
 عن المعارض وأنا سبغت الكلام في هذا المقام في
 الكتابين **أخراج حروف جميع ما يجب التلفظ**
 به من الأذكار وغيرها من الخارج المقرره وفيها
 يستحب احتمال قوى عربية جميع ما ينبغي
 به واجبا أو مستحبا حتى القنوت وفان بعض قدام
 اذ هو المعمود من الشارع فظاهر التعميد صحة
 على ابن مهزيار شمول المطالب الدينية والدنيوية
 لا الاختلافات اللغوية **التلفظ بما**
 التلفظ به عن ظهر القلب مع القدرة على الاقرباد
 هو المعمود قراءة كان أو ذكر أو في المستحب
 احتمال ورواية الصيقل ضعيفة محمولة على
 عدم الحفظ الفصل الثاني في الأفعال الواجبة الجنا
 وهي ثني عشر **تحصيل المعارض الخمس** التي

حجة مسمع ولا معارض لها عند التحقيق
 التعميد في الثانية مرة وفي الثلاثية والرابعة مرتين
 آتيا بالشهادتين على الوجه المنفرد الصلوة
 على النبي وآله بعد الشهادتين وجوبها اجماعي و
 صلوات الله وسلامه عليه وعليهم
 صحة زيارته ومحمد بن مسلم يشترطان بجلالته

ان لم يؤيده ولا ينافي ذلك
 ان صححة زيارة في الحديث قبل التسليم فذكر
 بعض المتأخرين في غيرنا ان التعميد مستحب
 صلوته وصحته الاخرى من صلى حسا كان
 وجوبها بذكر المعنى مستحب
 وجوبها بذكر المعنى مستحب

الامام
 والطلاق
 الصلوة
 ما يدل على
 غير الشهادتين
 في روايتهم
 والصلوات
 انما هي واحدة
 ان لم يؤيده ولا ينافي ذلك
 ان صححة زيارة في الحديث قبل التسليم فذكر
 بعض المتأخرين في غيرنا ان التعميد مستحب
 صلوته وصحته الاخرى من صلى حسا كان
 وجوبها بذكر المعنى مستحب
 وجوبها بذكر المعنى مستحب

حجة مسمع ولا معارض لها عند التحقيق
 التعميد في الثانية مرة وفي الثلاثية والرابعة مرتين
 آتيا بالشهادتين على الوجه المنفرد الصلوة
 على النبي وآله بعد الشهادتين وجوبها اجماعي و
 صلوات الله وسلامه عليه وعليهم
 صحة زيارته ومحمد بن مسلم يشترطان بجلالته

حجة مسمع ولا معارض لها عند التحقيق
 التعميد في الثانية مرة وفي الثلاثية والرابعة مرتين
 آتيا بالشهادتين على الوجه المنفرد الصلوة
 على النبي وآله بعد الشهادتين وجوبها اجماعي و
 صلوات الله وسلامه عليه وعليهم
 صحة زيارته ومحمد بن مسلم يشترطان بجلالته

حجة مسمع ولا معارض لها عند التحقيق
 التعميد في الثانية مرة وفي الثلاثية والرابعة مرتين
 آتيا بالشهادتين على الوجه المنفرد الصلوة
 على النبي وآله بعد الشهادتين وجوبها اجماعي و
 صلوات الله وسلامه عليه وعليهم
 صحة زيارته ومحمد بن مسلم يشترطان بجلالته

حجة مسمع ولا معارض لها عند التحقيق
 التعميد في الثانية مرة وفي الثلاثية والرابعة مرتين
 آتيا بالشهادتين على الوجه المنفرد الصلوة
 على النبي وآله بعد الشهادتين وجوبها اجماعي و
 صلوات الله وسلامه عليه وعليهم
 صحة زيارته ومحمد بن مسلم يشترطان بجلالته

حجة مسمع ولا معارض لها عند التحقيق
 التعميد في الثانية مرة وفي الثلاثية والرابعة مرتين
 آتيا بالشهادتين على الوجه المنفرد الصلوة
 على النبي وآله بعد الشهادتين وجوبها اجماعي و
 صلوات الله وسلامه عليه وعليهم
 صحة زيارته ومحمد بن مسلم يشترطان بجلالته

حجة مسمع ولا معارض لها عند التحقيق
 التعميد في الثانية مرة وفي الثلاثية والرابعة مرتين
 آتيا بالشهادتين على الوجه المنفرد الصلوة
 على النبي وآله بعد الشهادتين وجوبها اجماعي و
 صلوات الله وسلامه عليه وعليهم
 صحة زيارته ومحمد بن مسلم يشترطان بجلالته

حجة مسمع ولا معارض لها عند التحقيق
 التعميد في الثانية مرة وفي الثلاثية والرابعة مرتين
 آتيا بالشهادتين على الوجه المنفرد الصلوة
 على النبي وآله بعد الشهادتين وجوبها اجماعي و
 صلوات الله وسلامه عليه وعليهم
 صحة زيارته ومحمد بن مسلم يشترطان بجلالته

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is written in a cursive style and is partially obscured by the binding of the book.

فاستعاضة ولحق بينهما بالعلم بالأول والآخر
 منها ولو تغدير العشاء ووقتها الشيخان بغيره
 الشفق لأحمر ما لا صفر فلا عبر به عندنا ويمتد
 الصبح إلى طلوعها والظلمان إلى غروبها والعشاء
 إلى الانقضاء العلم بحال السائر من كونه
 مباحا لا حراما ولا ذهابا رجلا كان أو حنثا و
 لا من غير ما كثر إلا ما استثنى ولا يجوز في حرر الاستثنى
 فيه كالتكليف والفتنة لمكانة ابن عبد الجبار
 ورواية الحلبي ضعيفة باحد بن هلال وانما
 عن ابن أبي عمير اذا الاعتماد على ما يرويه من كتب
 نوادره وكونها منه غير معلوم العلم بها
 المكان من أحسنه ولو بناه لكان والمرتب في

[illegible]

من الدم لغيره في المحققين عن والده الاجماع عليه
 وطهارة كل جمعة وهو اجماعي وابو اصلاح يفرط
 فينظر طهارة مساقط السبعة وفي صحيح الحسن
 ابن محبوب في السجود على الخصر اشعار ما بالاول
 ان حملنا السجود فيها على وضع يمينه فقط و
 بالثاني ان حملناه على وضع انسا جدا مع
 الاجتهاد في محبة القبلة للقادر عليه وهي عين
 الكعبة للتعريب اجماعا وجهة البعيد كما
 بين المتأخرين وقد حققنا معنى الجملة في رسالة
 مفرومة والشيخان والجمهور القدماء على ان الكعبة
 قبلة من في السجود وهو قبلة من في الحرم وهو قبلة
 من خرج عنه وقد نقل الشيخ اجماع الفرقة على
 ذلك ودلت عليه بعض الاخبار والقرابة قريب

[illegible]

عرف الفقهاء الطهارة بتعريفات عديدة لا يحصى ويسلم في منها من دخل
 واحسن تلك التعريفات واحسنها تعريف شيخنا الشهيد بانها
 طهور مقرون بالنية في استعمال الطهور على ما عرفت من ان النية
 بالمواد التي لا تتنجس بنوعيه والتغير وغيرها وانما شرط النية
 كالفضل لا الاجزاء ويندرج في الطهارة الغير المبيحة للصلاة كونه
 الحايض للذكر واجب للتمام اذا لا يظهر كونه طهارة حقيقة
 يرد عليه اولاً لان الطهور بقوله من الطهارة فالتعريف دورى
 عند هذا لا يعنى احصاءه معانيها بالبيان كما يظهر
 من المذكور بل قصد كون هذا التحريك تحريراً وذلك كما
 ذكرنا ولا قرب عدم وجوب الاغتناء عليه وعلى اخيه
 الفضل الثاني في الاغتسال الواجبة الاركانية وهي
 اثني عشر الطهارة بالماء والذى لا يغسل
 وبالعسل للجنب وبما لا يضر النفساء والمستحاضة
 الغير العقلية واما تيمم نجساً وباليتم لذي العذر
 بغير نية مطلقاً على الاحوط واخلاقاً لثباته بالماء
 نعم مستحب للقيام او يا ويكبر او قار يا واركن
 منه ما ركع عنه فلو ركع عن قيام القنوت استلخ
 عن الاستحباب وتحقق في الوجوب واعتبار الشيق
 كالتكبير للحرام والركوع والصلاة على من فوق
 ودونها ممكن الاستقبال في القيام والقنوت
 وغيرهما بمعنى القاء النعل على الارض من غير تشريك

ما عتد به قلبه من الايمان بافعال الصلوة على ما
 بقا دام التلبس بما ياله وقد يفسر بامر عدمي
 هو ان لا ياتي بنية ثاني الاولي وشيخنا الشهيد في
 تفسير الاول على القول باحتياج الباقي الى الموند الثاني
 على استغنائه عنه وحكم المتأخرون عنه بانها
 هذا غير مستقيم وظني انه مستقيم
 جزء الربيع لا فعال على باله شيئاً فشيئاً كل في
 وشرايتها على ما كان لا حتماً بينه وبينه اما في اولها
 محله اذا عجز عن الايمان بانها وكذا القول
 والبديل كالمبديل في الركبة وغيرها وله ان ينوي
 بالبديهة عن الاصل والبديل والا في الفضيل بالاول
 فقال الدعي والتدعي في الاول ولا دخل للثاني فيها
 عند الاخر قلبه بمعنى
 الخربة والقوة ولا زاد كالأواجبة حار تحريك لسانه
 عن شيء جاز

١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

من الأبنية وصحيفة على بن جعفر وموقفه ابن بكير
 يستمدان له وحملنا استنادا وانكاه لا اعتماد
 الهوى للركوع غير قاصد به غيره كسائر
 فيرجع إلى الانشباب ويركع إلا إذا بلغ حد الركوع
 فيتمثلح الرجوع والبطلان وجعل ركوعا وقطع
 في الذكرى بالأول الركوع وهو ركن في كل ركعة و
 حده في مستوى الخلفه مما إذا كفيه ركبته تحتها
 غير تخمين وغيره يحال عليه ويجب فيه انما ينه
 بقدر واجب الذكر فلو هوى قلبها سمن وطا تسجد
 أحتمل الاستمرار لا استلزام تداركها زيادة الركن
 والعرد لعدم وقوع الركن على وجهه رفع الر
 منه مطمئنا بعده ما يزيد على السكون الضور
 في انام الماسرنا سببا إلى جزوه الوقت وعندئذ انتفاض
 تلك الحكمة بما ذكره هذا الثاني نظر وكيف كان فكلما هذا الصلح
 البيان حال لا دفع المستطاع ذكر الاشكال

مختلفين ولو سيرا وليست ركنا خلافا للخلاف
 الهوى لكل من السجدين غير قاصد به غيره فيرجع
 لا إذا بلغ حد السجدة تقوم الاحتمالات الثلاثة
 واتصفت في الذكر هنا على الثاني مع قطعه هناك بال
 لاول السجود يتحقق بوضع مجموع الاعضاء
 على الارض غير متفاوتة المحال بازديس لبنه ووتر
 وضع البعض سوا كفي عنه وضع الجبهة من غير
 عكس ولا يعد في جزءا عن الكل في بعض الحالات فلو
 جعل لركن كلا السجدين او ما اقامه الشارع متسا
 كالواحدة حال نسيان الاخرى لم يكن بعيدا ويجب
 انما ينه فيه كالركوع ووضع الجبهة على الارض
 وغير المستحيل من اجزائها او بناتها غير ما كرر
 ملبوس عادة وقد شترت صحيفة ابن محبوب وهو رواه مث
 يجوز السجود على الخشب ولا علم بها عالملا ونظقت
 في فصلها من غير ان يكون في الارض

من الأبنية وصحيفة على بن جعفر وموقفه ابن بكير
 يستمدان له وحملنا استنادا وانكاه لا اعتماد
 الهوى للركوع غير قاصد به غيره كسائر
 فيرجع إلى الانشباب ويركع إلا إذا بلغ حد الركوع
 فيتمثلح الرجوع والبطلان وجعل ركوعا وقطع
 في الذكرى بالأول الركوع وهو ركن في كل ركعة و
 حده في مستوى الخلفه مما إذا كفيه ركبته تحتها
 غير تخمين وغيره يحال عليه ويجب فيه انما ينه
 بقدر واجب الذكر فلو هوى قلبها سمن وطا تسجد
 أحتمل الاستمرار لا استلزام تداركها زيادة الركن
 والعرد لعدم وقوع الركن على وجهه رفع الر
 منه مطمئنا بعده ما يزيد على السكون الضور
 في انام الماسرنا سببا إلى جزوه الوقت وعندئذ انتفاض
 تلك الحكمة بما ذكره هذا الثاني نظر وكيف كان فكلما هذا الصلح
 البيان حال لا دفع المستطاع ذكر الاشكال

في وقت السيرة وما على الدابة السائرة
 فقد اجتمعوا على المنع الا لضرورة وفي الواقعة لما
 مونة الحركة بالربط والتعليم اختيار احتمال الغضب
 اربع في الافعال المستحبة السائبة وهي اثنا عشر
 الاذان والاقامة وقصول الاذان
 ثمانية عشر كلها منى سوى التكبير اوله فهو اربعة
 وفي صحبة ابن سنان ما يعطى تلبية وحملها الشيخ
 على محلي بعيد والحل على اجزائها مكن وقصول الاقامة
 سبعة عشر منى سوى التميل آخرها فهو ثمانية
 مختصان باليومية ويتاكدان في المحرقة بينهما الصبح
 والمغرب والمرتقى على وجوبها فيهما على الحال و
 ابن عقيل وزاد عليه بطلان الصلوة بعد تركها الا
 التكبيرات الستة قبل تكبيرة الاحرام او
 او بالتفريق ولا خلاف في هذا التحبير لكن الشيخ

صحبة صفوان بجوارحه على لفرطاس ولا اعلم لها حقا
 نعم كلام الذكرى يعطى التردد رفع الرأس من
 كل من السجدين مطمئنا بعد اول الرفعين واجبا
 المرتقى بعد ثانيا بينهما في الاولى الركعتين والثالثة
 من الرابعة وهي جلسة الاستراحة وينبغي
 عدم تركها لغلها رضى الله عنه الاجماع على وجوبها
 المنفرد بعد الثاني الرفعين او التمشيد الى
 الاخرى الجالس للتمشيد والتسليم مطمئنا بقدر
 الاستقرار من غير تأمل ولا نقال ولا تساقط
 في قبطل في العاصفة الحركة على ابرياء او يتلبد لغير
 فاد ضرورة اما في السفينة السائرة فتصحها بعضهم مطلق
 والصحاح ابن سنان وابن عمار وجبل وحسنه حماد
 وقد بعضهم بالضرورة به واجبا غير تقيية
 فانه غير الثالثة ما ينشأ بالضرورة وهي

المجلد الثاني
 في بيان ما يجب في الصلاة
 في وقت السيرة وما على الدابة السائرة
 فقد اجتمعوا على المنع الا لضرورة وفي الواقعة لما
 مونة الحركة بالربط والتعليم اختيار احتمال الغضب
 اربع في الافعال المستحبة السائبة وهي اثنا عشر
 الاذان والاقامة وقصول الاذان
 ثمانية عشر كلها منى سوى التكبير اوله فهو اربعة
 وفي صحبة ابن سنان ما يعطى تلبية وحملها الشيخ
 على محلي بعيد والحل على اجزائها مكن وقصول الاقامة
 سبعة عشر منى سوى التميل آخرها فهو ثمانية
 مختصان باليومية ويتاكدان في المحرقة بينهما الصبح
 والمغرب والمرتقى على وجوبها فيهما على الحال و
 ابن عقيل وزاد عليه بطلان الصلوة بعد تركها الا
 التكبيرات الستة قبل تكبيرة الاحرام او
 او بالتفريق ولا خلاف في هذا التحبير لكن الشيخ

غير صحيحة في وقت السيرة وما على الدابة السائرة
 فقد اجتمعوا على المنع الا لضرورة وفي الواقعة لما
 مونة الحركة بالربط والتعليم اختيار احتمال الغضب
 اربع في الافعال المستحبة السائبة وهي اثنا عشر
 الاذان والاقامة وقصول الاذان
 ثمانية عشر كلها منى سوى التكبير اوله فهو اربعة
 وفي صحبة ابن سنان ما يعطى تلبية وحملها الشيخ
 على محلي بعيد والحل على اجزائها مكن وقصول الاقامة
 سبعة عشر منى سوى التميل آخرها فهو ثمانية
 مختصان باليومية ويتاكدان في المحرقة بينهما الصبح
 والمغرب والمرتقى على وجوبها فيهما على الحال و
 ابن عقيل وزاد عليه بطلان الصلوة بعد تركها الا
 التكبيرات الستة قبل تكبيرة الاحرام او
 او بالتفريق ولا خلاف في هذا التحبير لكن الشيخ

في وقت السيرة وما على الدابة السائرة
 فقد اجتمعوا على المنع الا لضرورة وفي الواقعة لما
 مونة الحركة بالربط والتعليم اختيار احتمال الغضب
 اربع في الافعال المستحبة السائبة وهي اثنا عشر
 الاذان والاقامة وقصول الاذان
 ثمانية عشر كلها منى سوى التكبير اوله فهو اربعة
 وفي صحبة ابن سنان ما يعطى تلبية وحملها الشيخ
 على محلي بعيد والحل على اجزائها مكن وقصول الاقامة
 سبعة عشر منى سوى التميل آخرها فهو ثمانية
 مختصان باليومية ويتاكدان في المحرقة بينهما الصبح
 والمغرب والمرتقى على وجوبها فيهما على الحال و
 ابن عقيل وزاد عليه بطلان الصلوة بعد تركها الا
 التكبيرات الستة قبل تكبيرة الاحرام او
 او بالتفريق ولا خلاف في هذا التحبير لكن الشيخ

في وقت السيرة وما على الدابة السائرة
 فقد اجتمعوا على المنع الا لضرورة وفي الواقعة لما
 مونة الحركة بالربط والتعليم اختيار احتمال الغضب
 اربع في الافعال المستحبة السائبة وهي اثنا عشر
 الاذان والاقامة وقصول الاذان
 ثمانية عشر كلها منى سوى التكبير اوله فهو اربعة
 وفي صحبة ابن سنان ما يعطى تلبية وحملها الشيخ
 على محلي بعيد والحل على اجزائها مكن وقصول الاقامة
 سبعة عشر منى سوى التميل آخرها فهو ثمانية
 مختصان باليومية ويتاكدان في المحرقة بينهما الصبح
 والمغرب والمرتقى على وجوبها فيهما على الحال و
 ابن عقيل وزاد عليه بطلان الصلوة بعد تركها الا
 التكبيرات الستة قبل تكبيرة الاحرام او
 او بالتفريق ولا خلاف في هذا التحبير لكن الشيخ

في وقت السيرة وما على الدابة السائرة
 فقد اجتمعوا على المنع الا لضرورة وفي الواقعة لما
 مونة الحركة بالربط والتعليم اختيار احتمال الغضب
 اربع في الافعال المستحبة السائبة وهي اثنا عشر
 الاذان والاقامة وقصول الاذان
 ثمانية عشر كلها منى سوى التكبير اوله فهو اربعة
 وفي صحبة ابن سنان ما يعطى تلبية وحملها الشيخ
 على محلي بعيد والحل على اجزائها مكن وقصول الاقامة
 سبعة عشر منى سوى التميل آخرها فهو ثمانية
 مختصان باليومية ويتاكدان في المحرقة بينهما الصبح
 والمغرب والمرتقى على وجوبها فيهما على الحال و
 ابن عقيل وزاد عليه بطلان الصلوة بعد تركها الا
 التكبيرات الستة قبل تكبيرة الاحرام او
 او بالتفريق ولا خلاف في هذا التحبير لكن الشيخ

فيما ذكره في كتابه من انما العراج فالتكبيرات وقت
فيما ذكره في كتابه من انما العراج فالتكبيرات وقت
فيما ذكره في كتابه من انما العراج فالتكبيرات وقت

على اولوية القبلية وبتبعه المتأخرين ولا امر
لذلك مستقدا والمستفاد من صحيحه زارة
في افتتاح النبي صلى الله عليه وسلم الصلوة بالتكبير ومناجاة
له اولوية البعدية ولم يبقه على ذلك احد من صحبه
هنا في حكاية المعراج لا يعطى القبلية كما
في تدوين بل ربما دلت على البعدية فان الصلوة

الاستعاذه قبل القراءة للامر
بها في حسنة الخليل وروى ابو علي بن شيخ طاب ثراه
ويعني الجهرية بجهرا صادقا لا يحمل على تعليم الجوز
لجهر يملق الجوز والسريرة في السرية ولا فرق
الامام واما مومر والمنفرد وتخصيص ابن الجند

بلا مام بوجه اطلاق صحبة محمد بن مسلم ولا بين لا
ولين وغيرها وتخصيص ابن ادريس بها يرد
صحيحة صفوان ترتيل القراءة وحفظ الوقوف
بما لم يثبت قطعا في كتابه

المستفاد من خبره فادامتها بالترتيل في سجود الركوع واما شيخ السجود فترتيل غير مذکور
فيه فتقول شيئا في الذكر في سجود الركوع في سجود الركوع والي سجود الركوع
واجب في ذلك موافقة لشيخنا الشهيد الثاني في ذلك

وبان الوقوف كما روى عن امير المؤمنين ع ومنتر يتعلق بالاعتناء في الوقوف
لاول الوقوف التام والحسن والثاني بالاعتناء في الوقوف
المعتبرة من القسود والجهر والاستعلاء والاطباق وهو الوقوف على كلام لا يعلق له بابعده
غيرها والوقوف التامة في الفاتحة اربعة والحسنة

عشره والظاهر انها باسحاب الترتيل الى تسليما
الركوع والسجود بل الى جميع الادعية والاذكار
سواء الجنية والتعود من النار عند قراءة

آيتها لكن بحيث لا يكثر فيخل بنظم القرآن فيقبل
تكرار تسبيحات الركوع والسجود نلنا وحسنا
وفي صحيحة ابان بن تغلب انه عدل الصادق ع
في الركوع والسجود بتسبيحة القنوط ايا رعد وسر وسجدة واحدة
في كل ثانية بعد القراءة قبل الركوع وارجيه ابن
عقيلة الجهرية والصدوق في الجهرية يطل
بتركه عدا وفي اخبار المعبر ما يشعر بوجوبه وقد

بتركه عدا وفي اخبار المعبر ما يشعر بوجوبه وقد
بتركه عدا وفي اخبار المعبر ما يشعر بوجوبه وقد

في هذه الرواية خلافا
لما ذكره الجوزي

انها البحث في ذلك في جبل المتين وياتي به الناس
بعد الركوع فان لم يذكره فبعد الصلوة جالسا وفي
صحيحة زرارة اذا ذكر وهو في الطريق استقبال القبلة
واقي به وينوي في هذه الاحوال القضاء على الاظهر
وتردد فيه في المنتهى وفي كلام جماعة ان افضل ما يقال
فيه كلمات الفرح ولم اجز ذلك جزا والاذنية صحيحة
اثر على ربك وصلى على نبيك واستغفر لذنبك وفي
سعيد بن ابي خلف بخبرك في الفتن اللهم اغفر لنا
عاف وعاف عنا في الدنيا والاخرة انك على كل شئ قدير
وهو جهر ولو في السرية فصحيحة زرارة الا لا اتم
وجعله المرفق رضي الله عنه تابعا للصلوة في الجهر
الاختلاف التكريرات الزائدة على الستة
فتلحقه سوى التسمية وهي في الحسن من الفترات
خمس وتسعون في كل من الظهري والعشاء حتى
حسب افتتاحات ومثلها فترات وجع عشرة
لنوبات الركوعات وضعها لنوبات
السجودات ومثلها في غيرها فترات تسعون
ومثلها افتتاحات خمسة وخمسة
عشر ومن منته

في هذه الرواية خلافا لما ذكره الجوزي
انها البحث في ذلك في جبل المتين وياتي به الناس
بعد الركوع فان لم يذكره فبعد الصلوة جالسا وفي
صحيحة زرارة اذا ذكر وهو في الطريق استقبال القبلة
واقي به وينوي في هذه الاحوال القضاء على الاظهر
وتردد فيه في المنتهى وفي كلام جماعة ان افضل ما يقال
فيه كلمات الفرح ولم اجز ذلك جزا والاذنية صحيحة
اثر على ربك وصلى على نبيك واستغفر لذنبك وفي
سعيد بن ابي خلف بخبرك في الفتن اللهم اغفر لنا
عاف وعاف عنا في الدنيا والاخرة انك على كل شئ قدير
وهو جهر ولو في السرية فصحيحة زرارة الا لا اتم
وجعله المرفق رضي الله عنه تابعا للصلوة في الجهر
الاختلاف التكريرات الزائدة على الستة
فتلحقه سوى التسمية وهي في الحسن من الفترات
خمس وتسعون في كل من الظهري والعشاء حتى
حسب افتتاحات ومثلها فترات وجع عشرة
لنوبات الركوعات وضعها لنوبات
السجودات ومثلها في غيرها فترات تسعون
ومثلها افتتاحات خمسة وخمسة
عشر ومن منته

في هذه الرواية خلافا لما ذكره الجوزي
انها البحث في ذلك في جبل المتين وياتي به الناس
بعد الركوع فان لم يذكره فبعد الصلوة جالسا وفي
صحيحة زرارة اذا ذكر وهو في الطريق استقبال القبلة
واقي به وينوي في هذه الاحوال القضاء على الاظهر
وتردد فيه في المنتهى وفي كلام جماعة ان افضل ما يقال
فيه كلمات الفرح ولم اجز ذلك جزا والاذنية صحيحة
اثر على ربك وصلى على نبيك واستغفر لذنبك وفي
سعيد بن ابي خلف بخبرك في الفتن اللهم اغفر لنا
عاف وعاف عنا في الدنيا والاخرة انك على كل شئ قدير
وهو جهر ولو في السرية فصحيحة زرارة الا لا اتم
وجعله المرفق رضي الله عنه تابعا للصلوة في الجهر
الاختلاف التكريرات الزائدة على الستة
فتلحقه سوى التسمية وهي في الحسن من الفترات
خمس وتسعون في كل من الظهري والعشاء حتى
حسب افتتاحات ومثلها فترات وجع عشرة
لنوبات الركوعات وضعها لنوبات
السجودات ومثلها في غيرها فترات تسعون
ومثلها افتتاحات خمسة وخمسة
عشر ومن منته

وعشرون وفي المغرب ست عشرة وفي الفجر احدى
عشرة ولا تكبر للرفع من الركوع بل يقول سمع الله
لمحمد ولا للقيام من التشهد بل يقعد بجوار الله
وفوته اتم واتعدا ثنية الميثاق الثاني وقال
لست اعرف بقوله هذا حديثا اصلا ثم استدل
على سقوطه بكلام اثنائي الدعاء في مواضعه
بالمأثور فعند القيام الى الصلوة ما تضمنه صحيحة
معوية بن وهب اللهم اني اُتدب بك محمدا صبيحا
حاجتي واتوجه به اليك فاجعلني به وجميعا
في الدنيا والاخرة ومن الغريب اجعل صلوتي مقبولة
وذنيبي مغفورا ودعائي مستجابا انك انت
العفو الرحيم وبين الامان والافاقة جالسا اللهم
اجعل قلبي بارا وعيشي قارا وزيتي ازا واجعل لي
عند ربك رسولا صلى مستقرا وقارا ونجرا محمدا
والله اعلم بالصواب

في هذه الرواية خلافا لما ذكره الجوزي
انها البحث في ذلك في جبل المتين وياتي به الناس
بعد الركوع فان لم يذكره فبعد الصلوة جالسا وفي
صحيحة زرارة اذا ذكر وهو في الطريق استقبال القبلة
واقي به وينوي في هذه الاحوال القضاء على الاظهر
وتردد فيه في المنتهى وفي كلام جماعة ان افضل ما يقال
فيه كلمات الفرح ولم اجز ذلك جزا والاذنية صحيحة
اثر على ربك وصلى على نبيك واستغفر لذنبك وفي
سعيد بن ابي خلف بخبرك في الفتن اللهم اغفر لنا
عاف وعاف عنا في الدنيا والاخرة انك على كل شئ قدير
وهو جهر ولو في السرية فصحيحة زرارة الا لا اتم
وجعله المرفق رضي الله عنه تابعا للصلوة في الجهر
الاختلاف التكريرات الزائدة على الستة
فتلحقه سوى التسمية وهي في الحسن من الفترات
خمس وتسعون في كل من الظهري والعشاء حتى
حسب افتتاحات ومثلها فترات وجع عشرة
لنوبات الركوعات وضعها لنوبات
السجودات ومثلها في غيرها فترات تسعون
ومثلها افتتاحات خمسة وخمسة
عشر ومن منته

لا شريك له وبذلك صحت وانما من المسلمين وفي
الركوع ما تضمنه زيارته اللهم لك ركعت ولك ^{سألت}

في كتابها في أصول الفقه

سجود بما تضمنه ابي عبيد بن رافع السجدة الاولى
حبيبك محمد صم لما غفرت الى الكثيرين الذنوب وال

على الاول والثاني
وون الثالث والرابع
ويكتب في الخلف وهو
الحكمة

بحق حبيب محمد
سباني حسنان وحسيني
حسابا ليرا وفي الثانية
اسمك بحق حبيب محمد
الاكفيني مؤنة الدنيا
وكل هول دون الجنة و
في الثالثة اسمك بحق
صديق

بالتحقيق الوعاء بعد الصلوة بغير الويلد صبح
 النقيب تركه على ما طلاقه ان الحارث بن عوف اخذ في اليوم
 نهر الحارث بن عوف لاقه بعلمه داروك عن امر الحارث بن عوف
 انه قال من صلى في صلاة حتى طلعت الشمس في كل
 ليرة من النار في الدنيا

[illegible]
$$\left. \begin{array}{l} 1 \\ 2 \\ 3 \end{array} \right\} \begin{array}{l} 1 \\ 2 \\ 3 \end{array}$$

كان مريضاً لا يقدر على التلفظ بها كما مر في نسخة
الستاباطي ولو قيل جريان ذلك في كل الأذكار المذكورة
لم يكن بعيداً غير أني لم أظفر في غير الأذان والأقامة
بنص صريح الخشوع في الصلوة فقد قال السبكي أنه
والذين هم في صلواتهم خاشعون وقال صلى الله عليه
واله وسلم لما رأى العائث في الصلوة لو خشع قلبه
خشعت جوارحه نية الإمام كونه جامعاً
في غيرها يجب فيه الجماعة ليفوز بنوابها فان كل
أمرئ ما نوى استشعار عظمة الله سبحانه
وكبريائه واستغفار ما سواه حال التكبير كما روي
عن الصادق ع وأرادة كونه أكبر من كل شئ أو من
أن يوصف وكلاهما مروى عن معنى التكبير
أن يحضر به حال الركوع آمنت بك ولو ضربت عنق
أن يحضر به في السجدة الأولى اللهم أنك مهما

من الارض وفي رفعها ومنها اخريجنا وفي الثأ^{نة}
 واليه تعيدنا وفي رفعها ومنها اخريجنا تارة أخرى
 كما روى عن امير المؤمنين ع ان يحضر بالمح^ل
 التروك في الشهد حين يرفع اليهم ويتخفف اليسرى
 اللهم امت الباطل واقم الحق كما روى عنه ع
 ملا حظا معاني ما يقرأ في القلوة بل معاني جميع
 ما يتلفظ به فيها من الادعية والاذكار لقول
 الصادق ع من صلى ركعتين يعلم ما يقول فيها ان
 وليس بينه وبين الله تعالى ذنب الا غفر له ر^و
 القدر

ان يقصد الامام بصيغة الخطاب في التسليم
 الانبياء والائمة والحفظة والمأمومين بالسلا^{مة}
 والامن من عذاب يوم القيمة كما روى عن امير المؤ^{منين}

و يقصد المأموم بأولى التسليمين البرد على المأموم
وبالثانية ما يقضيه الإمام سوى كونه مترجماً هذا إذا كان على
لأنه قد حياه ولم يجب لعيم فقد حصل الحجة و
ياراه أحد ولا كنت الاو

والصدق على ان المأمور يرد على الامام بتسليمته ثم
 يسلم على جنبيه بتسليمته وقدم الرذ لانه هو ادى
 مضيق ويقصد المنفرد ما يقصده الامام سوى الاخر
 افضل السائر في الافعال المستحبة الاركانية و
 هي ثمانية عشر نوعا موزعة على اثني عشر عضوا
 وظيفه اليه وهي السجود عليها كلها ثم على قدم
 الدرع منها الاقص ووضعها على التراب وفضله
 التربة الحسينية على سائر فها السلام واستحب بعض
 علمائنا السجود على ما يتخذ من خشب مزاجهم سلام الله
 وظيفه العين وهي شغلها حال القيام بالنظر الى
 موضع السجود وحال الركوع الى بين القدمين و
 هو في صحبة زهارة المشهورة لكن في صحبة حماد
 ان الصادق ع قص عينيه في ركوعه والحمل استحب
 الخبير طريق الجمع وما في رواية مسيح من نهى ابنه

هذا الحديث في نسخة
 من نسخة
 من نسخة
 من نسخة

هذا الحديث في نسخة
 من نسخة
 من نسخة
 من نسخة

هذا الحديث في نسخة
 من نسخة
 من نسخة
 من نسخة

عن تميم الرجل عينية في الفلق محمول على اعدا
 ذلك وفي حال السجود الى طرفي الاف وفيما بين
 السجدين وقعدى الشهد والتسليم الى الحرم و
 في حال الفتوت الى باطن كفيه ويرى المنفرد حال
 التسليم يؤخر عينيه الى يمينه وظيفه الاف
 وهي السجود عليه كباقي الاعضاء كما في صحبة حماد
 والارغام به كما في صحبة زرارة بمعنى الصا و
 السجود بالرغام بالغص وهو التراب واعتبر المرتضى
 طرفه الذي على الحاجبين وابن الجند طرفه وجذبة
 معا وفي الذكرى تفسير الارغام بالسجود على الاف
 وانظروا انه اخص منه كلنا ولا يقوم غير التراب
 يصح السجود عليه مقامه في تاديت سنه الارغام خلا
 لشين الشهد الثاني رحمة الله عليه واستكلاه
 با في موثقة عمار الساباطي من قول امير المؤمنين ع لا تجز

واختاره المفيد وتبعه شيخنا الشهيد ^{في}
 الظاهر هي تسوية حال الركوع بحيث لو صبت عليه
 قطرة من ماء او فم لم تنزل كما هو منطوق صحيحة
 حماد وظينة الركبتين وهي ردها الى خلف حال
 الركوع كما في صحيحة حماد ورفعها قبل اليدين ^{من} عند ^{بخر}
 الى الركعة الاخرى والصاقها بالارض حال الشتم ^{الذي}
 وترك فرجة بينهما منه ^{الذي} ^{والصاق} ^{شتمها}
 والمشمورة ^{في} ^{الارض} ^{والصاق} ^{شتمها}
 بينهما حال القيام قد اصبع الى شبر كما في صحيحة
 زرارة المشمورة ولعل المراد طول الاصبع وفي صحيحة
 حماد قد رثت اصابع متفرجات ولا منافات
 لان هذا احد جزئيات ذلك فان حمادا انما روى
 نعل الامام وزرارة قوله وان جعل بينهما حال الركوع
 قد بشر وان جعل ظهر اليسرى على الارض وظهر اليمنى

في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

على باطنها حال الشتم كما في زرارة المشمورة
 وظيفة اصابع القدمين وهي ان يستقبل بها ^{جميعا}
 النية حال القيام كما في صحيحة حماد وان يجعل طرف
 ابعام اليمنى على الارض حال التورك في الشتم كما
 في صحيحة زرارة المشمورة الفصل السابع في التورك
 الواجبة السانية وهي اثني عشر تركا ^{ترك}
 في الاذان فائدة بدعة والقول بكذا هتة ضعيف
 وصحيحة بن مسلم محمولة على النية ترك المذ
 بين حروف التكبير كد حروف المعزة لجلالة
 استقامتها وملكها بحيث يصير جمعا وفي حكمه
 الفصل بين كلمتها ولو بنى على الله سبحانه نحو
 الله مع اكبر وكذا تعقيبها بشئ من الاذكار بحيث
 تقربه كلاما واحدا نحو الله اكبر جل شانه وان
 كان مقصودا بحسب المعنى نحو الله اكبر من كل شئ او

كان ان ينادى في بيته بالصلوة
 في الاذان
 في الاذان
 في الاذان

ترك الدعاء بالمحرم فتبطل الصلاة
 بالصلوة به للاجماع المنقولة التذكرة ولولا ذلك كان
 للبحث في البطلان مجال وهل يعذر جاهل التحريم
 وجهان ترك الكلام بجهنين مطلقا او بحرف منهم
 غير قرآن ولا دعاء ولا ذكر فتبطل ان تعد واستثنى بعض
 الاصحاب حالات التخلف وهو غير بعيد وهل يقوم
 اشارة لاخر مقام التكلم اشكال اقرب ذلك فتبطل
 بالواحدة وان لم يكن لقيامها في حقه مقام الكلمة و
 هل الكلام الواجب كتحذير المشرك على التردى والمكره
 عليه مبطل الاظهر نعم ولو تركه مستغلا بالقراءة
 احتل البطلان ترك العدول عن التوبة بعد
 بلوغ نصفها الغير غلط او ضيق وقتا وغر الا خلاص
 والمجد وان لم يتصفها الا الى الجمعة والمنافقين
 في الجمعة وظهر ما يجوز فيها اليها الغير العائد المالم

ترك الدعاء بالمحرم
 ترك الدعاء بالمحرم
 ترك الدعاء بالمحرم
 ترك الدعاء بالمحرم
 ترك الدعاء بالمحرم
 ترك الدعاء بالمحرم
 ترك الدعاء بالمحرم
 ترك الدعاء بالمحرم
 ترك الدعاء بالمحرم
 ترك الدعاء بالمحرم

ترك الدعاء بالمحرم
 ترك الدعاء بالمحرم
 ترك الدعاء بالمحرم
 ترك الدعاء بالمحرم
 ترك الدعاء بالمحرم
 ترك الدعاء بالمحرم
 ترك الدعاء بالمحرم
 ترك الدعاء بالمحرم
 ترك الدعاء بالمحرم
 ترك الدعاء بالمحرم

ما لم يبلغ نصفها وتالي الغيبة سموا بعدل في غيرها
 وجوبا وان تجاوزا لم يقرأ السجدة وبعدها يحتل
 الاستمرار لزوال المانع والعدول المالم بركع لعدم
 الاعتداد بما يخفى عنه بفضل شامس في التروك
 الواجبة للجناية وهي اثنا عشر ترك قصد
 الافتتاح بسوى تكبيرة الاحرام فلو قصد بعدها
 بغيرها بطلت وصحت النافلة وهكذا يصح كل فرد
 وتبطل كل ردة الا ان يقصد الخروج فيصحب ما بعده
 ترك النية الواجب في الفصل المتد وبكالقنوت
 مثلا فتبطل الصلوة لو نواه على قول قري وشيخنا
 في البيان على الصحة لتاكيد الغزم لكن في مكان قصد
 العاقل وجوب ما يشك في وجوبه ما مثل تكبير
 وجوب ما يعتقدا استحبابه ترك النية الكد
 في الفعل الواجب فتبطل ولو ارحا ولو تردد في

١٠
 ١١
 ١٢

الوجوب والندب لتعارض الأدلة أن كان مجتمدا
 أو فغدا لمجتمدا للعدل أن كان مقلدا احتل التحير
 فيبني ما شاء والترديد كنية زكوة مال منك في بقائه
 ونية ما يشاء كنية وهو مطلق الرجحان ونية الوجوب
 كتحار البهائم ترك الاستدانة لشكها بالعدول
 عن اللاحقه السابقة لذكرها في الانشاء مع عدم
 الغوث المحل تركها بالعدول عن السابقة إلى اللاحقه
 أن أظهر إقامتها في المختص باختصاص ترك قد يكون
 الآية للشتر كمن السورتين من غير المفروغ وقاصد
 عما يعيد هادونه أن لم نقلها خلاها بالنظم ومعه
 تبطل صلاته ترك قصد تمام الصلوة ابتداء أو عطف
 في موضع التحير إذا ظن ضيق الوقت عما نامة أو
 على الأخرى مقصورة ترك قصد إقامة انشاء
 التلبس بالمقصورة أو قبلة في الوقت قبله مع غنى ما

فيبني ما شاء والترديد كنية زكوة مال منك في بقائه
 ونية ما يشاء كنية وهو مطلق الرجحان ونية الوجوب
 كتحار البهائم ترك الاستدانة لشكها بالعدول
 عن اللاحقه السابقة لذكرها في الانشاء مع عدم
 الغوث المحل تركها بالعدول عن السابقة إلى اللاحقه
 أن أظهر إقامتها في المختص باختصاص ترك قد يكون

فيبني ما شاء والترديد كنية زكوة مال منك في بقائه
 ونية ما يشاء كنية وهو مطلق الرجحان ونية الوجوب
 كتحار البهائم ترك الاستدانة لشكها بالعدول
 عن اللاحقه السابقة لذكرها في الانشاء مع عدم
 الغوث المحل تركها بالعدول عن السابقة إلى اللاحقه
 أن أظهر إقامتها في المختص باختصاص ترك قد يكون

فيبني ما شاء والترديد كنية زكوة مال منك في بقائه
 ونية ما يشاء كنية وهو مطلق الرجحان ونية الوجوب
 كتحار البهائم ترك الاستدانة لشكها بالعدول
 عن اللاحقه السابقة لذكرها في الانشاء مع عدم
 الغوث المحل تركها بالعدول عن السابقة إلى اللاحقه
 أن أظهر إقامتها في المختص باختصاص ترك قد يكون

فيبني ما شاء والترديد كنية زكوة مال منك في بقائه
 ونية ما يشاء كنية وهو مطلق الرجحان ونية الوجوب
 كتحار البهائم ترك الاستدانة لشكها بالعدول
 عن اللاحقه السابقة لذكرها في الانشاء مع عدم
 الغوث المحل تركها بالعدول عن السابقة إلى اللاحقه
 أن أظهر إقامتها في المختص باختصاص ترك قد يكون

سبق ترك قصد قطع الصلوة أو قصد فعل يستلزم
 قطعها كالقنمة والبيكاء لا مورا الدنيا فيبطل وإن لم
 يقطع أو يفعل ويخفى به التردد في أنه هل يقطعها
 أو يفعلها يقطعها فيبطل بمجرد التردد على تردد
 ترك تعليق قطعها أو فعلها يقطعها على مترق الحصول
 كنزول مطر وهو يربح أو غير مترق كنزوله وهو
 مصيف فيبطل ما لو علقه على مشع عادي كإقلاب
 الحجر ذهباً فلا على الظاهر ترك قصد غير الصلوة
 ببعضها فغالها الواجبه كقصد القيام لداخل بالتمني
 إلى الثانية فيبطل وانتهى بالحكم إلى الأفعال المندوبة كرفع
 اليد في التكبير بقصد أداء امر بعد إذا كثرت ومثله لا
 استمرار في فعل بعد أداء الواجب منه إذا لم يتخرج من زيادة
 عليه كطوي أطمانينة الرفع وما يتوهم من عدم تحقق
 كثرة الفعل هنا على القول باستقضاء الباقى من الموزن

قاله المعز لو نزع عن فعل ما ينافي
 الصلوة في حديث أو كلام أو فعل فاقطع
 عما لم يفعل لم يبطل صلوة ذلك
 ولو أنزله لا يبطل صلوة ذلك
 فما فعله لا يبطل صلوة ذلك
 فما فعله لا يبطل صلوة ذلك
 فما فعله لا يبطل صلوة ذلك

اليد في التكبير بقصد أداء امر بعد إذا كثرت ومثله لا
 استمرار في فعل بعد أداء الواجب منه إذا لم يتخرج من زيادة
 عليه كطوي أطمانينة الرفع وما يتوهم من عدم تحقق
 كثرة الفعل هنا على القول باستقضاء الباقى من الموزن

استدلوا على تركه بان فتح من ان النبي ص
كان يحمل اما ثبت الي العاصي الصلوة
وكان يصح اذا سجد ونحوها اذا قام
ونقل تركه غير بعدد من خواصه

ولا ابطال ترك لاكل والشرب وان لم يعد تعلقا كثيرا
وقيد بها العلامه به والشيخ اطلق محجبا بالاجماع ولا
يضرب لتعلق ما خلف بين الاسنان ان لم يكثر ترك
الدخول في فعل قبل كالواجب قبله كالاختلاء للركوع
قبل كمال القراءة والرفع منه ومن السجود قبل كمال قتل
الواجب من الذكر والطمأنينة ترك التحامل عن الاعضاء
السبعة او بعضها حال السجود ترك المريض لها
صريح ترك معنى العدول فداءه
يلفظ الى والمراد بترك الى العلي
عاد لا الى ثوبا ومن هذا القبيل
ما وقع في الحديث من قوله
وع يربك ملاير بك رحمه
ترك كل من هذه الاربع اذا لم يمكن من الاستمرار
معها الى ثوبها معه اما الى غيره كالثانية من لا يملك شكل
ترك حاله الدنيا اذا تدلى على العلي من غير نظر
ويقرب حال الانتقال هناك لاهنا وقيل يسكن فيها
حتى يسكن وهو جيد اذا لم ينزل سكنه في انظار سكوته

وبقوم القاعد وخف بعد انشاء ركوعه لوقوفه وكبره
طمانينة وبعد ربعها الهوى سجود ولا يجب
الطمأنينة نه بل في جوازها نظر لنقل ح نفوي لضعف
وقصد السجود في احتسابه بهوية نظر فان جوبناه
وصله به ولا تعد منه سجدا الفضل العاشر في ترك
المسحبة المسانية وهي تاعنر ولا بأس بها اطلاق
المستحب على تركه المكروه فانه متعارف عندهم
ترك الكلام في ثناء الاذان والاقامة سوى الصلوة
على النبي ع عند ذكره وحرمة المعيد والرفق في الاذان
لما رواه في العقبة صحيحة وفي الاذان حسنة
واقفا للشيخ فيما بعد قد قامت الصلوة وصحبة
ابن ابي عمير وموقفه سماعة شاهدان لهما
مرحبان في تحريمه بعد ذلك على اهل السجود
في تقديم امام وحلتا على التاكيد لكرهية جعابتهما
وبين صحبة حماد بن عثمان المنعته جواز التكلم الزجل
فقد هم الكلام
لهم امام
وغيره

ويستدل على وجوبه بان النبي ص
كان يحمل اما ثبت الي العاصي الصلوة
وكان يصح اذا سجد ونحوها اذا قام
ونقل تركه غير بعدد من خواصه

استدلوا على تركه بان فتح من ان النبي ص
كان يحمل اما ثبت الي العاصي الصلوة
وكان يصح اذا سجد ونحوها اذا قام
ونقل تركه غير بعدد من خواصه

استدلوا على تركه بان فتح من ان النبي ص
كان يحمل اما ثبت الي العاصي الصلوة
وكان يصح اذا سجد ونحوها اذا قام
ونقل تركه غير بعدد من خواصه

بعضهم كمن لم يطلع
بالانسان ذكر بعضهم
في كلامه هذا لا ريب فيه
في تحكيم الكلام في
الواجبة المستحبة في
الواجبة المستحبة في
الواجبة المستحبة في

بعد ما يقيم ولتقره لواء المشايخ المجمع بينهما

الاولين على الاقامة الواجبة عندهم على الاقامة

للجماعة والثالثة على المستحبة وهي اقامة المنفرد

ترك الاعراب في اخر فضولها ترك الترجيع

فيها ونسب تكرار شهادتين مرتين آخرين ولا يش

بقصد الاشعار ترك الكلام بعد الفراغ من الصلاة

الاجما يتعلق بالصلوة من الواجبات كعدم تقدم

الماموم والاستجابات كتسوية الصفوف اما التلطف

بالنية فليس ما يتعلق بالصلوة فيكره اللهم الا ان

استحضارها عليه فيجب ولا سناد في استحبابه

الحال فيه شغلا للقلب واللسان معا فواجز

مدفع بانه فرع كون التلطف عبادة وهو واجب

ترك القراءة لمبدأ التقدم خطوة واثنين في

انشاء الخطي ترك التلاوة بحرف وكذا الاينز به

الاولين
الثالثة
المستحبة
المنفرد
الاعراب
الترجيع

بعضهم كمن لم يطلع
بالانسان ذكر بعضهم
في كلامه هذا لا ريب فيه
في تحكيم الكلام في
الواجبة المستحبة في
الواجبة المستحبة في
الواجبة المستحبة في

السكوت بعد قراءة الفاتحة وبعد سورة بقدر

النفس وطرده بعضهم في الركعتين الاخيرتين بعد

التسبيح ايضا ترك الماموم القراءة خلف المصلي في

السرية وفي الكهية اذا سمع ولو هممة وحرمها

في الثاني ترك الماموم القراءة لعدم سماع هممة

قراءة الاية الاخيرة ان نقصت قرأته من قراءة

ليكرع عنها وليجديه سجدة مكانها ترك الادغام

الكبير فان حرف الواحة في الصلوة قايما بانه حسنة

وقاعد اجنسين كما في الخبر ترك التقرين اشباع

الحركات بحيث يقارب الحروف ترك القرآن

بين السورتين وفاقا لاكثر للتأخير والروايات

الشعرة بخبره محوله على الكراهية جمعا بينهما

بين الدال على جواز الشيخ حلها على طاهرها

في النهاية والمبسوط ابطال الصلوة به وفاقا للمرضى

بعضهم كمن لم يطلع
بالانسان ذكر بعضهم
في كلامه هذا لا ريب فيه
في تحكيم الكلام في
الواجبة المستحبة في
الواجبة المستحبة في
الواجبة المستحبة في

ترك قصد حصول الثواب والحلا من من العقاب
كما تضمنه بعض الاخبار حتى ابطال كثير من علمائنا
الصلوة وغيرها من واجبات العبادات بقصد
احد الامرين . و ترك ضم احد القصد
الى المقرب ترك نية القصد في الاربعة فان
الاتمام فيها افضل ترك العدول في ثلثي المنوي
انما هي في احد الاربعة الى القصر قبل الركوع الثالثة
ايامه فيبطل وان قلنا باستحباب التسليم

لتبريد في الوتره اما الداخلة في المصلحة الصلوة كقول
 الامام الركوع ليدركه الداخل فلا

النفس كما في صحيحه زاده ترك واصدا العربة
 بالفعل ملاحظه ما يلزم من الامر الخارجة كالوجه
 جلوس التمسيد والتحرير من اوجه الشمس في الركوع و
 السجود وان جوزنا تصدق لازم في ضمن الملتزم كما
 لنبرد في الوضوء اما الداخلة في الصلاة الصلوة كقول
 الامام الركوع ليدركه الدخول فلا يجزئ
 سبدها بحكمة بالرجوع في الاستاء لتدارك الاذن
 جريان في بعض الامور من التطويل شرط
 مطلق انما يحتمل في الاول اذا احتاج
 عدم الاحتياج بالتطويل شرط
 عدم الاحتياج بالتطويل شرط

انما والتمس الغفران بالقرآن وهو يقتضي وجوب التدارك
 ان يقال ان خطاب العابد بالتدارك انما لا يتعدى الزمان
 حقيقة لمشفقة التدارك واما الناس فقدور وغاية ما
 يقال ان الناس لما كان معذوراً لم يجدوا في ترك
 من تدارك هذه السنة المأمورة والتفريط بها
 ولا اقامة لتاسيسها الا العامد والشيخ عكس في بيان
 النهاية واطلق في المبسوط والعلامة فرق في المختلف
 بما فيه كلام وكيف كان فشرط الرجوع فبليّة الركوع في
 واتساع الوقت وعدم فوت شرط كان قضاء سنة
 ابا حنيفة سائر ما شاء البادية الى سقوط الاداء كما في
 في تركه من الماء بعد التكبير ثمناً وفقد مع بدلة قبل
 القطع ان لم توجهه عند لوجود الاذن وتلك كالشيخ
 بالنقص به في حق من التلبس بها
 في التروك المستحبة الاركانية وهي اثناعشر
 نوعاً موزعة على اثني عشر عضواً
 وهو ترك النظر الى السماء وترك تحديده في شيء من
 الاشياء بالانف وترك الامتطاط كما في صحبة
 زارة الا اذا اكثر في شغل القلب فان الاول
 ما التزم وهو ترك الشاب كما في صحبة زارة وفي
 في تركه

التخم والتخم الغفران بالقرآن وواجب الاذكار وفي
 صحبة محدث مسلم في الباس عنه للراكب وترك
 موضع السجود بدون حرفين وترك الباق الى
 القبلة او الى اليمين فان غلب فالى اليسار وتحت القدم
 اليسرى وترك التمس وان كان مثله السرور و
 الابتهاج الكامل بتذكر العفو الشامل والرحمة التي
 وسعت كل شيء بالشعر الراس وهو ترك عقده
 للرجل والقل تجرمة ضعيف وباطاله وترك الفضل
 به بين شئ من الجحمة والارض اذا وقع بعضها عليها كما
 تضمنه صحبة علي بن جعفر من منع المرأة منه والظ
 عدم الفزق بينها وبين الرجل وتدخل على النع على التحريم
 السجود على الشعر وان تحفف على غيره ايضا وهو محقق فلا
 فرق بين جلولة الشعر وغيره فلا يسجد عليه ما
 للوجه وهو ترك الاخراف اليسرى عن سمت القبلة اما

سجود عليه على الارض
 والتمس الغفران
 والتمس الغفران
 والتمس الغفران

الصد و ترك التدبج فيه ايض بالتلا المتاة الفوقانية

بان مجلس علی و صیبا الارض پدید و نزل الجبراس قدسیه م

از جمله کتب حقوقیه در عهد ناصر و محمد شاه و قاجار

عليها حال التشميد وهو من التزوك الموكدة لعمى ابي
جعفر الباقر ع في صحيفته زارة المشهورة بقوله
واياك والقعود على قدميك فمكادى بذلك ولا تكون
قاعدا على الارض فتكون انما تعد بعصك على بعض نل
نصير للتشميد والذما صورة حطه اطال الله من بقاؤه
انفق القرآن من تأليف هذه الرسالة الاثنى عشرية
في يوم مولد من تمت به الرسالة الى البرية سنة الف
واثنى عشر هجرية عن صاحبها والله العارف الصلوة والسلام
وتحبه وانا اخرج اطلق الى رحمة الله العلي المستشهد
بهماء الدين العالي ووفقه الله في العمل في يوم لغته قبل
ان يخرج الامر من يد كتيبه الفقير بنفسه لنفسه
ولمن شاء من بعده اخرج خلق الله محمد صا² ر في حا
رضا بخر صفياني في تاريخ ساو² شهري الفقه سنة
الف وست وثلثين من الهجرة بنت بالخير والله اعلم
بمصلحتهم

ما قول علماء الاسلام في الافقيون الذي يحصل الكوكب من الجور
كله للرجال والنساء منه غير دوام ام لا الجواب

هذا طحيم الاقنوم حصول الضررين ولذا بين المتناول
محمدا حصل منه ذلك كما هو المعلوم بالوجه ان ان قيس يستقيم
تتولد حيث يورث سوء الخلق وفاد المراج كرم وما لا يحصل
به مرزكتنا ول البير منه في بعض الاوقات لا حكم وبالجمله مخرج
ذلك الى الضرر وعدمه وهو كسلف باختلاف الامزجة والموجع
فيه الى التوبة او اخبار العارفين هـ

واسد اعلم وانا الفقير زين الدين بن ابي

[illegible]

۱۰

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
 حمد لك اللهم على جميل الاملاك وجميل نعمائك وصلاح
 على اشرف انبيائك وافضل اوليائك فيقول
 اقل الا نام محمد المستمير بهاء الدين العالمي وفقه العمل
 في يومه لعدته قبل ان يخرج الامر من يد هذه النعمة
 الاثنى عشر ربات الحسن تيلوا عليك اللهم من مسائل الزكوة
 والحسن على ترتيب جديد واسلوب سديد وانه
 استل ان ينفع بها الطلاب ويخرج عليهما الثواب يوم
 المآب الزكوة اما متعلقة بالمال وهي المالية
 او بالبدن وهي زكوة الفطر وفي كل منهما ستة مطالب
 فاعصرت الرسالة في اثني عشر مطلباً وهذا تفصيلها
 ما الزكوة المالية على الزكوة المالية
 فم الزكوة المالية كم الزكوة المالية

يا حي يا قيوم
 يا ذا الجلال والإكرام
 يا ذا الشان والكرام
 يا ذا الشان والكرام
 يا ذا الشان والكرام

ارحم الراحمين

من الزكوة المالية من الزكوة المالية
 ما زكوة الفطرة على من زكوة الفطرة
 عن زكوة الفطرة من زكوة الفطرة
 كم الزكوة الفطرة من زكوة الفطرة
 ما الزكوة المالية والغرض تعريفها والاعمال
 ان يقال هي صدقة عن المال مقدرة بالاصاله فخرج
 المحسن اذ ليس صدقة وانما هو حق جعله الله تعالى لغيرها
 عوضاً عن الزكوة ويقولنا عن المال زكوة الفطرة والكفارة
 وبالمقدرة بالاصاله الصدقة المقدرة بالنذر تنبيه
 المال وقررت المحقق في المعبر مطلق الزكوة بانها اسم محجب
 في المال غير في وجوبه النصاب وينتقص طرده بخمس الكثر
 والعقوص والمعدن وعكسه بالسدوبة اذ لا وجوب
 وبالفطرة اذ لا نصاب وقد اعتدله بتكليفات و
 عرفها شيخنا الشهيدي بانها قد تعين ثبت في المال او

ان الزكوة المالية
 هي الصدقة التي
 تؤخذ من المال
 الذي لا يملكه
 الفقير

في الذمة للطهارة واتماء واراد بالمعين ما عين الشارع
 مقداره ليخرج المنذور وبالترديد داخل الفطرة وزكوة
 التجارة ونحوها ولاشارة الى القول بعلق المالية
 بالذمة فدخلت الكفارة والخمس واخرجها بالغايتين
 وكذا احدى هذه كافيته لكنه اراد بيان غاية كل من النور
 بانفادها فلم يكتف بشمول الطهارة البدنية والمالية
 معا بالاولى وذكر التاء ليس بلازمة
 من الزكوة المالية تجب على المالك المانع العاقل النكح من
 التصرف الحر ولو مبغضها بالنسبة لا الفقة وان ملكه
 الموقوف صرفه ولا في المنصوب والموقوف المجهول
 مكانه والمجور بلا حجة والمنذور للصدقة ولو مشروطا
 قبل تحقق الشرط على الاظهر والمهر من المتعذر لا جيل
 او عسار وليس التوقف على بيع بعضه عذر او حجب
 على المجور عليه لسفه والمجوس من ماله بلا غضب

بل خصما
 سبه وجبه
 المهر المهر
 المهر المهر

والصالح في كل حال
 المستطاع للرجع بالكتاب اذا تم الحول قبل مسير الفائلة والمبد
 يكون ان لم يملك ما يفي به وهذا مع الاجماع المنقول في
 مخصوص بالان يقصر عن الصحيح فتوقف التسمية
 البان في غير محله ومستند ضعيف ولا يجب في
 مال الطفل والمجنون اجماعا في التقدير خلافا
 في الزرع والضرع فيما الزكوة المالية
 والضرع ذكر الاجناس السبعة عشر شرعا الزكوة
 فيها وجوبا واستحبا بان يجزئ تسعة النقيض
 المسكوكين وان هجرت ولا انعام الثلثة سائمة غير
 عاملة عرفا فيها الا انا خلافا لمستلزو في دفع
 غير المالك باله يهدون اذنية نظر وعدمه فيها اظهر
 للتخفيف في الاول والضان في الثاني سيما ان وثوقا
 لتعويض واغلات الاربع المملوكة بالزراعة او
 المستقلة قبل انعقاد الحب وبدء الصلاح والمشهور

الزرع
 الضرع
 الضرع
 الضرع

او باله

مستطاع

شاة ولو كانت ناقصة عشر ارباعه ولو واحدة ونقلت شاة لم يسقط من اربعه شاة
 ما دامت ثلثا او واحدة منه

فكل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون وكل
 واحدة شترى او شترى كحي لا خزين كل تحمل
 وظاهر النصوص الثاني والتمزة ظاهرة وشاة في ان
 من انعم الى مائة واحدة وعشرين فنشأتان الى
 مائتين واحدة ثلثت الى ثلثمائة واحدة فابيع الى
 اربعاة فصاعدا ففي كل مائة شاة وفي هذا المقام
 سوال وجواب مشهور والشاة الماخوذة جذع
 من الضان او ثني من المعرفان فقد ادفع الاكل وانم
 او الاكثر واسترد فتبيع او يبيعه في كل ثلثين من
 البقر ومسته في كل اربعين وفي ثلثمائة ضاع كيلة
 او الفين وسبع مائة رطل عراقى وزنا من الغلات
 الاربع سمجة او بعلية او عذبة العشر والاضف
 وان عدل من السبع فزار او في منزل الماء وغضيقه
 والعلنة على السيف واحتمله في الموهوب المنه

في كل مائة واحدة وعشرين فنشأتان الى مائتين واحدة ثلثت الى ثلثمائة واحدة فابيع الى اربعاة فصاعدا ففي كل مائة شاة وفي هذا المقام سوال وجواب مشهور والشاة الماخوذة جذع من الضان او ثني من المعرفان فقد ادفع الاكل وانم او الاكثر واسترد فتبيع او يبيعه في كل ثلثين من البقر ومسته في كل اربعين وفي ثلثمائة ضاع كيلة او الفين وسبع مائة رطل عراقى وزنا من الغلات الاربع سمجة او بعلية او عذبة العشر والاضف وان عدل من السبع فزار او في منزل الماء وغضيقه والعلنة على السيف واحتمله في الموهوب المنه

في كل مائة واحدة وعشرين فنشأتان الى مائتين واحدة ثلثت الى ثلثمائة واحدة فابيع الى اربعاة فصاعدا ففي كل مائة شاة وفي هذا المقام سوال وجواب مشهور والشاة الماخوذة جذع من الضان او ثني من المعرفان فقد ادفع الاكل وانم او الاكثر واسترد فتبيع او يبيعه في كل ثلثين من البقر ومسته في كل اربعين وفي ثلثمائة ضاع كيلة او الفين وسبع مائة رطل عراقى وزنا من الغلات الاربع سمجة او بعلية او عذبة العشر والاضف وان عدل من السبع فزار او في منزل الماء وغضيقه والعلنة على السيف واحتمله في الموهوب المنه

تساوي السقيين ثلثة الارباع والا فالاعلى والسوا
 هتاع جرابه مشهوران ولو بلغت النصاب كيلة لا ز
 للحنة او بالعكس للنقل فاشكال والوجوب اقرب و
 هل يتدفع النقص اليسير بما يتساع به في المعاملات
 الا فله نعم اما لا يتمول كالحبة والحببتين فلا وفي كل
 عتيق ديناران ويوزون دينار وفي ان التجار هو
 حاصل العقار المتخذ للمنازل العشرة يرى
 في الانعام صفة المصروف للحقايق في مائة وخمسين
 وبنات البون في مائة واحدة وعشرين وهما في
 مائتين وثلثين ويخبر في المائتين الشبايع في الثلثين
 المستنات في الثمانين وهما في سبعين ويخبر في مائة
 وعشرين ودفع القيمة في السقلين والغلات مجزأ
 واجامع المائتين الانعام فالمفيد يمنع الامع علم
 والمتاخرون يجوزونه وان وجد وفاقا للشيخ

الشيخ

في الخلافة مدعي الاجماع ولا يحد جواز كونها منقعة لا
 كاجاد عبده او نفسه للفقير ولا يضر تدريج الاباض
 وان كان غيبا اذا فارقت اليد اوله لا كينه صوم
 باسم ملاه عند الشيخين والاكتفاء بمقارنتها تسليم
 العين قريب وعليه بعضهم متى الزكوة
 للمالية والغرض بيان وقت وجوبها واستصحابها
 وهو في الامان والاعظام ونات الحفل ومال التجارة
 والمعدربة والغايب في غير ذلك بعد الحول وهو
 احد عشر شهرا والاستقرار بتمام الثاني عشر نجيب
 من الاول ونسب وان اختلف فيه شرائط ولا يشترط
 الحول في تمام العقار ولا النصاب وميله حول السخايل
 عنها بالرعي على قول والتاج على آخره الفصل
 على ثالث بارضاها من سائمة والثاني او معلونة
 فالاول خير الثلثة اوسطها الصحيحة زيادة في

الكافي فقضية السوم كل الحول جزئية وبداء حول العقطة
 نية التملك بعد حول التعريف والشيخ لا يشترطها
 فالملك قهرى وللبداء مضية ومبتدا حول الصداق
 العقد والموهب القبر وبدا للخلع قبوله للبع
 بخيار البايع البيع لا نقضائه والتبديل اثناء الحول
 فزارا مستقط للوجوب خلافا للمرضى به
 وقت الوجوب في الغلطين انعقاد الحب وفي غلطين
 صيرورتهما حرمها وبسرا والمحقق عينا وقهر الما
 الاخراج ففي الغلطين الصفة وفي التمرين الرئيسية
 والتمرية وجوبها قورى وجوزه الشيخان الى
 سنهين ويجوز قرضانم بحسبة الامع غناء
 بغيره اوبد مع عدم فقر بالرد لزيادة قيمته
 يوم قبضه وهو بعد الميؤن فيجمل فيلته اعتبار
 النصاب فيزكي النبي ولن قل عنه وبعديته فلا يز

عنايا وعظمكم قال نبيع صفار الدابل نبي
 حة بحدول عليها الكحل من شينج و
 وصفايا باصفي وان كان مخرج القدم
 ريبهم ما نستم لان مدح القدم
 غير التفتين ريبا

سئل ان نقل الشئ من
 ابيان م

سئل ان نقل الشئ من
 ابيان م

المؤمن وذهب الشئ الى الاواني
 المؤمن من ثلثه وبنه منه

ما لم يبلغه والقبلي بعد الوجوب والبعدية
 قبله ومنها الخراج وما انفقر الآلات والحوال
 ومن الرزق والتمتع المستترين واجرة الارض
 ولو مقصورة قصد منع اجرتها ولا بد من البنية
 مقارنة للرفع واوجب للمفيد وابو الصلاح
 الى الانام اوتايه الخاص مع الغيبة الى العام ولو
 طلبها الامام تحتم فلو فرقا بالتحريم فمنا والعلامة
 في التذكرة الاجزاء والشمسين عدة وفاتا للحق
 نظر الى اقتضاء الامر بالشئ النهي عن منتهى
 والنهي في العبادة مفسدة والبحث هنا مجاز
 لمن الزكوة المالية هي الفقراء
 والمساكين ويراد بهما من لا يملك مؤنة سنة له
 ولو اوجب نفقته يجب حاله ومنها داره وخادمه
 وكذا وكيفوا المشتغل عن كسبه الوافي بطلب علم

بحسب

ديني يحتاج فقير ان تغذ الجمع ويكره التعفف عنها بل ظاهر الرواية تحريمه والعلانية
 وكتابة وحفظا وقسمة ونحوها ولو اغنياء
 ولا يشترط حرمتهم خلافا للبسط وفيها
 تردد والمؤلفه وهم الكفار المستمالون الى العلم
 وابن الحسين هم المنافقون وجوز والمفيد والحقق
 والعلة كون المؤلفه مسلمين وفي الرقاب
 الكاتبون القاصر كسبهم والعبيد تحت الشدة
 فيعتقون منها وميراث ساكنهم لا ربا بها
 والغاوين وهم المدينون في غير معصية مع
 عجزهم عن قضائه ويجوز دفعها الى ربا به
 بدون اذنتهم وبعد موتهم وسبيل الله وهو
 ما يتوصل به الى رضاه سبحانه كالجهاز تغير
 مسجد وجسر وندسة ومهونة لاثرو
 نحوها وابن سبيل وهو المنقطع عن بلده وان

اي عليها جباية
 الزكاة وقبولها

في غنى عنها فيعطى مع بقدر اعتباره الى
 تفسيره او وصوله اليها وبشرط في
 الاخذ غير المؤلفه الايمان لا العدالة وفاقا لما
 خزن واما في العالمين فاجامعة والشيخ و
 المرتضى واتباعهما يشترطونها مطلقا وكفى
 ابر الحيند باجتناب الكبار ويعطى اطفالا
 وان كانوا مساكين اطفالا الخالفين وان
 كانوا عدولا وواجبا المعيد المفاودة بين الفقرا
 بحسب فقرهم وديانتهم وفي الروايات ما يؤيد
 وكونه غيرها شئ من الواجبة الا على من له
 مع قصر الخس فيقدر الضرورة على قول
 مطلقا على المستمور وفاقا للتحالف ويستعمل
 اذا تمكن منه مع بقاءها على لا يخرج من كونه غير
 واجبا للفقرة كالولد والزوجة ويجوز اعطاها

في غنى عنها فيعطى مع بقدر اعتباره الى
 تفسيره او وصوله اليها وبشرط في
 الاخذ غير المؤلفه الايمان لا العدالة وفاقا لما
 خزن واما في العالمين فاجامعة والشيخ و
 المرتضى واتباعهما يشترطونها مطلقا وكفى
 ابر الحيند باجتناب الكبار ويعطى اطفالا
 وان كانوا مساكين اطفالا الخالفين وان
 كانوا عدولا وواجبا المعيد المفاودة بين الفقرا
 بحسب فقرهم وديانتهم وفي الروايات ما يؤيد
 وكونه غيرها شئ من الواجبة الا على من له
 مع قصر الخس فيقدر الضرورة على قول
 مطلقا على المستمور وفاقا للتحالف ويستعمل
 اذا تمكن منه مع بقاءها على لا يخرج من كونه غير
 واجبا للفقرة كالولد والزوجة ويجوز اعطاها

في غنى عنها فيعطى مع بقدر اعتباره الى
 تفسيره او وصوله اليها وبشرط في
 الاخذ غير المؤلفه الايمان لا العدالة وفاقا لما
 خزن واما في العالمين فاجامعة والشيخ و
 المرتضى واتباعهما يشترطونها مطلقا وكفى
 ابر الحيند باجتناب الكبار ويعطى اطفالا
 وان كانوا مساكين اطفالا الخالفين وان
 كانوا عدولا وواجبا المعيد المفاودة بين الفقرا
 بحسب فقرهم وديانتهم وفي الروايات ما يؤيد
 وكونه غيرها شئ من الواجبة الا على من له
 مع قصر الخس فيقدر الضرورة على قول
 مطلقا على المستمور وفاقا للتحالف ويستعمل
 اذا تمكن منه مع بقاءها على لا يخرج من كونه غير
 واجبا للفقرة كالولد والزوجة ويجوز اعطاها

كان غنيا فيها فيعطى مع بقدر اعتباره الى
 تفسيره او وصوله اليها وبشرط في
 الاخذ غير المؤلفه الايمان لا العدالة وفاقا لما
 خزن واما في العالمين فاجامعة والشيخ و
 المرتضى واتباعهما يشترطونها مطلقا وكفى
 ابر الحيند باجتناب الكبار ويعطى اطفالا
 وان كانوا مساكين اطفالا الخالفين وان
 كانوا عدولا وواجبا المعيد المفاودة بين الفقرا
 بحسب فقرهم وديانتهم وفي الروايات ما يؤيد
 وكونه غيرها شئ من الواجبة الا على من له
 مع قصر الخس فيقدر الضرورة على قول
 مطلقا على المستمور وفاقا للتحالف ويستعمل
 اذا تمكن منه مع بقاءها على لا يخرج من كونه غير
 واجبا للفقرة كالولد والزوجة ويجوز اعطاها

في غنى عنها فيعطى مع بقدر اعتباره الى
 تفسيره او وصوله اليها وبشرط في
 الاخذ غير المؤلفه الايمان لا العدالة وفاقا لما
 خزن واما في العالمين فاجامعة والشيخ و
 المرتضى واتباعهما يشترطونها مطلقا وكفى
 ابر الحيند باجتناب الكبار ويعطى اطفالا
 وان كانوا مساكين اطفالا الخالفين وان
 كانوا عدولا وواجبا المعيد المفاودة بين الفقرا
 بحسب فقرهم وديانتهم وفي الروايات ما يؤيد
 وكونه غيرها شئ من الواجبة الا على من له
 مع قصر الخس فيقدر الضرورة على قول
 مطلقا على المستمور وفاقا للتحالف ويستعمل
 اذا تمكن منه مع بقاءها على لا يخرج من كونه غير
 واجبا للفقرة كالولد والزوجة ويجوز اعطاها

بمغنى الخلقة كما تضمنه بعض الاخبار اما على القراباها
 بمعنى الاسلام كما في الحديث كل مولود يولد على الفطرة
 او بمعنى الاقطار وترك الصيام فلا تعريفها بانها
 صدقة موقوفة بدخول شوال لا يستقيم عند
 من وقتها بدخول شهر رمضان كالصدق وقين فلا
 يجحدان يقال هي صدقة اول وقتها مبدأ شهر
 على من زكاة الفطر تجب على البالغ
 العاقل الحران ملك لنفسه وعياله مؤنة سنة
 فعلا او قوة او جميعها الشيخ والمرضى وابن حرم
 على من ملك نصابا وادعى ابن ادريس عليه السلام
 وابن الحسين على الفقير اذا فضل له صاع عن قوت يوم
 ووافقه كثير من قدام الاصحاب وفطرة البعض ان
 والمشتري بالنسيئة والمغصوب على الغاصب ان
 والا فلي المالك والمشتري في الثلاثة على المشتري
 في النسيئة والمغصوب

على الفقير بان قبول الوصية كان من
 من دفعه الى الفقير في ملكه

خلا فالخلافة والموصى به قبل الخلا لعل على قابيل
 على الكشف وعلى الورثة على النفد ويدفعها الفقير
 ندبا عن نفسه الى احد عياله وهو كذلك الى آخر
 وهكذا ولا خير الى اجنبى واحدهم او المعيل
 عن زكاة الفطر يجب عن نفسه
 وابائمه وان علوا واولاده حتى المولود قبل عزوب
 سلخ شهر رمضان بليلة وان نزلوا ومن زوجته
 غير الناسنة والصغيرة والمتنع بها خلا فلا بد من
 في الثلث وفي المتمتع بقضاء المهر تردد ويجب الرجوع
 والهاش الحامل ان لم يجعل النفقة للحمل وفي وجوبها
 على الموسرة مع اعسار الزوج نقل والشيخ استقام
 عن ملوكه وزوجته ولو كانتا مشروطا او ابقا
 والشيخ لا يوجبها ان غاب بجهل الجوف ورعاية
 الاستصحاب صوب وعن ضيقه وهو الحاضر

ارهاج العيال

اعلم ان

اسقطها

في جزء متصل بشئ والوان لم ياكل وهذا اقرب الى قول
 السنة فيه **تم** الزكاة الفطرة حرها
 اكثرهم في الغلات الاربع والاذ والاقط واللبس ولا
 يجزى غيرها الا اذا غلب تقوت اهله ذلك للفطرة
 لا يقوت المخرج خلافا لابن ادريس ويجزى القيمة
 وقت الوجوب ولو بعض صاع من القوت العالي
 عن صاع من الرخص على الاقرب وصاع من جنسين ^{فصاعا}
 بل يجب التماثل فيما هو عن مشترك بين مختلفي
 قوت الفطر اذا كان المخرج غير السبعة
 كم الزكاة فطرة هي الكيل صاع وبالورد ثلث ومائة
 وسبعون درهما وهي ستة وخمسون الفا ^{ثم}
 وستون شعيرة متوسطة وبلوغه كيل الاوزا
 للحنفة وبالعكس للتغل كما في المالية وكذا ^{نقص}
 بالا يتول وما في الاخبار الصحيحة من ان الفطرة

للحنطة نصف صاع محمول عند الشئ على القيمة
 والحمل على يدلية صاع من الارض بعيد وحرها
 صرف المالية وظاهر المفيد تخصيصها بالمساكين
 وصحيفة الحلب يساعده والمشمس المتع من اعطاء
 الفقير اقل من صاع الا اذا اجتمعوا وصات
 المال واشترط العدالة كما في المالية **الحد**
 من زكاة الفطرة والغرض تعيين وقت و
 جوبها وادائها فالمحقق والعلامة والشهيد
 يزوب ليلة العيد والمفيد والمرضى بطولوع
 فجر وصحيفة العيص وابن عباسا هذان لها
 واخرادائها رزوالها ^{اي زوال الشمس يوم العيد} ثم يوزعها عنه وقضيتها
 وجعل في المنق متهى ادائها عزوب العيد والمفيد
 يسقط وجوبها بالزوال ولا قضاء لها عنه بل
 هي بطوع بعد وابن ادريس هي ادائها ويجزى

الحق
ص

ويجوز تقديمها فريضا والصدوقان والعلانية كونه
في كل شهر رمضان وصحيفة الفضل واحدة لهم
وحملها على القر من ثم الاحتساب بعيد
في أحكام الخمس عرفة في الدار وسفاته حتى ثبتت
في الغنائم لبنى هاشم بالاصالة عوضا عن الزكوة
واراد بالغنائم الفوائد السبع المشهورة الا في
ذكرها وفي الروايات المعبرة بصرح بان المراد بها
لغنيمة في قوله تع واعلموا انما غنمتم من شئى الفائدة
وحمل الغنائم في قول الصادق في صحيفة عبد
بن سنان ليس الخمس الا في الغنائم على الفوائد اقر
من الحمل الاخر فاقل الغنائم ما غنم من الحربين عند
الكل ومن البغاة عند الاكثر قلوا اكثر ونايها المعالي
بانواعها حتى طين الغنم وجر الرعاء ولا نقاب
لها عند المرتبة وجماعة وجعلها ابو الصلاح دينار

والناظر

والمناخرون عشرون وثانيتها اكثر في دار الحرب
مطلقا ودار الاسلام بدون اثره ومعه لفظة
ورضا به عشرون دينارا ورابعها ^{الحمل} الحلال
بالحرام غير معلومة القدر ولا صاحب قليل كما
او كثيرا فيحمل الباقي ان لم يعلم نيا دته على الخمس
معه يتصدق بها بعدد وخامسها الارض ^{المنتقلة}
من مسلم الى دني قلت او كزيت وسادسها يخرج
بالغوص كاللؤلؤ والرجان ورضا به دينار ^{المفيد}
عشرون وفي السمك المخرج به تردد والحاقه با
المكاسب اظهر فهو بعد مائة السنة وسابعها
جميع المكاسب من تجارة وصناعة وزراعة
وغرس واصناف ابو الصلاح الميراث والصدقة
والهبة وحسنة الشهيد في اللغة ولكن الشيخ
العل الجبلي وابن القيم والمحقق العلامة الصنع وشبهه

الحديث في النسخ

ويجب بعد مؤنة السنة ^{له} ولو اوجب نفقته ومندوبها
والندور والكفارات وما خذ الظالم غصباً او
مصانعة والهدية والصلة ^{او بطريق الرشوة} اللاتيتين بحال مؤنة
الحج الواجب عام الاكتساب وضروريات اسفار
الطاعات ولا دخل للمواضع شئ من الانواع
نعم يحاط هنا بالتأخير الى كمال الاحتمال تجدد
مؤنة وجوب الحشر في هذا النوع ^{انواع هذا النوع} على المخالف
والموافق هو المعروف بين علماء الفقه ^{الانما} التناحية
الا ما يظهر من عبارة ابن الجنييد وابن ابي عمير
غير وقد نقل المحقق في المعبر والعلاوة في الشرح
والسميعة في البيان الاجماع على ذلك لعدم ^{اعتداد} الا
بخلافها والروايات المعبرة المعتضدة بعمل قدام
الاصحاب ولاحزيم شاهد بذلك واما ما
يروه خلافة فله محامل يرتفع المخالفة راساً و

ان على بر رسالة في هذا الباب ليزول بها يقاب
الارتياب والله بحقائق الامور ثم مستحق ^{اعلم} الحشر
الامام ^{كن} والمهاشميون ابائهم الرثام والمساكين
وابن سبيل وهو يئنه وبينهم بضقات ويشترط
ايمانهم لا عدائهم ويتولى نائب الغيبة صرف
حصته اليهم ومع حضوره سلام الله عليه
يصرف الكل اليه والزيادة عن كفايتهم له ^{النفقة} و
عليه عجل الله فرجه وزرقنا الشهادة بين يديه
بمجد والله الطاهرين وسلم
تت الاثنا عشرية الزكوية
بعد الفراغ من تبيين اثنا عشرية
الطهارية في تاريخ خامسين
شهر شوال سنة ست وخمسين

نت
٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل الصوم جنة من النار والصلوة
 على أشرف الخلق محمد وآله وأصحابه
 أقل العباد المشتهر بها الدين العالم وقد الله
 في يومه بعدة تبيان يخرج الأمر من بدء لما فرغت
 من تأليف المقالة الاثني عشرية في الصلوة اليومية
 اختار الاثني عشرية لجهة التوسيع بعض الاختلاف
 الاختلاف وقفه لا رتق معارج كما تأليف
 اثني عشرية صومية على ذلك المنوال فاسفقت
 بذلك مع منطبق الحال وتوزع البال والله اسأل
 ان ينفع بها الطالبين وان يجعلها من احسن نجات
 يوم الدين الامور التي لا بد للتصايم من
 اجتنابها نزعان الامور يفسد الصوم بانها

اسفقت ارجو ان جنة اذا
 قضيتها من
 التوزيع التوزيع من

يرتوقف حصول حقيقة على اجتنابها كالاكل والجماع
 عند الثاني باليست كذلك ولكن ورد بالشرع
 بنهي الصائم عنها كالحقة على الاقرب والادنى
 بعض ولا يبرر الا في الاصل في نية الصوم من قصد
 المتكلف الامساك عنها ولو اجمالا بخلاف الثانية
 وقد كثر الخلاف بين علماء ائمة اهل البيت واهل
 نعيمها ومن ثم اختلفوا في بيان حقيقة الصوم
 شرعا على حسب الاختلاف مذاهبهم فيها
 عرفه يتوطين النفس على تقصى امور ثمانية
 بالامساك عن امور احدى عشر وبعضهم زاد
 بعضهم نقص وقد اقام بعضهم تعريفه بما ينطبق
 على المذاهب يعرفه تارة بالامساك عن المفطر
 مع النية واخرى بتوطين النفس على الامساك
 عن المفطرات وهما دوران الامساك مع شفا
 الامور التي لا بد للتصايم من

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل الصوم جنة من النار والصلوة
 على أشرف الخلق محمد وآله وأصحابه
 أقل العباد المشتهر بها الدين العالم وقد الله
 في يومه بعدة تبيان يخرج الأمر من بدء لما فرغت
 من تأليف المقالة الاثني عشرية في الصلوة اليومية
 اختار الاثني عشرية لجهة التوسيع بعض الاختلاف
 الاختلاف وقفه لا رتق معارج كما تأليف
 اثني عشرية صومية على ذلك المنوال فاسفقت
 بذلك مع منطبق الحال وتوزع البال والله اسأل
 ان ينفع بها الطالبين وان يجعلها من احسن نجات
 يوم الدين الامور التي لا بد للتصايم من
 اجتنابها نزعان الامور يفسد الصوم بانها

وقد
 ونبه

طرد الثاني بالنية وبعضهم عرفه بالامساك عن

اشياء مخصوصة في زمان مخصوص على وجه

مخصوص وهو كما ترى وعرفه بعضهم بكيفية المكف

كل النهار او حكمهم عن النية بالاثني عشر ذكرا

مع النية وهو جيد وفيه المراد بحكم الكلي المنفصل

الاخير من الممارك مع زيادة ما لو مع جزء من اجزاء

لثلا يخرج محرم الصوم المسافر والمريض اذا قدم او

برى قبل الزوال والتساقط وصوم النسيب المنزى

قبل الغروب

بالامساك عنه اثناعشر

ولو غير المعتاد وخلاف ابن الجيند نادر والمرضى

رجع عن موافقة ويلحق بها السقوط البالغ

الحلق وفانا الشيخ والعلاء لا الداع خلا فالنفيد

وسلا ولا الطعنة بما يبلغ الحيف باختياره وفانا

النفيد

النفيد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في خلقه حكمة

وعلمه الذي لا يحد ولا يزول

والذي لا يمتد ولا ينقطع

والذي لا ينفك ولا يفتر

والذي لا يخالط ولا يخالط

والذي لا يخالط ولا يخالط

والذي لا يخالط ولا يخالط

والذي لا يخالط ولا يخالط

والذي لا يخالط ولا يخالط

والذي لا يخالط ولا يخالط

والذي لا يخالط ولا يخالط

والذي لا يخالط ولا يخالط

والذي لا يخالط ولا يخالط

والذي لا يخالط ولا يخالط

والذي لا يخالط ولا يخالط

للمذكور والمنتهى خلا فالمتوسط والمختلف ابتلاع

النجاسة الصورية والداعية في قضاء الفم ونحوه لا ظهر

عدم الاندخال فالشهيدين وفاقا للمعتبر والمنتهى

لاطلاق موافقة غيات بل محجة السالبة عن المعاد

ولمحقق قول باسناد والداعية فقط وتبعه شيخنا

العلاء وعلى القول بالامساق في لزوم كفارة الجمع

اشكال ولا ظهر العدم الا اذا انفصلت لعدم ثبوت

التحريم على المفطر الا بغيره كالبقرة رواية

عبد الله بن مسعود من ترجع ابتلاعها في المسجد

في التوبين المتغير طعما يصابو كالعلك اشكال و

متغير الثلاثة اتوى اشكالا لعدم الاندخال مطلقا

والمنع من مضغ في حنكة الحلي لا يستلزم منع

معاصمتها بصحيفة محمد بن مسلم المتضمنة مضغ

الباتر له صائما والمتغير بالنجس كالمطهر على الظاهر

للمذكور

للمذكور

للمذكور

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في خلقه حكمة

وعلمه الذي لا يحد ولا يزول

والذي لا يمتد ولا ينقطع

والذي لا ينفك ولا يفتر

والذي لا يخالط ولا يخالط

والذي لا يخالط ولا يخالط

والذي لا يخالط ولا يخالط

والذي لا يخالط ولا يخالط

والذي لا يخالط ولا يخالط

والذي لا يخالط ولا يخالط

والذي لا يخالط ولا يخالط

والذي لا يخالط ولا يخالط

والذي لا يخالط ولا يخالط

والذي لا يخالط ولا يخالط

والذي لا يخالط ولا يخالط

وان حرم ولم اجده احد فيه كلاما امار بقى الغير فلا
 ريب في اتساده وما في حسنة على ابن عليهما السلام
 من تجديز مصر الصائم لسان المرأة لا يستلزم بطلا
 ثم سئل لا فطار في رمضان واخوانه الثلاثة عالما
 مختارا يقضى ويكفر وكذا يكذب العدلين في الاصباح
 ولا سئل على الساعي ولا على خايف تلتف بعض
 اوجوع ونحوه وفاتا للعلامة وخلا فالشهيدي
 يقتصر على سدا مرتين ولا يقتضي وكفروهل عليه
 المدف بتعظيم الجرح واللعن لا ظهر نعم ولا على طان الغزو
 فيظهر خلا فاختلا فالمتعبر وفاتا للشيخ والصدق
 لصحيته زيادة ولا على معورته او عدم الاصباح
 على عدلين وان امكنه العلم وكذب الواحد فيه و
 لو فاسقا كما يقتضيه صحيحة العيص يقضى فقط
 وكذا فاعل المفسد استصحى ايا الليل متمكنا من المراء

جعفر

هذا هو المتن الصحيح
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

هذا هو المتن الصحيح
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

هذا هو المتن الصحيح
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

ما كان في هذا

في

هذا هو المتن الصحيح
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

فيحطى وجاهل حكم كالناسي بعض وكالعلم عند
 آخرين والا قوى القضاء لا غير المكر بالوجه
 كالناسي اجماعا وكذا بالتوعد وفاتا للشيخ
 يوجب القضاء وفي سقوط الكفارة عن الحي تبرع
 الغير مطلقا او سوى الصوم او العدم مطلقا او
 وكذا في سقوطها بسقطه مطلقا او الفروى
 عدمه مطلقا ان قصد الفذر وكذا في التكررها
 بتكر موجهها الواحد مطلقا حتى لا زراد
 النزاع او مع اختلاف المجلس او تحللها او العدم مطلقا
 وسبيل الاحتياط في الكل واضح انزل المني
 ولو بفعل بايظن معه كتحليل الجاع عن قصد فيقضى
 ويكفر ولو احلم تبارا فصوره صحيح ولا غسل عليه
 لم اجماعا في تحريم نومه لظانه ولم اظهره لاصح ابنا
 بكلام فان احكم ففي وجوب القضاء اشكال الكفارة

عند
 فلا قضاء له ولا كفارة
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

هذا هو المتن الصحيح
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

هذا هو المتن الصحيح
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

اختلاف في الخبر كما ذكرنا في رتب وزاد في ذلك كل ثم انقل

فلا على الاظهر **و** ولوج المصلحة قبل ادبر
فاعلا او مفعولا طفلا او بالغاجيا او ميتا ذكرا
او انثى فيقضى ويكفر وفي الخفى المشكل قبل اشكال
فاعلا او مفعولا اما دبر انفسد لها ان كان من ^{فعل} واضح
وقرب في البيان عدم العمل بتوابع المشكلين فلا
يفسد صومهما والكره من الزوجه من تحمل كفارة
الكره وتغريم لا يقتضيه فعلية نصف حد الزاني
وفي الاجنبى نظر والاولوية ممنوعة لاستدراك
ولا تحمل من التام خلا فالشيخ وفي تحمل المسف
واخوه توقف والمعتبر حال الحمل على الاظهر فلا كره
العاجزة عن الحصال وهو قادر لم ينتقل الى ادوم
مع احتماله بعد البقاء على الجنابة حتى
يصح وانساده مشهور وصحاح الاخبار به لا
متظاهره وخلاف الصدوق ضعيف صحيح العيص

انما هو
ممنوع
من
الجنابة
في
الحمل
والا
فلا
يكره
ولا
يقتضيه
فعلية
نصف
حد
الزاني
وفي
الاجنبى
نظر
والاولوية
ممنوعة
لستدراك
ولا
تحمل
من
التام
خلا
فالشيخ
وفي
تحمل
المسف
واخوه
توقف
والمعتبر
حال
الحمل
على
الاظهر
فلا
كره
العاجزة
عن
الحصال
وهو
قادر
لم
ينتقل
الى
ادوم
مع
احتماله
بعد
البقاء
على
الجنابة
حتى
يصح
وانساده
مشهور
وصحاح
الاخبار
به
لا
متظاهره
وخلاف
الصدوق
ضعيف
صحيح
العيص

والا على الاظهر **و** ولوج المصلحة قبل ادبر
فاعلا او مفعولا طفلا او بالغاجيا او ميتا ذكرا
او انثى فيقضى ويكفر وفي الخفى المشكل قبل اشكال
فاعلا او مفعولا اما دبر انفسد لها ان كان من ^{فعل} واضح
وقرب في البيان عدم العمل بتوابع المشكلين فلا
يفسد صومهما والكره من الزوجه من تحمل كفارة
الكره وتغريم لا يقتضيه فعلية نصف حد الزاني
وفي الاجنبى نظر والاولوية ممنوعة لاستدراك
ولا تحمل من التام خلا فالشيخ وفي تحمل المسف
واخوه توقف والمعتبر حال الحمل على الاظهر فلا كره
العاجزة عن الحصال وهو قادر لم ينتقل الى ادوم
مع احتماله بعد البقاء على الجنابة حتى
يصح وانساده مشهور وصحاح الاخبار به لا
متظاهره وخلاف الصدوق ضعيف صحيح العيص

وجوب محمولان على التقية فيقضى ويكفر
رواية التكفير نتيجة بالشبهة والمرتضى واجبه
يقضى لا غير وهل يلحق به مستعد الجنابة لئلا مع
علمه بتعذر العمل اشكال والحاق ذات النفس
اشكالا ومع الحق وفي وجوب الصوم وصورة الى
الفعل لصومها نظر من النظر الزدني ان الخبيث المحرم
الاولى من قاصد العمل فاعلا عنه فيقضى فقط مع
احتمال سقوطه لا قاصدا تركه لا مستردا فيلقا

فيكفر بينهما ولا قاصدا له فلا شئ عليه
اصباحه بنومية قاصد العمل ظا الانباء له
فيقضى ويكفر وان حصل وبدون احدى يكفر
ايضا ^{بني} اصباحه بنومية الثالثة ولو قاصدا
للعمل ظا لا لالنباء يكفر على المشهور وعليه
وفي المعتبر والمنتهى يقضى فقط ان نام قاصدا له

انما هو
ممنوع
من
الجنابة
في
الحمل
والا
فلا
يكره
ولا
يقتضيه
فعلية
نصف
حد
الزاني
وفي
الاجنبى
نظر
والاولوية
ممنوعة
لستدراك
ولا
تحمل
من
التام
خلا
فالشيخ
وفي
تحمل
المسف
واخوه
توقف
والمعتبر
حال
الحمل
على
الاظهر
فلا
كره
العاجزة
عن
الحصال
وهو
قادر
لم
ينتقل
الى
ادوم
مع
احتماله
بعد
البقاء
على
الجنابة
حتى
يصح
وانساده
مشهور
وصحاح
الاخبار
به
لا
متظاهره
وخلاف
الصدوق
ضعيف
صحيح
العيص

ايصال الغبار الى الخلق ومبداءه مخرج الخلق المجرى
 وقيد بعضهم بالغليظ وهو الخلق فيقضي فقط
 وفاقا للرقي ولخلق به الدخان والبخار الغليظان و
 موشقة عمر ابن سعيد بنى الباس عن الدخنة والنجأ
 محولة على الرقيق ^{الارتماس} وفاقا للمفيد
 شيخنا الشهيد وجماعة وادعى المرتضى الانتصار
 للاجماع على افساده وفي صحة محمد بن مسلم اشأ
 به والمحقق لا يفسد وان حرم الشيخ في النهاية و
 المبسوط كالمرتضى وفي الاستبصار كالمحقق و
 ابن ادریس علی الکراهية والعلامة في عده
 في الافساد وقول المرتضى هو المرتضى ويجب به
 القضاء والثلاثة على الكفارة ايضا وترفع به حد
 الناس لا العايد الا اذا نوى حال اخراج الرأس
 وفيه تأمل **باب** القبيح يجب به القضاء و
 فاذا

المرتضى في الانتصار للاجماع على افساده وفي صحة محمد بن مسلم اشأ به والمحقق لا يفسد وان حرم الشيخ في النهاية و المبسوط كالمرتضى وفي الاستبصار كالمحقق و ابن ادریس علی الکراهية والعلامة في عده في الافساد وقول المرتضى هو المرتضى ويجب به القضاء والثلاثة على الكفارة ايضا وترفع به حد الناس لا العايد الا اذا نوى حال اخراج الرأس وفيه تأمل

والمحقق لا يفسد وان حرم الشيخ في النهاية و المبسوط كالمرتضى وفي الاستبصار كالمحقق و ابن ادریس علی الکراهية والعلامة في عده في الافساد وقول المرتضى هو المرتضى ويجب به القضاء والثلاثة على الكفارة ايضا وترفع به حد الناس لا العايد الا اذا نوى حال اخراج الرأس وفيه تأمل

لاكثر وصحة الحل في طهقه به وقيل مع الكفارة
 وقيل لا ولا عليه المرتضى وابن ادریس ما تحريمه
 فاجماعي لعدم افساده ولو ذبح الكذب
 على الله بعد رسول الله واحد لا يمتعه وهو مفسد
 على الاظهر وفاقا للشيخين ولاكثر وضعف الروايات
 منبهة نقص الروض وما اؤل واقتبا به القضاء والكفارة
 وقيل مغلط التحريم لا مفسد وعليه المحقق وبعض
 التاخرين والمرتضى في الانتصار كالشيخين محتجا
 بالاجماع وفي الجمل كالمحقق ولا منافاة لجواز الاطلاع
 عليه بعدها وانما يفسد اذا اعتقد قائله ان الكذب
 ولو ظهر الصدق فوجهان وهل قول الامام في انه تعالى
 يرى وكلامه قديم مثلا كذب على الله فيفسد او
 كذب فقط فلا افساد كل محتمل ولم اجدا حد فيه
 كلاما الصوم الواجب ان يمتنع به

سنة
 وزعم النجاشي
 وغيره

يلو

و تحصيل الشیخ باخبار جماعه مشایخ
قوام العلم و ليس بعد و بل هو
حصول و ذکر الی مع و لا سقیه بعد
مخصوص علی علم

شهر رمضان وبقيت جلالة الروية او توازها او

مضى ثلثين من شعبان أو اثنى عشر أو ثلثا

او شهادۂ عدلین متحدہ اور ملفقہ علی الاظہر صحوا

او غما من داخا او غار دلاش ماوتهن و امضا

لا اله الا الله محمد رسول الله

که در این کتاب آمده است که

وحکم معقات المغارب واحداً محملاً بنا و

احتمل في الدروس بثبوتها في الغرب بروية في الشرق والادو

لوبيه وهو مبنى على كروية الارض وابرهان الاتي

يقتضيها اذا لم يتم اللزم وقد اجتمعا جماعة من اصحابنا

فكبتهم الفقهية **س** قضاء المكلف ما فاته من

فصل في بيان ما يجب من العلم في كل عصر

[illegible]

افساده مطلقا علی لامع الامع نصیغه بقی

والاولا يحرم بعد الزوال اجماعا فتبناه عندنا

مع تقيده به او بر زمان والنهي في صحبة ابن نجاج

[Faint handwritten notes at the bottom of the page.]

...

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

...

متزنی و به یجم بینما وین غیرها من الصحاح و غیرها

بالحج فورية خلافاً للإصلاح تؤخّر تكديده

على من كان له من ثمنه في الدنيا والآخرة

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ

عبدالقیوم مرصا و دم مایع و اسهال و زردی بطنی و

وبدو نه مع القديس عن كل يوم بيد عند الكثر والشيخ

بدین مستمره مرض یغدی فقط / مایه جوده

انكلف عن غيرهم اما يا جرة فنجب نلبسه بما يعطيه

متشاغل علی الاظم او مدونهها و هر اوقات لایب

امروز عاقلان و سطله اهل آذربایجان و نیکو سر و قضا

فمن كان يجرى في الزمان...

يُحِبُّ عَلَى الْبِرِّ دُكُونًا وَلَا دَهَ الْعِيَامَ بِهِ وَمَعَ سَائِرِهِمْ

فالسبخ يوزع وابن البراج يفرغ وابن ادريس يسلط

والاولا قارب والمعية بها لغة بخلاف الصلوة و

يوم السبت كانوا قد افطروا بعد الزوال

وهو من مضاه في وجوب الكفارة ثم في تعددها

1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 2680, 26

التوزيع
التفريقي

او وحدتها عليها بالسوية او كما يتما نظر ويحتل
 الفرق بين الذمعي والنعاقبي ففي الاول كاستاني وفي الثاني
 على الثاني ولو اجتمع الاستس طفلا والبالغ والشميد
 الثاني على الثاني وفيه نظر لورود صحة العفاد
 بل غلب الاكبر واسم التفضيل انا يشتوما يقبل التفاضل
 وهو هنا في السن لا غير ولا قضاء على غير الاول ^{يقبل} وقبل
 من التركة عن كل يوم بعد والمعيد يقضي الحبر ذكر اهل
 ومع تقدم فالنساء وهو محتمل للدوس ونقل من
 ظاهر القداء ولا يجزى الاستيجار مع القدرة ^{فهم} على
 وفي وجوبه مع الحجر نظر وهل المرأة كالرجل في القضا ^{عقل} عتق
 نعم كالدوس وقبل كالسراير والاول لا قرب ^{يقرب} يفرغ
 عليها الخنثى فلو كان له ولوان ظهري وبقي سقط عنها
 عن الثاني واحتمل على الاول تخصيص الاول ونشر ^{بأنه} مع
 الثاني بالوجوب بتد او عهدا وبين وينعقد فيما

وجب باحدها وامالة خلا فالشيخ والرفعي ولا
 يجب تابعه الا باشتراطه لفظا او معنا خلا فالابن
 البراج ويتعين بتعيين الزمان فلو صا دف موصا
 او سفرا او دما باعنا او عيدا او شربا انظر وعليه
 القضاء على الاظهر اما المكان فالشيخ في تعيينه بالند
 قران واشتراط العلامة للذية وهو ظاهر اربع احوال
 وناذ وصوم واودان والى فلا كفارة وقا فالاعلام
 وخلا فالسراير وناذر الشهر بخير بين العددي والحد
 ان بدأ اوله والا فالعددي وناذر يوم لقضاء رمضان
 لا يفطر مطلقا فقبل نزول كفارة وبعده كفاران
صوم بدلا للعددي في الحج وسبعة ولو
 مستفرقة على الاصح اذا رجع الى اهلها وشرط
 الخمسة فقد ثمة والا ابقاء عند من يذبح عنه في
 ذي الحجة ^{صوم شهرين متتابعين} جا معا

صوم داود يوم
 يوم وافطار يوم
 //

لناقد وان وجد ثمة
 وهو ثلثة ايام متت
 بعات ص ص

الحج والصدوقان والرفعي
 عدم صوم روه

بينه وبين العتق واطعام ستين في كفارة قتل العمد
 ولا نظار في سفار رمضان لا غير على محرم صلاة
 كالزنا والعار من كالحيض وتحريم بيته وبين كل منهما
 في الاطفار على محلل وخلف النذر والعهد وانساد
 واجب الاعتكاف وجز المرأة شعرها في المصاب
 وبينه وبين بدنه والاطعام في صيد المحرم نكاحه و
 مرتبا على العتق فان عجز فالاطعام في انظاره ووقته ^{مخطا}
ف صوم شهر رجب او رجب في ظهار العبد
 ونكاحه لخطاء وعددي في صيد المحرم بقرة الرحمن او
 حماره اذا عجز عن البقرة ثم عن اطعام الثلاثين **ح**
 صوم ثمانية عشر يوما كل من وجب عليه شهران فجز
 منهما والفيض من عرفات قبل الغروب عامدا اذا
 عجز عن البقرة صوم عشرة ايام في صيد المحرم
 قريبا مرتبا على الشاة ثم على اطعام العشرة **ص**

شاة ايام في صيد البقرة والحمار اذا عجز عن الخصال
ث صوم ثلثة ايام مرتبة على
 اطعام العشرة في كفارة افطار قضاء رمضان
 بعد الزوال وعلى التحيير بين اطعامهم او كسوتهم
 والعتق في كفارة اليمين وشفا المرأة شعرها في انظاره
 وخذش وجهها وشق الرجل ثوبه على الولد والزوجة
 وفي الخلف بالبراءة ان عجز عن كفارة الظهار وتحريمها
 وبين شاة او اطعام العشرة في حلق المحرم راسه لارث
 او غيره وبينها مرتبا على البدنة والبقرة في جماع المحلل
 امته المحرمة باذنه **س** صوم يوم واحد
 للمعتكفين بين ندبا وكذا معتكف الخمسة والثمانية و
 هكذا كل ثالث ولين نام من العشاء الى الانصاف
 فهو صوم ذلك اليوم قاله الشيخ ووافقه ابن ادريس
 ولو انسده احتمل لكفارة وعدها وان سافر فقامه

الشيخ عاين في رجب على وجوبه
 او صوم في رجب فيقول
 هذا هو الجواب على السؤال
 لو افقت

اعلم انهم قد ذكره وان على الله ما كان في ايام التشرى كان في الدروس وغيره من كتب الخ ص والعامه وهذه الايام
ولا بد من ربيع الاول للاول فبقيت مدة حوس من اقله ليل او اكثر منها من الزمان وقد يجاب بلحق ذلك من
حضا ص وفيه ان الحوا من معدودة وليس هذا منها والحق في الجواب ان يبين انه قد اشهر ان اهل الجاهلية
كانوا اذا اضطروا الى الحرب اشهر الحوام ان يؤاىءوا ثورا بعدوا واوقوا فيها اطفال الج ونموا
ايامها بتلك الاسماء فانزل الله تعالى انما النفس زيادة في الكفر وقد اتفقت جملة من ايام التشرى
بذلك الاصطلاح فلا اشكال منه ولو دافق مرصنا او دما ما نفا او عيدا او صوما مينا

احتمل السقوط والفضاء ومقرب الدروس والاشكال

في الاخير الصوم المستحب من محصور

لنذكر من مؤكده اثني عشر صوم مولد النبي

وهو سابع عشر ربيع الاول وفي الكافي انه ثاني عشر

وهو موافق لبعض العامة والاول هو المشهور

صوم يوم مبعثه صل وهو السابع والعشرون

من رجب روى الحسن ابن راشد انه يعدل صوم

ستين شهرا صوم يوم العذير روى الحسن

بن راشد عن الصادق قال قلت له جعلت فداك

للمسلمين عيد غير العيدين قال نعم اعظمها واشرفها

قلت في اي يوم هو قال هو يوم نصب امير المؤمنين

وفيه علماء الناس قلت جعلت فداك فابنينا

ان نفع فيه قال بضمه يا حسين وتكثر الصلوة

في يومه

على محمد وآله وتبرأ الى الله من ظلمه وان الانبياء كما

تاسر لا وصياء باليوم الذي يقام فيه الوصي ان يتخذ

عيدا قلت قال في صامه قال صيام ستين شهرا

صوم ايام ثلثه في كل شهر اول اخسبه و

اخرها واول اربعاء عشر الثاني روى ان ذلك

يعدل صوم الدهر ويذهب وحر الصدر

بالمهلين اي وسوسة والعاجز عن صيامها

يتصدق عن كل يوم بدلا ودرهم صوم ايام

البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس

من كل شهر روى ان من صامها في كل شهر فكأنما

صام الدهر وتسميتها بايام البيض وجهان

مشهوران صوم يوم عرفة بشرط تحقق الصلاة

ذی الحجة وعدم امتناعه عن الدعاء وروى ان

صومه كفارة تسعين سنة صوم يوم

منه صومه
وهو يصدق
والفقر ص

منه صومه
وهو يصدق
والفقر ص

قد تيقن ان وقوع دحو الارض في الخامس والعشرين من ذي القعدة يقتضي حقيقته الشهر قبل الدحو
 حيث ان الشهر مائة واربعة وثمانين سنة فيخلق الفلك فيكون خلقه قبل الدحو وهذا
 يتاخر قوله هو الذي خلقكم في الارض بيئاتكم استوى الى السماء فوسع سموات فان هذه
 الاية يقتضي تقدم دحو الارض على خلق الفلك والحوادث ان الاية المذكورة تدل على ان اصل خلق السماء
 بعد الدحو وانما دلت على ان جعلها سبع سموات طبقات اما وقع بعد الدحو فيكون ان يكون سبع
 خلق السماء اول الامر طبقة واحدة ثم دحو الارض في جعل السبع طبقات وما يدل بظاهرها على
 ذلك قوله ثم انتم ارضه خلفا ثم المبالغة وهو الراجح والعشرون من ذي الحجة و
 بناء ربيع سبعمائة واربعة وثمانين سنة

في مثله تصدق امير المؤمنين بجماعته وهو راجع
 فنزل قوله ثم انما وليكم الله ورسوله والذين امنوا
 الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم راكعون
 صوم اول ذي الحجة الى تاسع روى ان
 من صامه كتب له صوم ثمانين شهرا فان صام
 كتب له صوم الدهر صوم رجب روى ان
 من صامه كله كتب الله رضاه ومن كتب له رضا
 لم يعذب به صوم شعبان روى ان صومه
 وشهر رمضان متابعين توبة من الله تع
 صوم يوم دحو الارض اي بسطها من تحت
 الكعبة وهو الخامس والعشرون من ذي القعدة
 روى انه يعدل ستين شهرا صوم يوم
 عاشورا روى انه كفارة سنة ولكن الا

اخرج في تاريخه
 صحيحا ولا يثبت
 ذلك فيهما وقد ذكر
 الحنفية ان الله تعالى
 الحكيم اذا اقبل على
 السفل مني عينا
 وادبر عنك السفل
 الى العبد يعني
 ثم لا ينبغي ان يتبع في
 خلق الليل والنهار
 خلق في الارض
 ووجود يوم الجمعة
 وان كان قبل الدحو
 من غير ان يكون قبل
 ليلته وانما هو قبل
 الارض والنهار قبل
 وما حاصل ان الله
 خلق الليل والنهار
 خلق في الارض
 الدحو ان الله تعالى
 يمكن ان يفتي في يوم
 اخرا ورواه في تاريخه
 المصنف بالعرفه والوقت
 وبلغ الكلام في
 ما فيه عليه من
 رحمه الله

بعد العصر على شربة من ماء كساروى عن
 الصادق عليه السلام الصوم
 الحرم اثني عشر **اول** صوم يوم العيدين وتحريمه
 ما اجمع عليه اهل الاسلام واستثنى الشيع صوم
 العيد في كفارة القتل في شهر حرام والرواية ضعيفة
 صوم امام التشريق وتحريمه ما اجمع على
 وحده الاكثرين كان في الحق الشيع ملة واستثنى
 كما سبق وزاد التخصيص بالناسك ولم نظفر له
 يستند صوم يوم الشك بيته رمضان
 اما بيته قضائه او النذر فلا ولوا نظرة القاصي بعد
 الزوال والناسك نظره منه احمل سقوط الكفارة
 ووجوبها عن القضاء او النذر اما عن رمضان
 فلا صوم المعصية شكر الانجر صوم
 الصمت بان ينويه صامتا الى الليل وتحريمه اجماعى

لم يعلم ان الله صوم الصوم شروط بان ينويه الى الليل ان لا يتعمد اذا اذا
 ح امره من المفطرات والثاني ان لا يتعمد يوما
 فقط من يومه

والله اعلم بالصواب
 او صيام شهرين
 متتابعين من الشهر
 الا ان الله تعالى
 في قوله تعالى
 العبد والامام
 قال في يوم
 من شهر

والنهي به ناطق ففساده بالارباب فيه واحتمل
 بعضهم صحته لتوجه النهي الى من خارج وهو كاري
في صوم الوصال وتخريجه اجماعي وفستره الاكثر
 بان يجعل عشائه سحوره والظاهر تقييده بان ينزى
 النهار مع ذلك الجزاء ليلي ابتداء فلو تمه بعد الغروب لم
 يفسد النهار وفي ثالثة اشكال وقد يفسر بصوم
 يومين متواليين من غير افطاره بينهما وبلاور محمدا
 الحلبي وابن الجوزي وبالثاني رواية ضعيفة عملها
 في المعبره وافقها في السراير **صوم** امره بتغيير
 اذن زوجها وتخريجه اجماعي ولا فرق بين الدائم و
 المتعة **ح** صوم الملوك ندبا بدون اذن مولاه و
 هو اجماعي ايضا ولا فرق بين اضاعته وعده ولو
 هاباه صح في يومه اذ لم يسر الضعف الى يوم مولاه
ط صوم ذات الدم المانع منه **في** الصوم ندبا

صحته

صوم امره بتغيير
 في المعبره وافقها في السراير

لنعليه صوم واجب وثالثا للشيخين والاكثر وجسته
 الحلبي ورواية الكشاف مفيدتان بقضاء رمضان
 وكلاهما مطلق **صوم** المريض الظان التعذر به
 بوجوده او يقول العارف ولو كان ولو تكلفه
 بطل وان اكتشف عدم التعذر ويكن الفرق بين
 بعد الزوال وبطله فيطل في الاول ويجدد في الثاني
 مع احتمال الاكتفاء بالاول وظان الغرض التام بتركه
 الجماعة نهار اجماع على الاظهر وترويه في الشهى في
 وهل للزوجة الصائمة الامتناع فيحمل عنها الكفارة
 نظر وينبغي لو كان معها حايض وقيل يتخير بينهما
 لغرض من المعسردين ولو كان معها محبونة او مسكنا
 وخبرها تقيت **صوم** الواجب سفر الا البذل
 المقيد به وثلاثة الهدى وثمانية عشر البدنة **فمن**
 امان الميعن ان صادفه والمعيد ما سوى رمضان

فليس

في

في

في

في

في

من الواجب والاعتدقان صوم الصيّد والعمل
على المشهور والضابط تفر الصلوة ولا تخيير في الآية
على الاستمروا جاهل الحكم معدون في جزية ويفطر فيه
النهار متى علم ويقضيه والمفطر قبل حد الترخص
أو بعد الزوال يقضى بالتفكير لو استمر على
سفره فبنى على عدم السقوط بطرق المسقط و
القادم مفطرًا يسكت استحبابا أو يقضى ومسكا
قبل الزوال يتم ويجزئه وبعده كالمفطر وكذا العا
الأمور المذكورة باعتبار في نية الصوم
اثني عشر معين سببا للصوم من نذر أو كراهة
أو تحل ونحوها ولا يشترط في رمضان والحكمة المؤقتة
النذر للمعين وهو قريب وفي الحاق قوله أي تعيين
كالمطلق لأن الموت والقضاء لقرب رمضان أحق
ولو نوى في رمضان غيره عا لما فتح عنه عند الشيخ و

[illegible]

المرتضى والمحقق وفي السراير والمختلف لا يصح وهو لا يصح
فقد الوجوب والندب ولا يجزئ الترديد مع الحكم
بل هو ويجزئ مع عدمه وقا الشيخ السمين في تنونه
الاربعة **فصل الاداء والقضاء في غير رمضان**
وفيه لا يلزم قضاء اداء ويجوز التوجيه الترديد بينهما
على الاقرب **فصل القرية** ولا يفرض ضم طلع التراب
ودفع العقاب اذا كانت على المقصد الاصل **العكس**
فالاكثر على افساده النية في الصوم وغيره وفي التناهي
نظروا لا ظهر عدم الافساد بينهما وقد يفرق بين الصوم
المعين وغيره **تجزئها او حكمه كالعلق بجملة**
اسه تع او بقاء الجبل حجر لا بقدم زيد مثلاً وناذر
صوم يوم قدومه ينوي ليلا ان جزم به او ظن على
الاظهر فله التعليق به وان شك فقدم قبل الزوال و
التناول نوى صح **الاستلزام للحكمة الى الليل**

وكانوا يلقونهم عند
الاناء عندنا ويطعمونهم
عندنا

هذا هو الصحيح في الاستحباب بالاعتناء بالاعتناء
 في غير رمضان اجماعا والكفاية في الشيخان بالوحد
 في اوله ونقل المرتضى عليه الاجماع وما يقال من ان
 مبنى الخلاف على ان صومه عبادة واحدة فلا
 يفترق النية على اجزائها او عبادات متعددة
 ليس بشئ لا يفرق الصوم من اثني عشر
 لان يجوز الواحد لا يفرق الصوم من اثني عشر
 الطفل وان بلغ اثناء النها رمضان ولم
 يتناول خلا فالخلا ف ولو ظن الشان في البلوغ
 الامناء بالاجماع لم يجب لامتحان لتو قتل وجوب
 عليه ولو قطع احتماله والحق عدمه جريان الدليل
 المجنون وان كان بفعله هربا منه ولا يمنع
 من المفطرات ولا يتون ولا دخل السبق النية
 خلا فالخلا ف ذات الدم المانع منه وهل
 لها جلية بعلاج كنفيد عاداتها او تاخيرها انتفا

فلو قصد الاضمار في قطعاه هل يفي كصومه ابن
 الصلاح نعم وارجب القضاء والكفارة ووافقه في
 المختلف على القضاء والمرتضى والشيخ لا ووافقه في
 المعبر بشرط تجريد النية واللحن من الطرفين مجال
 ولا ضرر في هذا المقام ايقاعها فيما بين وقت الليل
 والفرقة الصوم المعين وان تخلل مفسد ويصح مقارنتها
 للفرقة خلا فالفرقة وبزاي عليل ولا يخفى في شعبان
 عن ناسيها في رمضان خلا فالخلا ف ايقاعها
 قبل الزوال الناسيها ليلة والجاهل بوجوب ذلك
 اليوم فيعلم ومن تجرد عزمه على صوم واجب غير
 معين كالقضاء والتندر المطلق ايقاعها ولو
 في آخر النهار لمن تجدد عزمه على صوم المندوب
 تجدد يدها لوزي عن سبب الندب فظله وجوب
 وبالعكس تجدد يدها لوزي من سبب فظله وجوب

اول الاستحباب بغيره **يب** تعددها بتعدد الايام
 في غير رمضان اجماعا والكفاية في الشيخان بالوحد
 في اوله ونقل المرتضى عليه الاجماع وما يقال من ان
 مبنى الخلاف على ان صومه عبادة واحدة فلا
 يفترق النية على اجزائها او عبادات متعددة
 ليس بشئ لا يفرق الصوم من اثني عشر
 لان يجوز الواحد لا يفرق الصوم من اثني عشر
 الطفل وان بلغ اثناء النها رمضان ولم
 يتناول خلا فالخلا ف ولو ظن الشان في البلوغ
 الامناء بالاجماع لم يجب لامتحان لتو قتل وجوب
 عليه ولو قطع احتماله والحق عدمه جريان الدليل
 المجنون وان كان بفعله هربا منه ولا يمنع
 من المفطرات ولا يتون ولا دخل السبق النية
 خلا فالخلا ف ذات الدم المانع منه وهل
 لها جلية بعلاج كنفيد عاداتها او تاخيرها انتفا

لا يفرق الصوم من اثني عشر
 لان يجوز الواحد لا يفرق الصوم من اثني عشر
 الطفل وان بلغ اثناء النها رمضان ولم
 يتناول خلا فالخلا ف ولو ظن الشان في البلوغ
 الامناء بالاجماع لم يجب لامتحان لتو قتل وجوب
 عليه ولو قطع احتماله والحق عدمه جريان الدليل
 المجنون وان كان بفعله هربا منه ولا يمنع
 من المفطرات ولا يتون ولا دخل السبق النية
 خلا فالخلا ف ذات الدم المانع منه وهل
 لها جلية بعلاج كنفيد عاداتها او تاخيرها انتفا

رمضان او النذر المعين اشكال ولم اظفر للقول فيه
 بكلام المعنى عليه ولو لحظت ولا قضاء عليه
 صح المعيد والمرضى صومه ان سبقت نية واوجب
 القضاء ان لم ينو ما صوم النائم فجميع اجماع سبق
 النية ولو استغرق النهار لشرب مرقد عامدا لما
 لما في صحته نظر السكران وهو كالغنى عليه الا
 في عدم القضاء الكافر ولا يصح منه الا ما اذكر
 فخره مسلما لا ما ادرك زواله خلافا للبسيط والرذ
 مطلقا في انشاء النهار بطلالة مطلقا والشيخ والمحقق
 ان بقوت الى اخره وعلى المرتد القضاء ولو نظر يادو
 عليه كالمصحة المخالفة اذا استبرأ تخففا عما دته للروايات الصحيحة
 بعدم صحتهما المريعين المتغيبين كما هو في الحاق
 الصحيح الخائف المرض به اشكال وما الى به بعض
 الاصحاب هو غير بعيد وتزد في الشهي

نسخ
 ص ١٣١
 ١٣١

نسخ
 ص ١٣١
 ١٣١

نسخ
 ص ١٣١
 ١٣١

المسافر لا يصح منه الواجب سوى ما رآه المندوب
 فالعندون في النية لا يصح مطلقا وفي المقنع الا
 ثلثة الحاجة في سجدة النبي والاعتكاف في الاربعة
 ووافقه المعيد في الثلثة وامان مشاهدا لآله
 وبعض المتأخرين على الكراهية بعين قلة الشواهد
 الا في ثلثة الحاجة والسئلة محل توقف والاحوط
 كالمسافر عن مطلق المندوب سواها الصحة روايات المنع وضعف روايات
 الادوايتها ولا يحرم سفرنا ذرا لدهر عدم وقت
 القضاء والاحل ويقدر عن كل يوم بمدة كجزء من
 صوم النذر على الاظهر الشيخ والشيخ مع
 العجز او شدة المشقة ويفديان عن كل يوم بمدة فان
 طاقا قضيا والاسقط وحض المعيد والمرضى و
 العلالة في مختلف العذبة بالمشقة واسقطوها ح
 العجز ذوالعطاش لما يؤس برؤوه وهو كالشيخين

الصحة

والمرجو كالمريض عند بعض وكالمريض عند الآخر
 المرضعة القليلة اللبن مستاجر او متبرعة
 اذا طنت ضرر الولد وان لا يدفعه الا بهما نفذ
 بالمد وتقتضى نسبيا او رضاعيا الحامل الظاهرة
 ضرر الولد وهي كالمريض وكذا لو طنت ضررها
 وفاقا للعنبر ما يستحب فعله ليلة
 في شهر رمضان اثنى عشر الدعاء عند رؤية الهلة
 بالماثور ليلة والا فالى ثلث رافعا يديه مستقبلا
 الحاقبة لا اله غير مشير نحوه واجبا ان يقي
 دعاء خاصا الغسل في اول ليلة منه وفي زادها
 سيما نفعه سبع عشرة وتسع عشرة واحدا عشر
 وثلاث وعشرين ايتان النساء في اول ليلة منه
 تجل الانظار الا لمن تارعه نفسه فيتخذه عن الصلح
 الا ان ينظر افطاره الدعاء بالماثور عند الافطار

في شهر رمضان اثنى عشر الدعاء عند رؤية الهلة
 بالماثور ليلة والا فالى ثلث رافعا يديه مستقبلا
 الحاقبة لا اله غير مشير نحوه واجبا ان يقي
 دعاء خاصا الغسل في اول ليلة منه وفي زادها
 سيما نفعه سبع عشرة وتسع عشرة واحدا عشر
 وثلاث وعشرين ايتان النساء في اول ليلة منه
 تجل الانظار الا لمن تارعه نفسه فيتخذه عن الصلح
 الا ان ينظر افطاره الدعاء بالماثور عند الافطار

في شهر رمضان اثنى عشر الدعاء عند رؤية الهلة
 بالماثور ليلة والا فالى ثلث رافعا يديه مستقبلا
 الحاقبة لا اله غير مشير نحوه واجبا ان يقي
 دعاء خاصا الغسل في اول ليلة منه وفي زادها
 سيما نفعه سبع عشرة وتسع عشرة واحدا عشر
 وثلاث وعشرين ايتان النساء في اول ليلة منه
 تجل الانظار الا لمن تارعه نفسه فيتخذه عن الصلح
 الا ان ينظر افطاره الدعاء بالماثور عند الافطار

والافطار على شئ حلوا والماء الفاتر فانه يفضل
 روى القلب تغطير الصائمين المؤمنين فغن
 الكافهم فترك اخاك الصائم افضل من صيامك
 قراءة الادعية الماثورة لكل ليلة وكل يوم ولدا حله
 ووداعه وادعبه سمح وبها الدعاء الطويل الذي
 رواه ابو حمزة الثمالي من سيد العابدين ٤ قيام
 ليلته كلها وسما فزاد في الايتان بالتواقل
 المختصة به مع دعواتها الماثورة قراءة سورة
 العنكبوت والروم ليلة ثلث وعشرين وروي
 سورة القدر الفسحة السجود وبتاكنة الزا
 للمعين وفي رمضان اكد واقلة الماء وافضل السجود
 والتمر وكما قرب من النجوا كان افضل **فصل** بكرة
 للصائم امر اثنى عشرة **اول** لس النساء وتقبلهن
 وملا عينهن مع ظن عدم الامناء ومعه يحرم املا

النفط وروى
 بكث وروى كثر
 نافع

منه

رمضان ولا ذهب رمضان روى ذلك عن النبي
 وعن امير المؤمنين وروى مثله في الكافي عن الباقر
 بطريق صحيح وفي الدررسان هذا للتزوية اذا لا ينأ
 عنهم عليه السلام محلو بل غفر رمضان **هـ** انه اول
 السنة الشرعية كما قال الشيخ في المصباح ان الثمور
 من الروايات اصحها بان شهر رمضان اول السنة و
 انما جعل المحرم اول السنة امطلاحا وروى مثله في
 التهذيب بسند صحيح عن الصادق **و** ان قيام
 ليلة منهم كقيام سبعين ليلة في غيره **ز** ان تادية
 فريضة فيه كساديه سبعين فريضة في غيره
ح ان تقطير المؤمنين فيه كعتق رقبة ويفقر
 الله ما مضى من ذنوبه **ط** ان الانقاس فيه سبع
 ان يخفف عن مملوك فيه خفف الله سبحانه
 حساب **ي** ان تحسين الخلق فيه جواز على الصراط

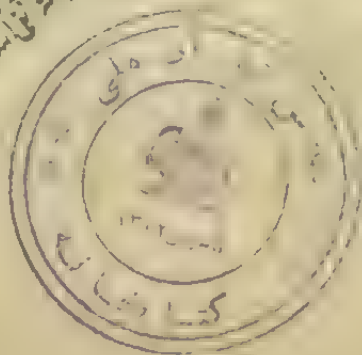
التمنى

يوم نزل فيه الاقدام **س** ان ثواب تلاوة آية
 واحدة فيه ككثرت ثواب ختم القرآن في غيره و
 صلى الله على محمد وآل محمد اجمعين واحشرونا معهم
 يوم يحشرك بالرحم الراحمين قد وقع تنعيم هذه الرسا
 الشريفة الموسوم بانثى مشرفة الصومية في
 ثامن شهر ذي القعدة سنة الف وست وثلثين

قال النبي **م** الكروه على التسعين احد ما نقص
 الثواب والثاني تركه اول **ن**
 الفرق بين الواجب والفرصة
 الفرق بين الواجب والفرصة
 الفرق بين الواجب والفرصة

قال النبي **م** من اغتسل يوم الجمعة اعطاه الله به كل قطرة حورا
 وكل شجرة على جوده ثوب ولا يكتف عليه ذنوب من اغتسل به
 ولومات بين الغفوتين مات شهيدا صدق

علم من فضل الله
 علم من فضل الله
 علم من فضل الله



الحمد لله

مل
ارباب
اف

二

九

五

32

1

2

34

5

...

4

72

1

بما
العقل ولو جبه ابن أبي عمير ووقته
يوم الاحرام ويقدم خائف الاضاح في قربا وقتا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

بلاخره في مقارنتها الاول جزء من التلخيص
مقارنته بين الاقسام للتلخيص
نينة التلخيص
الاربع

طعنا لها قالوا
والفقدان
فليس لنا شيء
فوالفقدان
فليس لنا شيء

كتاب
الاحكام
الشرعية
في
الصيد
والزينة
واللباس
والزينة
واللباس

الاستقامة للحكمة للثمين الى اخر الفعليين
التلفظ بالنليات الاربع والاخرى بعد بها
قلبه ويحرك لسانه ويشير باصبعه
وقوع الاحرام في احد من فتي الستة ان
كان للعمرة وفي مكة ان كان للحج ترك
الانزاع الاثني عشر آية عدم القبض على
الانف من الرايحة الكريمة كون نوي
الاحرام غير حرر ولا مذهب ولا من جلد غير المأكول
أو موقوفة أو شعرة أو وبره **ب** كونها
ظاهر بقى من النجاسة التي المعفوة في الملة
بفضل محرمات الاحرام ثنا عشر **الاول**
ما يتعلق بصيد البر حيافة ونجس او اكله و
دلالة وإشارة وتسببها وتوابعها وصلاح
ويحرم وانساده كل حيوان محلل مشع بلا مالة و

والاسد والغلب والارنب والصبي والبر بوع و
القنفذ والعقارب والزنبور ويجوز صيد الماء وهو
بمضد ويفرح منه فالبطخ والافقيريان **ب**
ما يتعلق بالنساء من الجماع والتقبيل واللمس والنظر
بشهوة والمعتد عليهن والشهادة عليه وأنا
وان تحملها محلا ويلحق بالجماع الا الاستبراء
ما يتعلق بالطيب من الشتم والشمعوط
والاكل والاطلاء والحفنة وبراذه ذوا الرايحة
الطيبة المتخذ للشم عرقا سوا وكان حيوانيا كما
لمسك والزباد او بناتيا كالصندل والعود و
في النباتات الرطبة كالورد والبشنج ونظر ويلحق
بالنطيب الشدهن ولو بغضن مطيب واستنشق من
النطيب شتم خلوق الكعبة والعطر في السعي
ما يتعلق باللباس والزينة وهو لبس الرجل بحيط

وما يحكمه كاللبد والدرع والمزود والمخل
 والمغفود سري لا تدر وللبس الخاتم للزينة والسلا ح
 وما يستتر ظر القدم كلا او بعض الا لا بد منه كشرا
 المغل وللبس المرأة ما لم يعتد من الخلى تطلقا للزينة
 واظهار معتادها للزوج او المحارم وتغطيها
 ولو بعضه بنقاب ونحوه وكساء للزينة والا كح
 بالسواد وكذا الرجل فيهما تقطية
 الرجل راسه كلا او بعضه ولو بالطين وكساء
 او الارتماس وحل شئ واستثنى عصام القرية
 وما يستتره والوسادة واليد تظليله
 بما يكون راسه سائر الا يما عن احد جوانبه ولا
 نازلا واعتذر المور تحت الحمل ونحو فلم
 الطفر كلا او بعضا ان الله الشعر عن الرأس
 اذ البدن قتل هوام الكبد مباشرة وبشيبا

١٥
 في لبس المرأة
 في لبس الرجل
 في لبس الكلب
 في لبس البهيمة

١٥
 في لبس المرأة
 في لبس الرجل
 في لبس الكلب
 في لبس البهيمة

كالعداء ويجوز نقلها الى الاخز والمساوي والآدوه
 وبياح قتل البرغوث على الاظهر وكذا الغزاد عنه
 والحلم بفتحين عنه لا عن بعيره على الاظهر
 الجدل الغير اثبات حق او نفي باطل وهو قول لا والله بلى
 والله والاظهر تقيده بما كان على سبيل البين فلو قاله
 مع نفسه من غير مخاطبة ومعه حاكيا عن غيره
 او ناهيا عن قوله فلا تحريم **النظر**
 المرأة للرجل والمرء اخراج الدم ولو
 بالستراك واستثنى خروجه بكل الجرب ولم يذكر اللد
 والسباب وقطع غير المستثنى من شجر الحرم وشيئ
 في حرمان الاحرام كما فعله غيرنا لعدم اختصاصها
 بالمحرم مكرهات الاحرام اثنا عشر
 الكلام بغير ذكر الله او في حكمه او حاجة
 المتأدي للاقتسال المتبرر والمصارعة شتم

في لبس المرأة
 في لبس الرجل
 في لبس الكلب
 في لبس البهيمة

الفاكهة الاستحمام : حلق راس المحل التظليل
للنساء ط ذلك للمسجد والتميم على الفرائض للغير
الا يحن : غل ثوبه وان توسخ الا النجاسة
كونها ملين واسودين او متبعين بغير سواد او
من غير القطن او وسجين في الابتداء

فيما يستحب مغله للدخول الحرم ومكة ومسجد الحرام هو
اشناعش : الفصل للدخول الحرم - الدعاء عند
بالمنقول ح منفع لا دخر د للنسب حانيا ه

خل عليه يده الفصل ثانيا للدخول مكة من يرمي
او يرمي الصمد او يرمي او غيرها اعادته لواحد
دخول مكة من اعلاها الفصل ثانيا للدخول
مسجد الحرام دخوله من بابين شبيه الوقت
عند بابه قبل الدخول داما مصلبا دخوله حانيا
خاصا خاصا اول المناسك بعد

هذا هو البيت الحرام وهو من اقدس الأماكن في الإسلام
وقد ذكرنا في هذا الكتاب ما يجب على من دخله من شرائط
ومنع من غير شرائط وذكروا ما يجب على من دخله من
المناسك وما يجب على من دخله من غيرها

دخول المسجد الحرام الطواف وواجبانه اثنا عشر
الاول الطهارة من الحيض في الطواف الواجب
ولو بالتميم عند تعدد الماسة اما المندوب فهي
شرط صلوة لا غير ازالة النجاسة عن الثوب
والبدن وفي العفو عما يعني عنه في الصلوة منها
ان جوازنا ادخلها مع عدم التعدد تردد

سترها يجب ستره في الصلوة بحسب حال الطهارة
في الذكورة والانوثة الختان للرجل النبوة
فيما نزع الحج مقاسنة لا قبل جزه من الحجر الاسود
بحيث يرم عليه بجميع بدنه مستدانة حكا الى
ان يختم الشرط السابع بآبده فيه الاول وفي
جواز تزيينها على الاستواط نظر جعل البيت
على يساره ادخال الحجر في الطواف وقوله
البيت والمقام بمعنى حفظ القبلة في كل الجهات

الطائف

النسبة

هذه هي النسخة التي
 كتبت في سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في مدينة القاهرة
 في دار الكتب
 في سنة ١٢٠٠

الثياب التزام المستحجار في شوط الساج باسقاط
 يديه على خايطة ملصقا بطنه وحذيه به عازا
 ذنوبه مستغفرا منها **س** فاذا فرغ وا
 يتعلق بالطواف توجه الى السعي بين الصفا والمروة
 وواجباته اثنا عشر **و** زيادة الاشواط السبعة
 فحظا فيها نوع الحج والاشكال في كل افراد كل شوط
 بنيت كما في الطواف مقارنتها لابتداء قطع
 المسافة بينهما عقيب الصاف عقبيه بالصفا
 او فعوده عليه **ح** استقامتها حكا الى
 الفراع الذهاب من الطريق المعهود كما من
 المسجد مثلا استقبال ما هو ساير اليه فلا
 يجزى العرضى والقرى قطع كل المسافة بين
 الصفا والمروة بحيث لا يبقى شيء ولو قليلا عدم
 الزيادة على الاشواط السبعة والنقصان عنها

من الصفا الى المروة شوط وبالعكس آخر وروى
 اجزاء سعي من عدتها واحدا **الابتداء بها**
 الحتم بالمروة المولات كما في الطواف عدم
 تاخيره عن يوم الطواف **ب** وقومته بعده **فصل**
 مستحبات السعي اثنا عشر **و** التحليل به عقيب
 الطواف الطهارة من العذتين بل قيل بوجوبها
ح ازالة النجاسة عن الثوب والبدن **د** الخروج
 الى الصفا من الباب المقابل للحجر الاسود السعي
 راجلا الدعاء في خلاله بالمانثر نزاله من
 دون جلوس او قطع لغیر العبادة قطعها لصلة
 التزينة المتسع وقتها الصعود على الصفا
 الوقوف عليه بعد قراءة سورة البقرة مستقبلا
 للركن العراقي حامدا مكبرا مستجبا مصليا قول
 لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد

کتابخانه

وَبَيْتٌ وَكَيْفٌ
يَحْيِي بَيْتُكَ هُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ يَدُ الْخَيْرِ وَهُوَ حَيٌّ

كل شيء قد يرثنا الهرة بين المنارة وزقاق
العطاش ويجب بعد الفراغ من السعي القصير
شعر وظفر بمكة وجوابا على الراهة استسما بالقصير

وینویس که ای امانت نسک براسه ولا یجوزی الخ عنده و تجل به من احرام
ولا یجوزی ۴

بِعَمْرَةِ النَّمِيعِ فَيَجْلِسُ كُلُّهَا بِجِلِّ الْمَحَلِّ حَتَّى الْمَوَاقِعِ

اذا حل من العمرة اشتغل باحرام الحج واحكامه كما
 احكام احرام العمرة وافضل اوقاته عند الزوال

يوم التروية وافضل امكنه المقام او الحج تحت الميزاب

فإذا احرم توجهه الى عرفته وواجبات الوقوف بها

انتاعش البينة ملاحظا فيها نوع الحج الكون

بهاولن كان على سبيل المرور عدتها راكبا والركب

مسمى الكون - مقارنة النية للكون مبتداً واستنداً

استدامتها حكما الى ابتداء الكون مع البينة من

الخامس

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الزوال انقضاء الكون بغروب الشمس وقوعه

في ناس ذي الحجة. وقوعه حال الاحرام بالحج

ترك استيعاب الوقت بالنوم : التحفظ من

السكر في جزء منه ووجوب ذلك لنفسه لا ينافي

وجوبه لغيره الحفظ من الانشاء كذلك

سید محمد علی

... مسمى الوقوف ليلة الى فجر يوم النحر من بعد

وفوقه نار

اثنا عشر الفصل ووفية بعد حقوق الرزاق

الوقت نيله والا فليعدم مراحه عما

من الحديين مرابجاء بمن رسي احد

الحايت از دود الحظوة لولماتاً المورن

السَّاءِ وَدُونِ جَالِ لِكُلِّ سَمِ الظُّهُرِ بِأَنَ

...

لقد وجدنا بالوقوف
الحق في جيل من
العلماء

حدود ۱۵

ایران

وَأَقَامَتَيْنِ قِرَاءَةَ عَشْرِينَ أَوَّلَ الْبَقَرَةِ ثُمَّ اسْتَوْدَعَهُ
ثَلَاثًا وَابْنَهُ الْكُرْسَى وَابْنَهُ الثَّوْرَةَ وَالْمَعُودَيْنِ ثُمَّ بَعَثَهُ

تعالى على نعمه ويعيد ما حضر منها احضار القلب
وعدم شغله بشئ من امور الدنيا الدعاء بالثواب

كعباءة الصفيفة الكاملة وغيره لا تشارك في التكبير
والتحميد والتثنية والتسليم والاستغفار والذكر

والعلماء وقيل بوجوب الثلاثة الاخرة علم

اباكا او متباكيا . اذا غربت الشمس

وجه من عرقه الى الشعر لحام الموقوفه و
 فستجابه انا عشر الدعاء ^{عند} حال التوجه

لما تقرر مع الاستنفار وسؤال الفتى من التاد
الاقتصاد في السير بالسكينة والوقار

فمن طريق المازين الدعاء بالمنازل والنج

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

الكثير الآخر عن يمين الطريق النزول ببطون
الوادي عن يمين الطريق في سائر الممرات

العشائين الى الرصول الى الشعر الصلوة فيل

واقامتين ط صلوة نافلة المغرب بعد جمالا

والثلاوة والدعاء الكرم فيها على طهارة

من الكذبين واجبا للوقوف
بالشعر الحرام اثنا عشر البينة المستملة على

ماتر في الوقوف لا يعرفه مقارنة النية للكون
 شخصات الحج كما مترادف الكون به على فني

فيه استدامتها حكما الى حين المبتدئة
على الاظهر ابتداء الوقوف بطول الوقوف

عنه ان لم يكن نراه عند الميت . انتهى و يطول

آخره

[illegible]

الحج
الذي
يكون
في
الرمي

التاسع

الشمس كونه في يوم الحزاة حال الاحرام بالحج
يترك استيقاب الوقت بالنوم يا المحفظ
من السكر والاعماء في جزء منه كما مر في وقوفه
يب ذكره تع على قول المعزلة سبحانه فاذا افضتم
من عرفات فاذا ذكره عند المشعر الحرام فصل فاذا
طلعت الشمس افاض من المشعر الحرام الى منى لرمي
جمرة العقبة واما رمي الجمار الثلث فبعد العود
اليها ثانيا واجبات الرمي ثاعشر الينة
ملحوظا فيها شخات الحج مقارنها لاول الرمي
الاستدامة حكا الى الفراغ اصابة الجمره
بكل حصاة ايصالها اليها بما يسمي رميا
ثلا حقا في الدفعة تقع واحدة لا غير كونه
جسمية كونه ايكاره كونه ما يطلق على
كل منها اسم الحصاة فلا تجزئ الضمة العظيمة وقوع

الحج
الذي
يكون
في
الرمي

رمي الجمره العقبة يوم النحر ما بين طلوع الشمس الى
غروبها رمي الجمار الثلث في ايام التشريق
مباشرة بنفسه دون تشريك ابتداء في اثنائها
المسافة مستحيات الرمي ثاعشر
الطهارة من الحدثين الرمي غير الكسب
الدعاء حال الرمي قبله انصاف الحصاة
يكونها ملطقة منقطة رخوة بقدر الاقل
جميعية طاهرة منسولة التكبير مع كل حصاة
الرمي حذفا رمي الجمره العقبة مستقبلا لها
مستدبرا للقبلة رمي الاخرين مستقبلا
للقبلة التباعده عن الجمره بعشر اذرع الى خمس
عشر تعجيل الرمي يوم النحر ثانيا في الايام الاخر
فبعد الزوال الوقوف بعد فراغه من رمي
الجره الاولى من يسار الطريق مستقبلا للقبلة

الحج
الذي
يكون
في
الرمي

واوجبها المنيذ
المرفق وابن الجيند
برهانه
نكت في ان يكونه والبراه
ان يكون الجمره برش وانما يفتقد
فكل واحدة فلا تكرار
بطنها وعلى التقديرين
فقبل الدفع باليد
وقيل بالوضي

مشينا مصليا على النبي ﷺ والله ثم يتقدم قليلا ويحيا
 ويسال الله ان يقرب وكذا بعد رمي ثمانية انا
 حجة العقبة فلا وقوف بعد رميها الدعاء
 بالماثور اذا رجع من الرمي الى منزله **فصل**
 اذا فرغ من الرمي توجه الى ذبح الهدي وغزو
 واجباته اثنا عشر **الفصل** في طوافه انواع
 الحج مقارنتها للذبح استدامتها او **فصل**
 كونه مكانه من كون زمان العبد
 توسطه بين الرمي والحلق كونه من النعم كونه
 ثنيا وهو من المعز ما دخل السنة الثانية ومن
 الابل في السادسة كونه تاما اي غير اعور ولا
 اعرج ولا المجف ولا مريض ولا مقطوع الاذن
 ولا مكسور القرن اذا حل ولا خصيا عدم
 الشراكة فيه وان كان الحج مستحبا الرجوبه **فصل**

هذا هو الذي
 في قوله تعالى
 ومن لم يجد
 فليصل الى
 مكة

هذا هو الذي
 في قوله تعالى
 ومن لم يجد
 فليصل الى
 مكة

ما حرم بعضه في الصدقة وبعضه في الهدية
 وبعضه في الاكل حرم ذلك فلا يفرقها **فصل**
 مستحب الذبح اثني عشر **الفصل** ان يكون الهدي
 سمينا زيادة على ما يخرج به عن العجف ان
 يكون مما عرف به **الفصل** ان يذبحه ان كان من الابل
 او البقر ذكورية من كان من الضان او البقر كونه
 ينظر ويشي ويترك في سواد مباشرة الذبح نفسه
 من دون استنابة وان جارت اختيارا جعل
 به مع بدلتايب ان استناب فيه **فصل** في ابل قايمة
 جعلها صواف اي صفا ان كثرت الدعاء بها
 بالماثور عند الحزو والذبح **فصل** في ربط يديها بين الحف والركبة
 وضعها من الجانبين **فصل** اذا فرغ
 مما يتعلق بالهدي وجب على الرجل ستم الحلق نكاحا
 والمرأة التقصير ومستحبات الحلق اثنا عشر

في ستم

هذا هو الذي
 في قوله تعالى
 ومن لم يجد
 فليصل الى
 مكة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل مكة
مكة المكرمة

المأثور

الشمية الدعاء الابتداء من الجباب الايمن من
الناسية استقبال الناسك القبلة استيقا
الراس الى العظمين المقابلين لوترتي الكلايين استدا
النية الى ان يكمل الاستيعاب تحصيله للفضل
امرار من لا شعرة الموسى على راسه امراره
بعد الذبح لمن خلق قبله تقليم الاطفار بعد
الاخذ من الشارب كذلك ادفن الشعر
بمى بغشه اليها ليدفن بها ان حلقه بعد
رجله عنها لعدر فاذا فرغ من مناسك منى
الثلاثة تحلل قاعدا الطيب والنساء ووجوب العود
الى مكة لطواف النساء وركعتيه ثم السعي وحمل
بعده الطيب ثم طواف النساء وركعتيه وكيفياتها
في حق الواجبات والمستحبات كما مر فاذا فرغ
منها وجب العود الى منى لرمي الجمار الثلث على الترتيب

فصل

الحج

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل مكة
مكة المكرمة

ومبيت الى المذبح الثلثة ومن اتى في احرام الصيد
والنساء جاز له ترك مبيت الثلثة الا ان يدخل
المغرب عليه بمى ينحب **فصل** يستحب
العود الى مكة لطواف الوداع داعيا اداب دخولها
كما مر ودخول الكعبة زادها شرفا ومستحبات
دخولها اثنا عشر **الفصل** الاختيار لمقتضى
الباب عند الدخول الدخول حافيا السكنة
والوقار الخضوع والخشوع احضار القلب
مصد الزحامة للماء بين الاسطوانتين اللتين
تليان الباب **الفصل** الصلوة عليها ركعتين **فصل**
في التروايا الاربع كل زاوية ركعتين القيام بين
الركن الغربي واليماني رافعا يديه بالدعاء وكذا
في اليماني ثم الغربي ثم الركعتين الاخيزين العود
بعد ذلك الى زحامة للماء **الفصل** الوقوف عليها

الله

ومبيت

زيارة ^{وجه} ثانيا من جانب الحجرة النبوية مستقبل وجهه
 المقدسة مستدبرا للقبلة استقبال القبلة
 بعد فراغه من الزيارة ^{داعيا} زيارة فاطمة
 الزهراء في الروضة وبينها والبقع زيارة ^{بينها}
 الاربعة سلام الله عليهم الاكثر من الصلوة
 في المسجد مخصوصا في الروضة خاتمة
 ونتم هذه الرسالة يا داب زيارة الائمة سلام
 اجمعين وتلك الاداب ثمانية العن بعد ذلك
 الدخول بخضوع وخشوع ^ح الكون على طاعة
 من الخدين ليس ثياب طاهرة نظيفة جدد
 الوقوف على باب العتبة المقدسة داعيا مستغاثا
 بالماثور فان وجد رقة وخشوعا ودخلوا الاجع
 متجرها حصولها والوقوف عند الصريح المقدس
 ملاصفاله او غير ملاصق وليس من الارباب العبد عنه

كذا في نسخة
 كذا في نسخة

كما يظن استقبال وجهه مستدبرا للقبلة ^{حال}
 الزيادة تقبل الصريح المقدس اما تقبل الاعتبار ^{تقال}
 شيخنا الشهيد انه لم يقف فيه على بضاعتيه ولكن
 عليه الامامية ثم قال ولو عبد الزاير ونوى الشكر لله
 على بلوغه تلك البقعة كان اولى ان يمشى كلامه
 وضع هذه الامين عليه عند النزاع من الزيارة داعيا
 متقربا ثم وضع هذه الاليس سائلا من الله بحقه وحق
 القرآن ان يجعله من اهل الشفاعة صلوة ركعتي
 الزيارة عند الراس مستقبلا للقبلة او للصريح المقدس
 بشرط عدم استلزامه استدبارها ويدعوها بعد
 ويقرا شيئا من القرآن ويمديه الى صاحب الصريح
 الوداع بالماثور ثم يخرج تقرأ حتى يراى عنه الصريح
 الكرام خدام تلك البقعة المقدسة ^{مهم} ويعظمهم واحترامهم
 فان ذلك راجع الى تعظيم صاحب البقعة سلام الله
 تمت في ٢٩ شهر روال سنة ١٢٢٥
 سنة محمد صادق بن حاج محمد رضا
 قاجار امتهان تسميته

رسالة الاقتصار للشهد الثاني على ما
من المفاضل السير صلا في شرح تفصيل
الاحكام

بسم الله الرحمن الرحيم

وصحتم ولا تغشوا ما كذبوا من جود بالجود و
يا الله المحمود صل على الدليل اليك والبعوث من اليك
الذي جاهدك فيك حق بجهاد واستغنى بصباح الو
من مصباح الاجتهاد والله المحصونين وغترته الهادي
الى يوم الدين . فان العرف قصير والعلم كثير
والناقد بصير وان كثيرا من العلوم والباحث جهل
العلماء كسر اب بقية بحسبه الغمان ماء اذا اكثر
ينطقون عن الهوى ويتكلمون بالاراء والذاكا
نتيجة آراء قوم نتجة اراء طائفة اخرى وكلما
دخلت امة لغت اختما ولذلك قال العولانا نير
المؤمنين على العلم نقطة كثرة البها كلون فاخترا
انفسك ما يدلك من اصول وفروع ودع الفضل
فلا يسم ولا يغنى من جوع وهذه رسالة موسومة

كتاب
الاجتهاد

وهو لشيخنا الميرزا محمد باقر

بالاقتصاد الارشاد الى طريق الاجتهاد في معرفة المبدأ
والمعاد واحكام افعال العباد جعلته تحفة لمن
خلى قلبه من وسوسة العناد وصفا خاطره عن كدوة الا
بحار وهي على تسمين اذ للدين اصول وفروع
فلا اصول وفيه وفيه ابواب
الاولية تفسير الشريعة وقايدتها وحكمة وضعها و
هي قانون الحق ومنهج نبوي وطريق ما يعرف منها الا
حكم و يتميز بها الكلال عن الحرام و تايدها كمال المكلفين
من حيث العلم والعمل وحكمة وضعها هداية الضالين
عن الخطاء والزلايل هو الذي بعث في الامم رسله
يتلوا عليهم اياته ويزكهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وان
كانوا من قبل في ضلال مبين ففي الحكمة التي اخبرنا الله سبحانه
لقولنا عز وجل ومن يؤق الحكمة فقد اوفينا كثيرا اقد
ولرشدنا الى ما فيه صلاحنا فله الحمد على ما هدانا وحيت

كتاب
الاجتهاد
الاولي

وضعت لكل وضع وشريف وكل قوى وضعيت
فالعقل فاضلها طريق سهل وسبيل واضح ومنهج لا يخ
وبه اشار صاومها على الله ما في بعثت على الملة السمعة
السمعة البيضاء والملة والشريعة والدين واحدا
ان الذين عند الله الاسلام والعمولة ضد الصلوة
والمساحة عدم المضايقة وبها كتابه عزها
وضيائها فهي طريق لا يصل عنها احد وان كان في
عينه رمد فن استصعبها وجعل التمسك بها كال
لصعود الى السماء فقد خالف السنة وعطل الشر
وقوت حكمتها وضع فايدتها ومنشأ هذا الهم
الفا سد والخيال الكاسد عدم المباشرة باهل الحال
وسوء التفطن بلج المقال وقلة الممارسة بالمسائل
الشريعة والتقصير في خدمة علماء الشريعة **انما**
الثاني فان الفكر والاستدلال عزيزان للانسان و

ولا يحتاج فيهما الى ان كما اشار اليه جليل
قام وجهت للدين حيفا فطرائقه التي تفر الناس
عليها وبناء النبي عليه لقوله كل مولود ولد على
فطر الاسلام وابوينها يهودانه او ينصرانه والاد
على ذلك ان العلم الحكيم خلق الانسان في احسن
تقويم وركب فيه الدارات والمشاغرة والقوى ورو
قلبه بالهدى وزينه بالراي الصائب والفكر الناق
كازين السماء الدنيا بمصابيح وزينة الكواكب ولا
شك ان كل مكلف عاقل فله قوة فكرية ترتب بها المعلوما
وينقل منها الى المجهولات وان لم يعلم كيفية الترتيب
والاعتقالات كان شاعدا في بذال من الاطفال
فكان صاحب الباصرة يدرك المحسوسات ولا يعلم
كيفية الاحساس من انه هل هو مخرج للخطوط
الشاعية مثلا او بان طباع الصور في الجليد

كذلك صاحب القوة الفكرية يتفكر ويستدل و
 ان لم يعلم كيفية الفكر والاستدلال فمن ينه عليه
 السيد العارف صاحب الحقائق والمعارف رضى الله
 عنهما بن طائوس قدس سره فقال ابن ادم اذ كان
 له من نحو سبع سنين قبل بلوغه الى مقام المكلفين
 لو كان جالساً مع جماعة فالتفت الى ورائه فيرى
 طعاماً سبق الى نظره والهامه ان ذلك ما رآه من
 حظ بذاته وانما احضر غيره ويعلم ذلك على غاية
 غزبه من التحقيق والكشف والصفاء بحيث لو حلف
 له كل من حضر عنده انه حضر ذلك الطعام بذاته
 كذباً كالحالف ورد عليه دعواه فهذا يدل على ان
 فطرة ابن ادم ملهمة معلومة من الله سبحانه بان لا
 ذلك دلالة بديهية على موثقه والحادث
 ان على محدثه انتهى ولذلك ذهب الحكماء

والعظماء

العلماء والحكماء الى ان النفس الناطقة مراتب اربعة
 الاولى سمي بالعقل الحيواني وهي المرتبة التي
 تخلو عن جميع الصور والمعلومات يرسم فيها
 صور المحسوسات البديهيات فينتقل منها الفكر
 ويجتهد من الى النظريات والحدسيات ويجعل
 بها الثانية التي يسمي بالعقل بالملكة ولا ريب ان
 هذا الاكتساب والانتقال هو الفكر والاشياء
 ثبت ان كل عاقل يستدل بالطبع مكتسباً للبرهان
 بحسب الفطرة اذ ليس له معلم في بدء الامر واول
 الانتقال **الثالث** في ان هذه المرتبة
 الفطرية مع الامتيازات والتبنيات الشرعية
 كافية في تحصيل الايمان الشرعي وذلك لوجوه
 ان المكلف اذا بلغ في اثناء التمارين عليه
 صلوق ذلك اليوم ولا يصح الا بعد الايمان ومعلوم

ان في هذا القدر من الزمان لا يمكن احدا من الوصول
الى تعليم وتعلم تدرون كالمناطق الثاني مثلا فلو
لم يكن الفطرة الانسانية مع الهدايا الالهية
الشرعية كافية في تحصيل اصول الدين لزمت التكليف
بلا يطاق ضرورة عدم جواز التقليد في الاصول
بالاتفاق **الايمان** الشرعي هل يزيد بتعليم العلوم
من المنطق والكلام ام لا فعلى الاول هل يكون قد
الزائد واجبا ام لا فعلى الاول يجب قضاء جميع
العبادات السابقة وهو خلاف الاجماع وعلى
السيبين **الاصلح** يلزم كفاية الفطرة الانسانية
وهو المطلب **ثاني** ان تد عن الفطرة عقيب البلوغ
يحكم باستباحة ذمه وماله وحرمة فلولم يكن
الايمان فطريا لما يصح هذا الحكم ثم اقول هل يقول
ان شخصا يستدل بحسب الفطرة الانسانية على

خيرين

اثبات الصانع وصفاته الحسنى والمعاد الجسماني
بالدليل العقلي والنقل مع كمال البعدين الواجب ولكن
وعدم استقلال العقل باحوال المعاد الجسماني و
هذا الشخص بعينه مقدما طالع اكثر العلوم الا الى
من العقلي والنقل لا يقدر على الاستدلال على الحكم
الشرعي الفرعي وهل هذا الا العناد وعدم المعرفة
بالاجتهاد والرجل بعينه الاستدلال وعدم العلم
بحقيقة الحال **الرابع** في بيان كيفية
معرفة الصانع وذلك انه من تأمل نفسه تجدها
بالبدنية ممكنة حادثة محتاجة الى علة فجزم بان
له موجدا موجودا اذا البدنية شاهدة بان
الشيء مالم يوجد لم يوجد واليه اشار امير المؤمنين
صلوات الله عليه ان من عرف نفسه فقد عرف ربه
قاله الصادق حين سأل ما الدليل على ان للعالم صا

ع

اكثر الادلة في نفسه لا في وجدتها لا يعتد احد من
 اما ان يكون خلقها وانا موجودا بحداد الموجود محال
 واما ان يكون خلقها وانا معدوم فكيف يخلق لا
 شئ قلما رايتها فاسدتين من الجهتين قلت ان
 صانعها ومديرها صدق واني اقول ولذلك ترى
 العلماء يستدلون بان العقل مستقل بمرحلة البقاء
 دون المعاد فان قلت سلمنا ان الممكن يلد وجود
 علته فن اير جزمتم بان ذلك الموجود ان يكون علته
 وموجده امرا يمكننا فك هذه الشبهة العقلية
 بالنظر اليها على ستة اقسام من لم يخطر هذه
 بياله لصفاء خاطر وتوقده ذكايه واستقامه
 طبعه **ثاني** من لا يخطر بباله لظرف محبة وكثرة مرا
 والفة بطلوبة اذ ليس كل عاين للحركة عايقا لكل
 منكم وهذا هو حال اكثر المؤمنين **الثالث** من يخطر

ينزلون

ما يبارك الله في خلقه

بياله لكن لا يفتح **ثاني** تجزئه واذعانه كالعلوم العا
 اذ نحن نجزم بان الجبل معهود باق على كونه حجرا
 مع احتمال التقليل انقلابه ذهب الدخلة تحت الا
 والقدرة الالهية من يردّها بجدرة **هذه**
 وقوة فكره لانه اذا تأمل فيها يجد انها يؤيد الى
 احد الامرين الدور والتسلسل وكلاهما باطلا
 بينهما **الطبع السليم** **ثالث** من لا يقدر على
 ردها ودفعها بنفسه يوفقه الله سبحانه
 بخدمة معلم واستاد يهديه الى الحق ويثبتها له
 بان طلب المحتاج غنى من رايد وظلته من عقله
 فامكن المحتاج في وجوده الى غيره لا يكون محتاج
 اليه الغير ولوس وجهين وفيما سر الوجود
 بغيره فاسد فلا يذهب بكن وهك الى خلق
 الاعمال اذ لا يجاد الحقيق شئ وكون الانسان

دية

مكان

ن

رضلته

فأعلاه لفعل شئ آخر وبينهما يون يعود و فرق عظيم
 وسورة كلهم الذي يحترق في نية الصلاة والدور
 تاه في بادية التسلسل ولا يصل الى مقصوده
 ابدا فيغوى طول عمره ويبحث بالباطل ويدحض
 به الحق فيغلب على مزاجه مرة صفراء الجمل فيجد
 طعم شهيد الحق ثمرا ونسبته عليه الحق باطل
 فلا يرى الحق حقا ولا باطلا وطبع الله على
 قلبه وسمعه وبصره غشاوة وله عذاب اليم واما
 ينشأ هذه الحالة للايمان من الانس بنزهات
 الملائكة والالاف من خرافات الفلاسفة اذا
 لطيفة سراقه وباجله الايمان هداية ونور
 من الرحمن ولذا قال جل جلاله بمنون عليك ان
 اسلموا قل لا اتمنوا على اسلامكم بل الله بمن عليكم
 ان هداكم للايمان وقال غر وعلا يهدي الله للنور

يؤمن انزول الله
 دو حصل كثر
 منه جيران شدة ويكرهون
 كثر
 وحسن يكرهون انما يبين
 اسما كثر

من يشاء والحاصل ان المعتبر في الايمان الشرع هو
 الجزم والاذعان وله اسباب مختلفة والكشف
 والتعلم والاستدلال والصائبة هو حصول الحق
 باى طريق اتفق والطرق الخلق بعدد انفس الخلق
الباب الخامس في بيان معرفة التوحيد وبنا
 المسائل الاصولية اقول التوحيد على ثلاثة اقسام
 توحيد الذات وهو تقي الشريك في وجوب
 الوجود **الثاني** توحيد بحسب الصفات وهو تقي
 الصفة الموجودة القائمة بذا **الثالث** توحيد
 بحسب المعبودية يعني تخصيص العبادة له جل
 جلاله والتمتع في الاستدلال على الاول قوله تعالى
 لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا والدليل على
 الثاني والثالث قوله تعالى لا تشرك بعبادة ربي
 احدا وقول امير المؤمنين صلوات الله عليه ان اول

الدين معرفة وكال معرفة التصديق وكال التصديق
به توحيد وكال توحيد الاخلاص له وكال
الاخلاص له نفى الصفات عنه بشهادة كل
صفة انها غير الموصوف وشهادة كل موصوف
انه غير الصفة فنوصف الله سبحانه فقد نفى
ومن قرنه فقد ناه ومن ناه فقد جراه ومن جراه
فقد جماله صدق ولي الله وروى محمد بن ابي احمد
عن الكاظم حين سأل عن التوحيد فقال يا با احمد
لا يتجاوز في التوحيد عما ذكره الله تعالى في كتابه
فتملك وسائر الصفات الشريفة المذكورة في القرآن
مصرحة وجوب الوجود دليل على نفى الصفات
السلبية لاستلزامها الامكان المضاد للوجوب
وباقى الاصول من النبوة والائمة والمعاد الخ
مستفاد من الكتاب العزيز والسنة النبوية والاخبار

ابعد ها واصعبها واكثرها خوف خطا ولذلك
نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الطعن فيه حيث روى انه من
على شخصين متباحثين عن مسئلة القضاء والقدر
فغضب عليهما حتى احمرت وجههما وروى
هرون بن موسى المتكبري استقرا شيخنا المفيد
قدس سرهما عن ابي عبد الله ع قال قلت لابي عبد الله ع
الطائفة استاذن لي من ابي عبد الله ع فقلت نعم
فدخلت عليه واعلمته مكانه فقال عليه السلام بعد
مبايعة علي كذا يا ابن سنان لا تاذن له على
فان الكلام والخصومات يفسد النية ويحزن الدين
وهو يخاف من الحياطة عن ابي عبيدة كذا قال
الحسين بن جعفر عليم وانا عنده اياك واصحاب الكلام
والخصومات ومحاسنهم فانهم تركوا ما امروا به
وتكلموا ما لم يأمروا به حتى تكلفوا اهل السما

يا ابا عبيدة خالط الناس باخلاصهم وزايلهم فاعلم
يا ابا عبيدة الا لا تغدر الرجل فقيها عالما حتى يعرف
لحن القول وعن جميل بن دراج قال سمعت ابا
عبد الله ع يقول متكورا هذه العصاة من شرار
من فرهم وعنده ع يملك اهل البيت الكلام
ويخبر المعلنين وروى في مواضع ان شلالة
المتكلمين وروى ابو يونس قال للصادق جعلت
فذاك اني سمعت ينهى عن الكلام ويقول ويل
لا صحاب الكلام فقال عليهم السلام ما قلت ويل لهم ان
تركوا ما اقول وذهبوا ما يقولون اقول يمكن ان
يكون هذا اشارة الى انهم تركوا التقييمات الواردة
في القرآن والاخبار النبوية والامامية صلوات الله عليهم
كما عرفت وعذروا عنها الى خيالهم الباردة المذكورة
في الكتب الكلامية قال سيد المحقق رضي الله عن

بن طائوس قدس سره مثل مشايخ المعتزلة في تعليمهم
 معرفة الصانع بمنزل شخص اراد ان يعرف غيره النام
 فقال يا هذا معرفتي يحتاج الى اسباب احدها
 لا يوجد الا في طريقك والثاني حديد صفته كذا
 وكذا والثالث حراق على هذه الصفة والرابع
 مكان خال عن شدة الهواء فاخذ هذا المسكين
 في تعليم هذه الاسباب ولو قال له في اول الحال
 ان هذا الجسم المصق الذي تشاهده هو النار التي
 يظلمها الاراح واستراح فمثل هذه المعلم حقيق
 ان يقال انه قد اضل ولا يقال انه قد هدى اذ
 عدل بالخلابة في معرفة الى تلك الطرائق الضيقة
 البعيدة وضيقت عليهم سبيل الحقيقة كما عدل من
 اراد تعريف النار المعلوم بالاضطرار الى استخراجها
 من الاجزاء اقول هذا حال الكلام الذي كان في

بالحال

اول الاسلام ولا شك انه مكان بهذه المثابة
 من البحث والمقصود فافظتك بهذه المباحث و
 المقصودات المشايعة في زماننا وليت شعري ان
 هؤلاء الجماعة هل لهم دليل عقلي او نقلي على وجوده
 او استحبابه او مجرد تقليد ووجدوا اباؤهم و
 اسلافهم على امه وانهم على انارهم لمفتدون وانهم
 يعلمون بايمان السابقين على تدوينه او
 ينكرون وهل تعرفون بايمان القوم الغافلة عنه
 او لا يعرفون فان اقروا واعترفوا فما فائدة ولا
 فكيف معاشرتهم بالطريبات مع اعتقادهم بان
 عدم المعرفة بالاصول كفر والكفر بجهنم وكيف يجوز
 اشتغال بالمباح او السنة مع استلزامها تركها
 او كيف يجوز الاشتغال بالواجب مع استلزامه
 ترك ما هو اوجب فدهم يجوزوا ويلعبوا حتى

فاظنتك

بلا قوايوهم الذي كانوا اتعدون ~~الشيء~~
 السامع في بيان حال المنطق واعلم ان نسبتة
 الى الفكر كنسبة العروض الى الشعر فكما ان
 الاسلام اذا كان له قوة شعرية ينشئه يتميز
 بين صحبته وفاسده وان لم يتعلم العروض كذلك
 من كان له قوة فكرية يتفكر ويستدل ويميز
 بين صحيحهما وناسدهما وان لم يتعلم المنطق و
 احتمال الخطا او وقوعه لا يدل على عدم كفاية
 الفطنة الانسانية للتمييز اذ قد يحصل ذلك x
 للعقلاء وعدم بذل الطاقة وايضا لو كان المنطق
 ميزا لما صدر الخطا عن المنطقيين والعنديا انه
 ناشى من عدم الرعاية ليس بقبول التماثل في النزاع
 بينهم في مد يد العقل لا يجوز انهم لا يخطئ
 في هذه المدة مع علمهم بان الحافظ مراعاة ^{نفسه}

بل السرفية ان الخطا قد يقع في المراتب ايضا وانه قد
 يكون من حيث الصورة وقد يكون من جهة
 المادة والمنطق لو سلم انه عاصم فلا يصح الاتي
 الخطا الواقع من جهة الصورة لا ما يقع من
 حيث المادة كما لا يخفى على من له علم بحاله وايضا
 لا نسلم ان وقوع الخطا وعدم كفاية الفطنة
 يستلزمان الاحتياج الى تعليم بل اللازم هو لا
 التمييز وهو اهم منه اذ قد يحصل التمييز من المعلم
 كما يشاهدان كثيرا ما يغلط الانسان في فكره فاذا
 عرضه على غيره نهى ويشير الى موضع الخطا •
 فلا تقرب وناهيك بسداد ليدل على عدم فائده
 اذ لو كان له نفع لما صدر مثل هذا الخطا العظيم منهم
 في استدلالهم هذا على وجوب تعليمه مع كمال اهتمام
 واجتماعهم عليه وبما يحمله لو سلم فائدة نهى اكتساب

احتياج

تصور او تحصيل تصديق به وانت تعلم ان الاول
 اما كله بدیهی او بعضه فعلى الاول لا حاجة
 الى القسم الاول منه وهو ما حشا التصورات
 التي يهيم منها الكبير ويشيب عنها الصغير ^{على}
 تقدير الثاني يجب على المستدل ان يثبت ولا
 ان بعض التصورات الواجب عليها اكتسابه نظري
 لا يمكن حصوله لا بقلبه اذ بدونه لا
 يلزم تعلمه مجازا ان يكون جميع التصورات التي
 يجب علينا تحصيله في المسائل الشرعية او الحكمة
 من القسم الاول البدیهی و ^{فان كان}
 كله بدیهی فذلك لا حاجة لنا الى تعلمه أصلا
 وان كان الكل نظريا فيحتاج الى مخرج اخر في هو
 المحتاج اليه لا المنطق وان كان ببعضها فكا
 يكفي بدیهة لتحصيل نظرية يحتمل ان يكون كافيا

ظ
الا

ظ
والحاصل

لتحصيل الاحكام الشرعية والتصديقات الدينية
 فيجب عليه ان يثبت ان بعض القضايا الشرعية هـ
 مرفوف على بعض مسائل النظرية منه اذ بدون ^{لك}
 لا يثبت المقصود لقيام الاحتمال المذكور بل الواقع
 ليس الا هو لما يشاهد ان كثيرا من العلوم النظرية
 والصنایع الخريجة الفكرية الدقيقة يحصل بالفكر
 والاستدلال او التعليم لمن لم يخطر بباله المنطق
 ومنع هذا المكابرة والقول بان الدليل وان لم
 يدل على وجوبه فلا شك في استحبابه باطل لانك
 عالم بان الواجب لو كان موجبا لغوات ما هو آف
 منه حراما فكيف الحال في المستحب والمباح فلو
 شكنا عن القول بجرمته ما سكتوا عن الاستحباب
 حتى يسكت كلنا عما سكت الله عنه ^ب والحاصل ان
 الدال والمدلول تصوران او تصديقان لعدم

امكان اكتساب التصور من التصديق والعكس
 على معتقدهم ولا شك في ان دلالة التصور على
 تصور موقوف على العلاقة ولا يخفى ان النسبة
 والعلاقة قد كما ان تحقيقها موقوف على تحقيق الطرفين
 كذلك العلم بهما لا يتحقق بدون العلم بالطرفين و
 لذلك ذلك المحققون الى ان اكتساب التصور من
 تصورا اخر عبارة عن الالتفات به واستحضار
 حصول ما يدل عليه واما حصول صورة تتجدد
 غير حاصلة فلا يكون الا بالبدئية او التعليم
 او الخدس او الالهام وامثالها ولا يتصور حصوله
 بطريق الفكر والنظر المصطلحين شهد الوجدان و
 سلامة الفطنة والبراهين المذكورة في الكتب
 الحكيمة واما التصديقا فطريق الاستدلال
 بها منحصر في طرف اربعة الاول القياس الثنائي

بالعلامة

ذهب

و

وحاصله ان من علم بجزء من شئ لم يعلم بشئ اخر
 الملزوم وهذا امر بدوي لا يشك منه عاقل
 الثاني الافتراض ومراتبه اربعة فالشكل الاول
 منه بدوي لكل عاقل والثلاثة الباقية مختلفة
 باختلاف مراتب العقول واكثر ضدها يرجع الى
 الشكل الاول والذي لا يرجع اليه فلا حصل بعض
 عدم الحاجة اليه ومن يدعيها فغلبه البيان و
 لا يتوهم ان ما ذكرناه عدم امكن لاكتساب التصور
 جازم الافتراض اذ الفرق حاصل لان الاضمر
 الاكبر معلوم بعلم التصوري فاذا دخلنا ^{سط} الاول
 بينهما حصل ظن او جزم بتلك النسبة بعينها
 فالمعلوم واحد في كلي الحالين بخلاف التصور اذ
 لو كان المطلوب متصورا فهو حاصل والا فلا
 يتصور تلك طلب لا سيما له طلبا محصورا مطلقا

كل

واختلافها بحجة مجرد كلام لا اصل له اذا
 المط من هه حيث هو مط لا يقبل الاختلاف
 تام ولا تستعمل فان الجملة من الشيطان و
 بالجملة حصول العلم بالنتيجة عند العلم بالمقدمتين
 معلوم بالبداهة واما بطريق التوليد واما بطريق
 اللزوم واما بطريق الاقضية من المبدء الفعيل
 وفي هب الى كل طائفة وقال بعض العلماء
 ان النتيجة كانت معلومة لكن بعلم اجمالي و
 قابلية ادخال الاوسط بين الاصغر والاكبر هو
 ان الجمل قصير مفصلة والمبهم معين ومثل برؤية
 سواد العسكر من بعيد فان هذه الروية لكل
 واحد واحد من افرادة لكن لا على وجه التحيز
 التميز والتعيين فاذا قربت منه فقد يميز كل واحد
 منه ولذلك اذا حكمت بان كل انسان حيوان فقد

حكمت بان زيد مثله حكم الزيد عن العروا متا
 الاستقرار واما الاستدلال بحال الجزئيات على
 حال الكلي بحصول العلم منه فربما احدثيات
 والمقاربات التي قسم من البديهيات وهو
 قليل الوقوع والمسائل الشرعية واما التمثيل الذ
 يسمى بالقياس فهو استدلال بحال جزئي على
 جزئي اخر فان كانت العلة منصوصة او ظاهرة
 فالاستدلال به بدوي كالاستدلال بالشكل الاول
 والا فالعمل به مردود اذا قل من قاس بالمليس
 على هذا اجماع الامامية فظهر ان التصورات
 لا فائدة منها واما التصديقات فاكثرها بديهية
 والباقي غير محتاج اليه المنطق فالاستدلال بتعلمه
 ليس الا مجرد التقليد واتباع اثار السلف فاخت
 لنفسك لا يبدلك لئلا تملك القسم الثاني

فرب

ي

بتعلم

في الفرع وفيه ابواب الاربعة بقسميها وهي
على المشهور ينقسم على اربعة اقسام عبادات
ومعاملات واثباتا وسياسة لانه اما ان يشترط
في حخته النية والغربة او لا الاول هو العبادات
والثاني اما ان يعتبر فيه الصيغة ام لا الثاني
السياسة التي تسمى بالاحكام والاول اما ان يكون
فيه بصيغة الواحدة ام لا الاول الاثباتات
والثاني العقود والمعاملات وكل من الاقسام
الاربعة ايضا على اربعة اقسام ضروري واجتماعي
ومنتصوص وهذه الثلاثة تسمى بالقطعيات
والرابع وهو ما لا يكون عليه دليل قطعي يسمى
بالاجتهادات وبعض المسائل ذو غايتين و
ذو جهتين كاجتهاد من جهة داخلية في القبايل
ومن جهة داخلية في السياسة وكذا الامرياء

المعروف والنهي عن المنكر وغاية هذه الاقسام ثمانية
خسة حفظ النفس والعقل والدين والنسب
والمال هكذا قرره الاصحاب رحمهم الله واذا
عرفت اقسام المسائل الشرعية الفرعية وغايتها
وفادتها فاعلم ان المكلف بما الان لا يخرج
عن عمدة التكليف الا بالاجتهاد او التقليد فلا
بد من تحقيقها وتبينها للتيين طريق براءة
الذمة والخروج من العمدة في تعيين الاجتهاد
ويقنن ما هو المراد اقول هو لغة احتمال
التعب والمشقة وفي الشرع تارة يطلق على ملكة
وقوة بقدر صاحبها على الاستنباط الاحكام
الشرعية الفرعية عن الادلة التفضيلية والمراد
بالاستنباط هو الاستدلال ومرجعه الى امرين
فهم المدلولات ومعرفة الروايات ومنات الاول على

سببين ^١ قبح بذكره قد عرفت انها نظرية والثاني
 العلم بالعلاقة بين الدال والمدلول كالوضع في
 الدلالة اللفظية وبكاللزم في الدلالة العقلية
 فكل مكلف مجتهد بالمعنى الاول اذ كلهم ذو بصيرة
 وصاحب قوة فكرية فكل من نظر الى الايات
 والاحاديث يعقد فهم المفهم منها احكام شرعية
 غير منصوصة ولا ضرورية ولا اجماعية فهو
 مجتهد كما قال الصادق عليه السلام كل من نظر الى حلالنا و
 حرامنا وعرف احكامنا فأتخذوه قاضيا فاقا
 جعلته عليكم قاضيا ولا شك ان كل قاض
 مجتهد كما سيجي فالناظر هذا مجتهد ولايات
 والاحاديث دليل والنظر فيها مع فهم الاحكام
 اجتهاد واستدلال ولا يعتبر في مفهومه
 الاصطلاحي ثقب ومشفقة كما يعتبر في مفهومه

يعتدل

هذا هو
 المجتهد

اللغوي فقد ظهر انه عبارة عن الفكر والنظر في الادلة
 الشرعية التي لا يكون عليها دليل قاطع لتحصيل
 ظن بحكم شرعي فرعي وهذا هو المستفاد من
 الاحاديث بل مستفاد منها يكون اعم ما قرنا
 لانه شامل لفهم المخصوصا بانه استفراغ الفقيه
 وسعه في تحصيل ظن بحكم شرعي لا اصله في
 الشرع اذ لو فسر الفقيه الواقع في التعريف با
 المجتهد يكون دوريا وان فسرنا الناظر في الادلة
 الشرعية مطلقا فهو راجع الى ما فهمناه وان فسر
 صار بمعنى اخر فغنى المعنى البيان وهذا التعريف
 الصادر من صار منشا التوهم ان لم يكن فيهما
 ولا مجتهدا لا يعتبر نظرا ولا فكريا واستنباط
 الاحكام وانت خبير بان التوهم ان مرادها
 المجتهد هو صاحب القوة الفكرية والملكة الاستدلالية

لية

فقد عرفت انها طبيعية لان انسان وان كان مراد
 به المجتهد بالمعنى الثانى اى المستدل المستنقذ ^{حكام}
 بالفعل فيشكل بالمرتبة الاولى من الاستدلال
 والاجتهاد فظهر ان المكلف اثنان عالم وفاد
 على فهم الاحكام وعاجز عنه كالعوام ومن عرف
 غير في غير العلوم الدينية الشرعية والضابط
 في القدر المعبر منها بما يتمكن به من فهم بعض
 الاحكام وحصول هذه المرتبة في غاية السهولة
 ولذا ترى ان بعض العلماء كالحليين حكوا ^{جوابه}
 العيني على كافتا المكلفين **الرسالة** الثالث
 في احكامه اتفقت كافة الاصحاب على وجوبه
 على كافة المكلفين من الذكور والاناث والحر ^{حرار}
 والعبيد والذكي والبليد فسلامة العقل ^{هذه}
 على انه لا بد ان يكون امرا واضحا بيضا لا استحالة

فصلان

ط
عمر

التكليف بالنبههم او الخفة غير المبين سيما مثل هذا
 التكليف العام الشامل لجميع المكلفين وانجزم
 بوجوبه مع الجهل بمفهوميته غير معقول وان
 لا بد ان يكون امرا سهلا ييسر الوصول اليه
 لكل من كلف به ويتسوطا فهم لاستحالة
 التكليف بالايطان والقول بان الواجب ^{ويقوى}
 هو السبيل لا الوصول جد الى غير مستحسن
 ثم اعلم باعتبار العلوم الثلاثة التي عدوها
 من شرائط وهي الاصول والعقيدة والرجاء
 على ثلاثة اقسام الاجتهاد فيها كلها او في بعضها
 والتقليد الباقى والتقليد في الكل ولا شك
 ان المرتبة الاولى ساقطة عن مجاز التقليد
 في العقيدة والرجال بالاتفاق واما الاصول فلا
 شك في سقوطها بحال القياس والرأى و

الاستحسان وامثالها عنا وحكم المسائل التي
داخلة في العربية حكمها وكثير ما حثنا لا
طائل تحتمها والقدر الضروري كما لا طلاق
والتقييد وطريق العمل والتخلص عن تعارض
الامارات ذكرهم الاصحاب في الكتب الفقهية
الاستدلالية بحيث لا مزيد عليه فالحكم ^{جواب}
تعلم هذا العلم محتاج الى دليل وبيان بل الظ
ان اشتراط تعلم العربية بعد فهم المراد من
الكتاب والسنة بطريق آخر ايعم محتاج
الى دليل وكذا الحال في اشتراط تعلم احوال
الرواة بعد ما قسم الاحاديث الاحكامية
ورقت على ترتيب المسائل الفقهية والاصحاب
ذكرها الاحاديث باسم الصحيح والحسن و
غيرها حيث قالوا في صحيحة فلان او حسنة

فلان وهكذا ولذا قال بعض المحققين فلم يبق
لاحد من تاخر عنهم من البحث والتفتيش الا
الاطلاع على ما قرروه والفكر فيها القوه انتهى
قال في الذكرى ان الاجتهاد في هذا الوقت ^{ال}
مند فيما قبله من الاوقات لان السلف رحمهم الله
فكفونا مؤنته بكلامهم وكدرهم وجمعهم السنة
والاخبار وتقدر عليهم وغير ذلك انتهى واقول
انه في زماننا اسهل منه في زمان ^{الله} تحصيل رحمة
لزيادة سعيه وسعى من بعده في تسجيده وتبديده
وطريق العمل به ولو بين لنا عن هذه المرتبة
التي ذكرنا فلا شك في كفاية معرفة جانب من
العلوم الثلاثة ولا يحتاج الى الاجتهاد فيها
بالاجماع ولا المهارة والمعرفة التامة لعدم
ضبطها اذ فرق دني علم عليم والرجوع الى العرف

في مثال هذه الامتهات من المفهومات و
المسائل غير معقول لاختلاف العرف ولزوم
الرجوع الى البصالة من غير ضرورة
الرابع في جواز التجربة في الاجتهاد اما بالنظر
الى القوة الاستدلالية فمعنى انها بالشدة
والضعف والزيادة والنقصان سواء كانت
فطرية او كسبية واما بالنسبة الى معناه
الآخر فمعنى انها اذا فرض حصول جميع ما يتوقف
عليه الحكم جاز الاستدلال عليه والاجتهاد
فيه ولا يحتاج الى الاطلاع بل لا يلزم الاحكام
الآخر ولا شك في صحة هذين المعنيين بل
في وقوعهما فالقول بان لا يحتمل ان يكون الاستدلال
معلق بشئ آخر باطل لان المفروض حصول
جميع ما يتوقف عليه مع ان الاحتمال هنا لا

يقدر في الاجتهاد اذ مناطه على الامارات فلو
كان الاحتمال مانعا له لاشد بآية بل الحق ان
الواقع منه ليس الا التجربة اذ الاطلاع على
ما خد جميع الاحكام الجزئية عسى ان يكون
من المحالات العادية ولذا يشاهدان مثل
المحقق والعلامة قد مرهما يتوقفان في كثير
من الاحكام والناس في ان اراد ان الملكة المعبرة
فيه لا يقبل الشدة والضعف فلا فائدة لوجوب
وان اراد الاجتهاد في بعض الاحكام مع حصول
جميع اسبابه غير جاز للاحتمال المذكور فقد
عرفت بطلانه فلا يفيد وان اراد ان اقلها
هو الواجب حقيقة الاجتهاد من القوة و
الملكة الاستدلالية لا يقبل الزيادة والنقصان
فلا تنازع احد الا ان مرادنا بالتجربة غير

هذا المعنى لما يتناوها يدل على التجربة من الاخبار
والروايات ما رواه سالم بن مكرم الحال وهو
قولا بي عبدا لله ع اياكم ان تحاكم بعضكم بعضا
الى اهل الجور ولكن انظروا الى رجل منكم يعلم شيئا
من قضايانا فا جعلوه بينكم فاني قد جعلته قاضيا
فتحاكموا اليه وكذا يدل عليه حديث عمر بن الخطاب
السابق اقول يستفاد من خبر احوال احكام خمسة
الاول تجرى الاجتهاد لمكان قوله ع شيئا وهو
ثبوت الثاني اشتراط الذكورية في القاضى للفظه
الرجل الثالث كونه اماميا لقوله ع منكم اربع
كونه مجتهدا لقوله يعلم شيئا اذا المقلد لا يسمى عالما
بالاحكام الخامس كونه نائبا للامام عليه السلام لقوله
جعلته عليكم قاضيا ^{الخامس} بيان
كيفية الاستدلال اقول الدليل قد يطلق على من

التوسل على مطلوب خبري وقد يطلق على مقدم
موصول الى مقدمة اخرى وهو عقل ونقل
فالاول ما لا يكون للنقل فيه مدخل كقولنا هـ
العالم متغير وكل متغير حادث والثاني بالنقل
مدخل فيه لورخص المقدمات بالقرينة النقلية
فالتقليد المرفق قد يوجب تخوفا تارك ما مورده
عاض لقوله عا فنعصيت امرى وكل عاص
يستحق العقاب لقوله عا ومن يعص الله ورسوله
فان له اجره والمركب منهما محذوران التارك للمأمور
وكل تارك للمأمور عاص واذا عرفت الدليل
فاعلم ان الاستدلال لغة ذكر الدليل او طلبه و
عرفا فعنا هو الفكر والنظر وقربت منهما وقد
مرارا انها طبعيان للانسان وقد يفسران
بانهما ملا حظة العقول له ويحصل المجهول

قال بعض العلماء ان الادلة العقلية في الاحكام
 الشرعية الفرعية قليلة جدا بل هي مختصة في
 البراءة الاصلية والاستصحاب والقياس
 والظاهر ان التخرج وهو مقدمة الحكم من منطق
 الى مسكوت عنه ضرب من القياس الجلي كما يقال
 ضربا لو الدين حرام لان اقبح ما حرام وقد يسمى
 بالتنبيه بالا وفي على الاعلى وكذا اتحاد طريق
 المسكتين قياس جلي ايضا ثم اعلم ان المسائل
 الاجتماعية عندنا قليلة جدا اذ ليس كل
 الخلافيات منها لان سببا لاختلاف اكثر اختلاف
 النصوص وقد علم ان المنصوصات لا يسمى
 اجتماعية فطريق معرفة الاحكام التي لا يكون
 ضرورية ان يراجع او لا الى الكتب الفقهية
 فاذا ذكرنا هذه الاجماع فهو اجماع عي والاختلاف

فيه فلا بد بزمه الى اصله وما خذه فان ثبت
 حكمه من الكتاب العزيز فطريق النص وبطريق الا
 فهو المراد والا فراجع الى السنة النبوية
 او الامامية عليهم السلام ولا فرق بينهما الا بان السنة
 النبوية يعمل باقتسامها الثلاثة من القول والفعل
 والتقريب مطلقا لعدم جواز التقيية على النبي صلى
 وآله وسلم والسنة الامامية في فرق بين حال التقيية و
 غيرها لوجوبها عليهم عليهم السلام فان وجدا حكمها
 صريحا فهو المراد والا فقد يستتبطه ويستخرج
 بضرب من العمل لما روى زرارة وابو بصير في
 الصحيح عن الباقر والصادق عدا انهما قال لا علينا
 ان يلقى اليكم الامول وعليكم ان تفرعوا ولو لم يوج
 الحكم في الكتب ولا في السنة لا صريحا ولا بالاجماع
 والتفريع فراجع الى ادلة العقل من براءة الذمة

والاصل والاستصحاب وهذا التفصيل والترتيب
 مستفاد من الخبر المستفيض الشايع بين الامة
 من ان النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذ القضاة الى اليمن
 قال لهم يحكم بامرنا عاذ بكتاب الله ثم قال
 فان لم يجد فيه قال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان
 لم يجد فيها قال باجماع ابي فظهر ما تلونا عليك
 ان الاجتهاد علينا ببركة المعصومين صلوات الله
 عليهم والعلما الماضيين في غاية السهولة لكثرة
 الفتاوى والاحكام المنقولة المروية عنهم و
 ان لم يوجد يصح ما فيستخرج من الفتاوى الكلية
 المأخوذة عنهم والاكتفاء بالبراءة الاصلية و
 الاستصحاب وما طريقان واضحان في غاية
 السهولة وما يدل على كثرة الاحكام والفتاوى
 المستفاد عن الاخبار انه نقل الثقات ان ابا عبد الله

الحكم

جعفر بن محمد الصادق صلوات الله عليهم ما كتب من اجوبة
 مسائله اربعة مئة مصنف لا ربيعة مصنف وروى
 من رجاله المعروفين اربعة مئة رجل من اهل العراق
 والحجاز وخراسان والسيام وكذا عن مولانا الباقر
 وحدثت منهما الكاظم وكذا سائر الائمة صلوات الله عليهم
 ينقل عنهم الاحكام وان كان بعضهم اكثر من بعض
 قال في الذكر لا يقال في اين وقع الاختلاف العظيم
 بين الفقهاء الامامية اذ كان نقلهم عن المعصومين
 وفقرهم عن المطهرين لا نأخذ بقول محل الخلاف
 اما من المسائل المنصوصة او ما فرعه العلماء و
 السبب الباقي اختلاف الانظار وفتاويها كما
 هو بين سائر علماء الامة واما الاول فمسببة ^{اختلاف}
 الروايات ظاهرا وقلنا وجد فيه الشايع بجميع
 شروطه وقد كانت الائمة عليهم السلام في ذم تقية و

واستناد وقوة محال فيهم فكثيرا ما يجبرون السائل
على وفق معتقده او معتقد بعض الحاضرين او بعض
من عساه يصل اليه من المعاندين او يكون عابها
مقصورا على سببه او قضية في واقعه مختصة
بها او استنباه بعض العقلة عنهم او من الوسيط
بيننا وبينهم كما وقع في الاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم مع ان
زمان معظم الائمة عليهم السلام اطول الزمان الذي
ايسر منه الاسلام ووقع فيه النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
وكان الرواية بينهم اكثر عدد افيهم بالخلدان الى
اشيئ اقول قد ظهر وتبين بما نقلنا وقلونا ان خلاصة
الاستدلال والاجتهاد وعلى الاحكام الشرعية
عندنا اما توفيق بين الروايات المختلفة على وجه المظهر
المذكور في كتب الاصولية والفروعية وغيرها
كلاستبصار هذه الكلفة قد كفونا مؤنتها لا

اصحابنا رحمهم الله بحيث لم يبق لنا عمل بعد توفيقهم
وعملهم فهذا حال التوفيق واما رد فرع الى ال
وهو عبارة عن استنباط حكم جزئي من قاعدة
كلية وهو في غاية السهولة ايضا واما تمسك
ببراهن اصلية او استصحاب وهما اظهر واسهل
من الكل والله ولي التوفيق وبالله ازمة التحقيق
السادس في الفرق بين المجتهد والمفتي والقاضي اقول المستدل على الاحكام
الشرعية الفرعية يسمى مجتهدا وباعتبار الاعلام
والاخبار المفتي يسمى مفتيا وباعتبار الحكم و
الامر والالزام بالاحكام يسمى قاضيا ولا
يشترط العدالة في الاجتهاد بل يشترط في الفتوى
والقضاء ويعتبر الذكورية في القاضي دونها قال
بعض الفقهاء ولو عرفنا المفتي من نفسه انه غير

بوصف بالعدالة لم يعم ان يعني غيره وحرم
عليه ذلك وكان يقتواه ما نزل وما لا يصح لذلك
الغير ان يستفيد مع علمه بحاله انتهى فيجب
هذه الشرايط المذكورة صائر المجتهد اعم
مطلقا منها والقاضي اخص مطلقا منهما ثم
اعلم ان الفتوى من باب الخبر والحكم والقضاء
من باب الاستفتاء والاول جاري في جميع اقسام
الشروعات سوى الضرورات ^{اجتهاد} بل المخصوصة
والاجتهاد على المصطلح المشهور والقضاء
مختص بالحكمات والسياسات ورفع الخصومات
والظاهر ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من
قسم العباداة ولا يخفى بالباقي بل يجب على جميع
المكلفين قال بعض الفقهاء يجنب على المفتي اذا
لم يكن عادلا اصلاح بلطنه ليكون موصوفا

بالعدالة ويسقط بوجوه الوجوب الكفاية عنه
وعن اهل بلد ومنطلق من قاربهم من البلاد التي
يمكن استفتائهم به وبغيره لقربه اذ لو بقي على حاله
من غير اصلاح باطنه لم يكن وجوده ممقطا
لواجب لا عنه ولا عن غيره **باب** السابع
في عدم جواز خلو الزمان عن المجتهد وان الشريعة
لا بد لها من حافظ وناصر في تبليغ الاحكام الى
المكلفين ولذلك نصب النبي صلواته عليهم لم
لتبليغ الاحكام وحفظ الاسلام الى ان ينتمى
الامر الى صاحب الزمان الامر ملوات عليه ^{فتحت}
المصلحة الالهية والحكمة الالهية اختفائه عليهم
نصب ناياب بعدنا بالتوسط بينه وبين الرعايا
في تبليغ الحكم ثم اشرافا بانقراض العلم اخرهم وهو
على ابن محمد السمرى ما نقطعت الواسطة وتعذت

الخفية ور

الرجوع اليه على علم فلا بد من عارف عادل
ظاهر يرجع الناس اليه في الاحكام الشرعية
والحكم الالهية في ذم الغيبة والا لا تختلف
الاحكام الشرعية وتعطلت احكام الالهية
لانك قد عرفت ان الشريعة والدين معا عبارة
المسائل والضديقات فلا يبقى ظاهرا بدون
من يظلم لان بقاء العلم بدون العلم والحكم
بدون الحكم غير معقول ولا يجوز ان يكون المرجع
مقتدا للاحتياج الناس الى الاحكام كحادثة التجدد
التي لم يذكرها احدهما السابقين ولا احتياج الناس
الى الحكم والمفتي ولا يجوز له الحكم والفتوى بالاجماع
قال بعض المحققين وجودا للمفتي من ضروريات
الدين وتام شرائط التكليف فلا يجوز خلل الزمان
عنه فلو خلل بلد منه وجب عليهم التفرق الى بلد كلهم

الحكم 2

فيما تحصيل الشرايط على الكفاية لمصفون قوله
فلا بد من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين
او جبا النور على طائفة غير معينة فيجب النور على
الكل حتى يحصل منهم من يقوم بذلك فيسقط
به الوجوب عن الباقيين ولا يجوز لهم الاستغناء
عن ذلك بشئ من العبادات ولا غيرها الا
بقدر تحصيل الناس الضروري لا غير ولوم يفعلوا
ذلك كان الكل ماثوما مخاطبا اذ لا يجوز لهم صرف
شئ من الزمان في غير ذلك واما خلوج جميع البلاد
عنه فغير جائز عندنا لاستلزامه رفع التكاليف
وفسق جميع الامة وخروجهم عن العدالة اجمع
ويستلزم رفع لشئ من احكام الدين انتهى و
اقول كان العقل والنقل دل على وجود المجتهد
لذلك الاخبار والافان والحكمة والمصلحة يدل على

وجوده وظهوره في قطر من الاقطار وكل بلد من
البلدان فكل زمان واوان والمنكر مكابلا يلتفت اليه
والله اعلم بسراير الامور **النام** في ان ادلة
الفقه عندنا انه لذي التحقيق لان القياس غير معتبر
بالنقص عن الامة الهدى صلوات الله عليهم ولان منا
الشرع على الجمع في الحكم بين المتماثلين والتفريق بين
المتماثلين ولان كثير من احكام الشرع تعبدى
باستنباط علة الحكم عن غيرمكن وهذا باصول
الاشعرى وافق لان افعال الله سبحانه عندهم غير معلقة
والعقل بمنزلة الحكم والحسن والتبع شرعيان بالقياس
على اصولهم ترك القياس ايضا لان اول قاسن ليس
والحق ان الاجماع ايضا ليس بحجة على حدة قال العلامة
في التمهيد الاجماع انما هو حجة عندنا لاشتراكه على
قولا المعصوم فكل جماعة قلت او كثرت وكان قول الامام

بالاغراض

في جملة قولهم فاجماعنا حجة للاجل الاجماع انتهى
اقول ولا بد من القطع بدخوله عليهم ولا يكتفى الظن
قال في معتبر الاجماع حجة بانقضاء المعصوم فلو خلا
المائة عنه عليهم لم يكن قولهم حجة فلم تعتبر ثم يحكم
فندعى الاجماع بانفاق الحسنة والعشرة مع جهالة
الباقين لاعم العلم القطع بدخوله على انتهى اقول
فظهر ان دخول الامام جزء من مفهومه وباصدقه
فيجب ان يعرف بالتعريف الذي يعرفون به العامة
لانه يصدق على اجماعنا وحيث كان دخول الامام
جزءا من مفهومه فالعلم به موقوف على العلم بدخوله
فلو عكس لارغم اذا علم دخوله في جماعة ثم علم
انقائهم على قول يعلم منه قوله لا بدخوله فالايجا
كانت من قول المعصوم لامن دخوله فهو الحقيقة
طريق مخصوص الى السنة كالرواية والكتابة

لم يحتج ر

ع

والسمع فليس حجة براسه كيف ولو عدا المال
على حجة حجة لما انحصر الادلة في خمسة
او اربعة او ثلاثة وعلى اى حال لا يقصد منه
في زماننا الا المعقول بخبر الواحد وحكمه
حكه في افادة الظن بل نقل الاجماع ^{الاجماع} اضعف
لانه خبر عن امر مستبعد جدا ولو فرض ان
الاجماع نفسه يوجد العلم به يتحقق فهو
حجة على العالم به لا غير كالعلم التارى فانه
حجة للعلم فقط وبالنسبة الى الغير فنقول وقد
عرفنا انه لا يفيد الا الظن فاستثمر ان الاجماع ^{مطلقا}
من الادلة القطعية لا اصل له والدليل منحص
في الكتاب لا كله بل بعضه وهو قريب من خمسة
اية والسنة النبوية والامامية على الوجه ^{المقرر}
في الكتب الاصولية والفقهية الاستدلالية والثنا

في ثلاثة او اربعة
او خمسة صح

دلالة العقل وحيث بطل القياس انحصر براسة
الاصولية والاستصحاب فلا بد من معرفة الادلة
الثلاثة وكيفية دلالتها وقد بينما الاستصحاب
رضوان الله عليهم على وجه لا من يد عليه فانه
الثلاثة ما اخذ الاحكام من منزلة المادة ومعرفة
في العلوم بمنزلة الشرايط المعبرة من قبل الفاعل
التاسع في ذكر العلوم التي ذكرها العلماء
وعدوها من شرايط الاجتهاد وهي تسعة
المنطق الكلام اصول الفقه متن اللغة
الحرف النحو علم الرجال الحديث التفسير
المنطق فقد علمت حاله ولا يقال ان التعريفات
اللفظية متينة بالبداهية فليقله فائدة لاننا نقول
لاننا منها من المسائل المنطقية وسند المنع اننا نحصل
للتصديق لا للتصور وقاعدتهم ان المعرفة كاسب

للتصورات لا للتصديقات وبيان ان الحاصل من
التعريف اللفظي هو التصديق دون التصور انكر
اذا سمعت غصنفا او ما فهمت معناه فالت
احدا عنه فقال هو اسد فالمحدد الحاصل هذا
امر ان احدهما الثبات الى الاسد المعلوم الثاني
التصديق به اللفظة غصنفر موضوع لما وضع
له لفظة اسد ولا نزاع ان الالتفات الى تصور حال
ليس تصور اخر فالحاصل ليس الى التصديق ولو سلم
انما منه فلا شك في بدايتها اذ كل عاقل يقتدد
على تفسير مدلول اللفظ بلفظ اخر والحوان حصول
الامر ان المذكوران هنا بالتعلم لا بالفكر بينهما يكون
بعيد فلا دخل للنطق بينهما. الكلام فالحوانه غير
مشخص ولا مستبين لان حيث الموضوع ولا من
حيث المحمول ولذا ترى بعضهم يقول موضوعه

الموجود المطلق وبعضهم يقول هو ذات التوا
وصفاته واما المحمول فلهذا المحمولات مسائل كل
علم على معتقدهم لا بد ان يكون من الاعراض الذاتية
لموضوع العلم ولو نجوس التكلف وانت خبير بان من
جمله محولات مسايله رسالة الدين واما ما لا
علمهم امثالها بنا في تكليف وتقسف يرجعان
وامثالهما الى العرض الذاتي للموضوعين المذكورين
واي علم يكون مسئلته قضية شخصية والحوان
المسمى بالكلام في هذا الزمان مسائل متفرقة من
الرياضي والطبي واللاهني وغيرها ولا شك ان
الايمان لا يتوقف عليهما ولا نزاع ان الاجتهاد لا
يتوقف على قدر زائد على الايمان المعينة صحة الصلوة
وسائر العبادات صرح بذلك العلامة قدس
في النهاية ثم قد يقال انه لا بد من مجتهد في كل زمان

قادر على دفع شبه المعاندين وكلا منا وقع
 اعتراض المخالفين وهو مجتثا خروا منا
 هنا في الاجتهاد الذي يتوقف عليه الخروج عن
 عمدة التكليف نظرا الى جميع المكلفين . اصول
 الفقه فكثير من مباحثه لا طائل تحته مثل المسائل
 المتعلقة بالتعاريف واما مسائل الكثير منها داخل
 في علوم اخرى كحكم ذلك العلم واما القياس
 هو العمدة فقد عرفت حاله وكذا يحتاج الاجماع
 وبأجله فلا يحتاج اليه من مسائله لا بد من معرفتها
 اما من كتب الاستدلال على الفروعية ومن اراد
 ان تعرف بين ما هو ضروري منه وما ليس بضروري
 فعليه بطلاعة كتيبة السلف التي فيها استدلال
 على الفروع ورد لها على الاصول ليحصل اليقينة
 في كيفية استنباط الاحكام والتمييز بين الحلال

كتب الاصول و
 اما من

والحرام **والله اعلم** بالعربية فالضابط فيها فهم معانيها
 الايات الاحكامية واحاديثها اما بحسب السليقة
 واما بالكسب باى وجه الحق وابعد الطرق
 الى هذا المطلب طريق العجم فان مناط تعليمهم وتعليم
 في العربية على المناقشات اللفظية المتعلقة بال
 الالفاظ والعبارات والتعريفات ولذلك ترىهم
 يعرفون اكثرنا غارهم في تعليمها وتعلمها ولا يحصل
 لهم قوة فهم مدلولات الالفاظ العربية بالسموالة
 والظاهر ان للمعاني والبيان دخل في معرفة لغة
 العرب مع ان اكثرهم لا يعدون من شرائط ^{اجتهاد} الا
 الرجال فلا بد من معرفتها وهي امر سهل وقد
 يقال ان بعد تقسيم الحديث الى الصحيح والحسن
 وسائر الامتياز ونقيض كل قسم فلا حاجة اليها
 والله الكتاب والسنة فلا متفرع عما لا ينشأ

المادة كما قلنا لكن الظاهر ان بعد ضبط الآيات
والاحاديث الاحكامية وتعيين الفاظها
تفسير المدلولات والبحث عن كيفية الدلالة
وتعيين ان بعض المفاهيم معتبر وبعضها غير معتبر
فلم يسن لنا عمل في هذا الزمان كما قال بعض المحققين
بعدما تفرغ المكلفين ووعيتهم في تحصيل معرفة
احكام الدين ولقد نصحك غاية النصح وثبت
لك طريق القوم غاية البيان وازحت عنك جميع
العلل فاشرب من احياء الروية واجلس على
موادهم البهيمية والبس حلل السبية واقنع
تجلس على بساط القوم ويكون من اهل الهداية
السالكين مسلك اهل الولاية انتهى
العاشق في التقليد وهو ضد الاجتهاد وقد ينس
بقبول قول الغير مطلقا وقد يفيد بقبول قول بلا

دليل ولما كان طريق معرفة الاحكام في زمن الغيبة
منحصرة الاستدلال وكان تكليف العوام به على
طريق الوجوب العيني موجبا للخروج والعلمانيين
ومستلزم الغزوات نظام العالم بهذه الشارع
في الفروع تسمية لا من بلفظه العظيم وشفقة
على العباد بكرمه العليم فقال جل جلاله فاستلوا
اهل الذكر محان كنتم لا تعلمون وعلى جوارحه معظم
الاصحاب والخلبيون حيث اوجبوا الاجتهاد
وجوباً عينياً منعوا منه مطلقاً واجواز مشروط
بامور ان لا يكون المقلد مجتهدا الثاني ان يكون
قولا المجتهد الثاني ان لا يكون المجتهد الرابع حياته
الخامس عدم العلم منه السادس عدم الاربع السابعة
المشاهدة او رواية عادل وهل يجوز العمل بالكتابة
جوزها الشهيد رحمه الله متمسكا بالعمل بكتب النبي و

الائمة صلوات الله عليهم وهو محل نظر اذ عدم
اعتبارها كاد ان يكون اجما عينا عندنا والتمسك
المذكور قياس والقول بانه من باب اتحاد ^{المستلنيين}
غير واضح والظاهر قوله تعالى فاستلوا اهل الذكر
والخير المشهور خذ العلم من افواه الرجال لقوله
عليهم ولا يعرفكم الصنفون ولا نكثانه على
تقدير التجوز من اشتراط الامن التزوير والتصحيح
وليجزم بالمدلول والظن الذي يصلح ان يكون
مناط الحكم شرعي ولا يفي في ان هذه الشروط
لا تحصل الا لمن تتبع اثار الفقهاء والعلماء ^{راهم}
وانس باصلا حاتمهم ولا فقد يخط خيط ^{العثو}
او يصل عن الطريق كالاغمى ولا ريب ان هذه
الشروط كلها للعمل بقول المفتي واما الفتوى
او الحكم به فلا يجوز ان المقلد بالاجماع قال بعض

المحققين لا يصح الفتوى للمقلد سواء قلنا حيا او ميتا
بل من سمع عارفا بمعنى صح ان يرويه لعينه وصح ^{لذلك}
الغير العمل بما يحكيه له عن المفتي اذ كان عارفا
بعدالة الراوي والمراد عنه وانه موصوفا
بشرائط الفتوى ويسمى ذلك راويا بقول المفتي
اتمى واعلم ان ثم فتاوى العلماء من ^{صعب} يجب ان يتم
من فهمها من الكتاب والسنة لوجوه الاول
ان الفاظ الكتاب مصححة مضبوطة فلا مجال
للتصحيح وكذا الاحاديث الاحكامية والثاني
ان اكثر الاحاديث جوابا لسؤال والسؤال قوية
قوية على فهم المراد الثالث ان الايات والاحاديث
الاحكامية كلها مفسرة معينة استدل بها
العلماء على الاحكام فلا يبقى لغم مدلولها
خفاء بخلاف عبارة الفقهاء فان كثيرا ما يكون ^{المفاد}

هذا المراد وهذا لا يخفى من له ادنى معرفة با
 لعلوم الشرعية من التفسير والحديث والفقه فله
 هذا الحد الامرين لازم اما الحكم باجماع كل من
 يرى فتاوى العلماء من مطالعة كتبهم وعباداتهم
 العزيز واما عدم صحة روايتهم وتبين هذه الدعوى
 مرجوع الى نهك وانضافك وانهم وانصف
 الحاد عشر في تحقيق العمل بقول
 الميت قال في الذكرى ظاهر العلماء المنع منه محتمل
 بانه لا قول له ولهذا انعقاد الاجماع مع خلافه
 ميتا وجوزه بعضهم لا طباقا للناس على النقل
 عن العلماء الماضين ولو وضع الكتب من المجتهد
 ولان كثيرا من الازمنة والامكنة يخلو عن المجتهد
 وعن التوصل عليهم فلم يقبل الرواية لزوم العسر
 واجيب بان النقل والتصنيف يعرفان طريقه

تلك

الاجتهاد من تصرفهم في الحوادث والاجماع والخلاف
 لا للتقليد ويمنع جواز الخطأ من المجتهد في زمان
 الغيبة انتموا قول قد سمعت ادلة المجوزين
 العمل بقول الميت واجوبتها فاسمع لادلة الما
 وتامل بينهما الاول نقل الاجماع على عدم جواز العمل
 بقوله الثاني انعقاد الاجماع مع خلافه ميتا
 وهذا يدل على عدم اعتبار قوله الثالث ان
 المتقلد لا يقلد الا لمن المجتهد فاذا مات مات ظنه
 الرابع هو ان الاجماع منعقد على وجوب تقليد
 الاعلم الاورع من المجتهدين والوقوف لاهل
 الزمان على الاعلم الاورع من السابقين كادان
 يكون مستعاضا عما اذا وجد الفقيه في
 مسئلة قولان لا يحتمل ^{انما} يجوز تقليد في القول
 الاخير واكثر السابقين يختلف قول الفقيه الواحد بينهما

نفس

ولا يكاد فرق القول الاول والاخير الا نادرا
فيتعذر الرجوع من هذا الوجه ايضه هذه ادلة
الطريقتين على ما وصل اليها والرد والقبول من رجوع
اليك فانظر ما ترى واقل الحق ان هنا مقامين
احدهما الفتوى والحكم بقول المبت والتاني
العمل به اما الاول فلا نزاع لاحد منا في عدم
جوازها قال العلامة لا يحل الحكم والفتوى لغير
جامع الشرايط ولا يكفيه فتوى العلماء ولا
تقليد المتقدمين فان المبت لا يحل تقليده انتهى
واما الثاني فيبعد ما مر معك ادلة التامين ودعوى
الاجماع ونقله اقول لا شك ان قولك يجوز العمل
بقول المبت مسئله شرعية فان كنت مقلدا منها
فمنجب عليك اسنادها الى مجتهد معين عا دله
اعلم من يجوز ونه كما عرفت من شرائط التقليد

اذ تقليد المبت لو لم يكن اكثر شروطا واصنف من
تقليد الحق فلا اقل من ان يكون مساويا في الشرايط
فلا يجوز العمل بمجرد الاحتمال بانه قول المجتهد
لا الاستناد الى محمول الحال بل لا بد من معرفة
الحال من حيث الاجتهاد والعدالة وكونه اعلم
واورع من مخالفه فلا يخفى على المنصف ان هذه
المعنة كاد ان يكون خارجا عن حين الامكان
العادي وان كنت مجتهدا فيها فقد خرجت عن وضع
المسئلة اذ الخلط فيما لم يوجد مجتهد هذا وقد
تبين من هذه المباحث انه لا يجوز خلط الزمان عن
المجتهد والالتصاعا الشرعية واختلت الاحكام فلا
بد في كل عصر لكل قطر من راجع الناس اليه في الفتوى
والحكم ولا يجوز للمقلد مباشرها للاجماع ولا واسطة
بينهما بالانفاق والقول بان عدول المؤمنين بغير

له

ي

ن

مقام المجتهدين قولاً اصله في الشريعة لانهم ان
كانوا عارفين بها فان كانوا مجتهدين فيكفي ذلك
ولا حاجة الى الاجتماع مع ان المفروض عدمه
وان كانوا متقليدين قد عرفت حالهم من انهم لا يجوز
لهم الحكم والفتوى بالاجماع فلا تأثير للاجماع هذا
اذ لا بد له من دليل والا فلا اعتبار به مع ان
الاصل هو العلم **الكتاب الثاني عشر**
وفيه موعظة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم
الآخر فمن من بالله فليتق الله من الجدال والخلاف
فان الاختصاصات يفسد النية ويحق الدين
فاعلم انه يجب على كل مكلف ان يسعى في تحصيل
معرفة ما كلف به اما بطريق الاستدلال وهو
المسمى بالاجتهاد واما بطريق السؤال كالسما
وتشأنا سئلوا اهل الذكوان كنتم لا تعلمون ومن لم

يكن اهلاً للاول فليكن طالباً للتحصيل من هو
اهل له واذا سمع لمن يدعى الاجتهاد وهو جاز
بلا من الناس يستفتون منه فانه يعلم له الاخذ
والاستفتاء منه بمجهد مشاهدة هذه الحالة المذ
كونه وان كان من اهل العلم والتميز فلا بأس بالمباحثة
اللطيفة المطلعة على حاله ولا يتوهم ان المجتهد
لما كان نايباً للامام عليه السلام ان من له نسب وشرف
وجاهة قياساً على نايب سلاطين الدنيا اذ القياس
باطل وهذا وهم فاسد لا اصل له في الشريعة لانه
لو اجتهد عبد من عبده لا ينعقد ويجب عليه
خدمة مولاه وان كان خائفاً ويجب على مولاه
قبول قوله في المسائل الشرعية كما يجب على السلطان
قبول شهادة من رآه العادل وان كان من
افقر الناس واحقرهم وكذا الحال في الواو في نظر

اه وجوب الاتباع في امر شرعي لا يدل على شرف المتبوع
 على التابع مطلقا ولا على تقدمه عليه من كل
 جهة ولا لجل هذا الخيال الباطل والوهم الفاسد
 كل يدعى الاجتهاد يتيهم بحجب الرياسة والتقدم
 على العامة والخاصة ولذلك صعب قبول آتاه
 على النفوس لا نقد وشن لا فقياد على البرية
 فانسد باب الاجتهاد واختل احوال العباد
 فمقط الاحكام وضاع الاسلام ولو انصف
 كل من المدعى والمنكر صاحبه من انفسهما و
 عرف قدرهما ولم يتجاوزا طورهما كان الزا
 على المنكر ترك العناد شفقة على نفسه وسائر
 العباد وشكر المدعى ان كان صادقا في دعواه
 والدار له ان كان مصيبا فيما ادعيه لانه
 سبب سقوط هذه المشقة العظمى عن غيره

الابيه ٢

ومخرج من تلك المملكة الشديدة العامة البلى
 وهذه نعمة عظيمة وشكر المنعم غنيمة ويجب على
 المدعى ايضا ترك ما لا يليق بمثاله واصلاح حاله
 وليتلفظ ويتواضع ويتزهد عن الدنيا الدنية
 كما هو عادة الصالحين والأتقياء والزهاد اذ قد
 سيرة الابنينا وشيعة الاوليا فالذي يدعى شائهم
 فاسب ان يشابههم في بعض صفاتهم واخلاقهم
 وافعالهم ويجب ان يكون ملازما للتقوى والمروءة
 اذ لا يجوز العمل بقول غير العادل فلا بد ان لا يتو
 في تحصيل الدنيا وان تجعل هذه المهنة الشريفة شركا
 ووسيلة لتخليها وفننا الله وياكم للتقوى
 فانه اهل التقوى فانه خير موفى ومعين والسك
 على افضل المرسلين والهادييين الطاهرين
 تمت الهامه في ١٩ شهر جمادى الاولى ١٣٥٠

أورد في

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من خلقه
مختلفين في الدين والخلق
والمقام والدرجة والمرتبة
والنعم والنعمة والكرامات
والجود والسخاء والكرم
والعز والجلال والكرامات
والجود والسخاء والكرم
والعز والجلال والكرامات

نحمدك يا من لا يحيا من قلوبنا بقاء ولا النسيان ولا
ونشكرك يا من لم يفرغ فوسنا عن الانقراض
عن دار البر والفضل وفضل على بنيت
الصادق بأمرك ونيلك والبلغ لآباء وحيث
والله الذي لم يمت عن الرجس من الكتاب و
جعلتم السقا على الخوض يوم يقوم الحساب
و فقول اقم عباد الله الفتي بقاء الدين
تحت العاطي بما طه الله تعالى بطفه واحسانه و
اذا قد حلقه عفرانه ان الحق ما صرف اليه
المكلف جهته ونفع الخوض فيه بله ونقد
في مدا ولتعم وارض في ما ولتفكر هو علم
الذي هو لعل الله ارجح المطالب واعلاها وانج
المحاسب واعلاها اذ بما رسته يتحصل الفوز
باتم المفاخر وبما رسته يتوصل الى النجاة
من كان يوم من بالله واليوم الآخر والى الله
المنة لم ازل منذ نشأت متشبها بآر دانه متزها
بين رياضته وغدرانته فبينما انما طرير تشف

الحمد لله الذي جعلنا من خلقه
مختلفين في الدين والخلق
والمقام والدرجة والمرتبة
والنعم والنعمة والكرامات
والجود والسخاء والكرم
والعز والجلال والكرامات
والجود والسخاء والكرم
والعز والجلال والكرامات

الحمد لله الذي جعلنا من خلقه
مختلفين في الدين والخلق
والمقام والدرجة والمرتبة
والنعم والنعمة والكرامات
والجود والسخاء والكرم
والعز والجلال والكرامات
والجود والسخاء والكرم
والعز والجلال والكرامات

الحمد لله الذي جعلنا من خلقه
مختلفين في الدين والخلق
والمقام والدرجة والمرتبة
والنعم والنعمة والكرامات
والجود والسخاء والكرم
والعز والجلال والكرامات
والجود والسخاء والكرم
والعز والجلال والكرامات

الحمد لله الذي جعلنا من خلقه
مختلفين في الدين والخلق
والمقام والدرجة والمرتبة
والنعم والنعمة والكرامات
والجود والسخاء والكرم
والعز والجلال والكرامات
والجود والسخاء والكرم
والعز والجلال والكرامات

الحمد لله الذي جعلنا من خلقه
مختلفين في الدين والخلق
والمقام والدرجة والمرتبة
والنعم والنعمة والكرامات
والجود والسخاء والكرم
والعز والجلال والكرامات
والجود والسخاء والكرم
والعز والجلال والكرامات

من رحيق حقايقه ويتنطف من ثمار دقايقه
اذ عتق سبوحه بمشالة الكبر وتحقيق تقديم
وكيفية مساحته وتكسيم خيال بخاطر ان
ارتب مقالة اذكر فيها ما قامت عليه الدلائل
الصحيحة من مقاربه وقادت اليه الحجج
منكبة اشياره وان الحج فيها الى المشهور من
اشكاله الابنية وكيفية مساحته على ما قام
عليه الدلائل الهندسية فان فقها تار فوا
عليهم اجمعين انما يستوا طريقه مساحته المكعب
وشبهه من اشكاله تسميلا على الطالبيين
وتقربا الى افهام المتبديين واما استعلام
مساحته باقى اشكاله كالمستدير والمثلث
والمعين فقد جعلوها موكولة الى القواعد
والدلائل الهندسية وقرا وردت في هذه الرسالة
من ذلك ما لا بد منه ولا غنيمة للطالب عنه
ليكون محتطا بكيفية مساحته على اختلاف
انواعه عالما بطريقه تكسيم على تباين اوقافه
سالكا في ذلك اقرب طريق وايسر دأكرامته

الحمد لله الذي جعلنا من خلقه
مختلفين في الدين والخلق
والمقام والدرجة والمرتبة
والنعم والنعمة والكرامات
والجود والسخاء والكرم
والعز والجلال والكرامات
والجود والسخاء والكرم
والعز والجلال والكرامات

الحمد لله الذي جعلنا من خلقه
مختلفين في الدين والخلق
والمقام والدرجة والمرتبة
والنعم والنعمة والكرامات
والجود والسخاء والكرم
والعز والجلال والكرامات
والجود والسخاء والكرم
والعز والجلال والكرامات

وجه وانهم مثله لما عساه يحتاج الى المثال
 على حسب ما افضاه الحال مع تشقت البالد
 بمقاسات امور تحدث في الطبع كلالا وتورث
 النفس من الحق ملالا ولما كان خير ختامها وبرق
 ازهارها من اكماها جيت ان ينمو قودرها
 ويلوح على سماء العزيرها فوسمها باسم
 من سم باسمه روسا متاير في الافاق وسما
 في سماء السمق على سهر الملك بالارث والاحتيا
 فخرج ظلم الظلم عن بساط البسيطه بكواكب
 مواكبه وفيل غمام الضوم بغايب الهاربين
 سواهب مواهبه الملك الذي مسمى مطلبه
 تشييد قواعده شرايع الاسلام على قانون ابائه
 الظاهرين و نهاية مقاصد احياء علوم
 الدين بالارشاد والهداية الى منهاج الامة
 المعصومين وقصارى شئته كشف الغد عن
 الامة بايضاح نبح الحق واليقين وغاية يقينه
 تجرير مسالك الهالكين عن اهل الخلافة اجمعين
 اعظم ملوك الارض سنانا واعلام مشرلا ومكانا

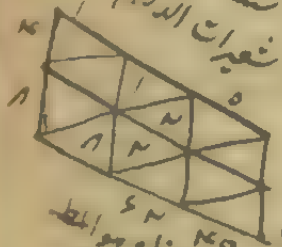
واشملهم عدلا واحسانا الذي تفتح اعالم الخوا
 بتقيل سدة بابيه ويطلع اكابر السلاطين تعفير
 الوجوه على تراب اعتابه السلطان بن المطهر
 بن السلطان ابو المظفر شاه طهماسب بهادر
 خلد الله سلطانه على مفارق العالمين نخل
 سلطنته القاهر وسيد لا علة معاه
 الدين اركان دولته الباهر ما توالى الاعضا
 والشهود وتقايت الاعوام والدهور ومن الله
 اسئل حسن التوفيق واصا به الحق بالتحقيق
 قد يعرف الكثر بانه ما بلغ تكسيره بانه
 مستوى لخلق اثنين واربعين وسبعة اثمان
 او بانه ما لا ينفع لا يرد عليه من النجاسة مالم
 يغير احدا وصافه ان قلت يرد على الثاني ماء
 الاستنجاء عند من لا يقول بانه عفن وما عفن
 عند السيد المرتضى وابنا عده وما عفن على الولوج
 عند الشيخ قلت قد قدينا في التعريف بما يرد
 عليه وكل من هذه الثلاثة يرد هو على النجاسة
 لانها ترد عليه نعم يرد عليه الماء الجاري

والوجه الاول في النجاسة
 وروى ما اذا شقها وما عفن
 على يديها من النجاسة
 قد نزل في النجاسة وروى
 من النجاسة

ولو جعل الماء في النجاسة
 وروى ما اذا شقها وما عفن
 على يديها من النجاسة
 قد نزل في النجاسة وروى
 من النجاسة

في هذا الموضع
من الماء
في هذا الموضع
من الماء

في هذا الموضع
من الماء
في هذا الموضع
من الماء



في هذا الموضع
من الماء
في هذا الموضع
من الماء

منها على السنتيم ثلثة العراق والمدني والمكي
فالرطل العراقي مائة وثلاثون درهما والدرهم
سنة دوايني والداني ثمان شعيرات فالدرهم
ثمان واربعون شعيرة وحيث ان المتقال الثماني
درهم وثلاثة اسباع درهم فهو ثمان وستون
شعيرة واربعة شعيرة فالرطل العراقي احد
ولستون مثقالا فهو ستة آلاف ومائتان
واربعون شعيرة والتسعة مئذ صاع و
الاثنان وربع مد فالصاع الف ومائة وسبعون
درهما او ثمانمائة وتسعة عشر مثقالا فهو
ست وخمسون الفا ومائة وستون شعيرة
واما الرطل المدني فمائة وخمسة وستون
درهما فهو رطل ونصف بالعراقي والرطل
المكي صنف رطل العراقي حد
القالون بانفعال الماء القليل بالجاسة
الكر محددين المساحة والوزن وكل منهما
وردت الاخبار عن الائمة الاطهار صلوا الله
عليهم اما المساحة قالوا فيها اربعة

في هذا الموضع
من الماء
في هذا الموضع
من الماء

في هذا الموضع
من الماء
في هذا الموضع
من الماء

دون الكر عند من لا يشترط فيه الكرية وهم
من اكثر الاصحاب وكذا الماء في الملايد في كل طرف
من الدرع عند الشبح فيبقى ان يراد فيه مقدار
شرعا المستقيم منعا ولا يقدرح ما يرد عليه
لعدم الاحتياج اليه فصار هكذا ما مقدار
شرعا لا ينفصل بالانجاسته ما لم تفرق وقضى انه
سالم طرد او عكسا **في** مساحة الحكم
استعلام ما فيه من امثال مكعب الخط
المسوح به وايضا انه اعني امثال جسم محيط
به ستة من مربعات ذلك الخط بحيث يتوازي
كل متقابلين منها والمساحة المحيطة عنها
هناهي استعلام ما في الماء من مكعب الشبر
ايضا انه يعرف بلوغه الضاب الشري فالما
المحكوم بكبريته عند اكثر هو المنقل على اثنين
واربعين مجسما ما ياكل منها مكعب الخط الشري
واخر هو سبعة اثمان مكعب وهو معنى كون
الكرائين واربعين شبرا وسبعة اثمان منبر
سبحا الكلام الى ذكر الارطال واللاير

في هذا الموضع
من الماء
في هذا الموضع
من الماء

في هذا الموضع
من الماء

في هذا الموضع
من الماء

منه انما يقع
في بعض النسخ
في بعض النسخ

المشهور وهو ما لا بن بابويه
وباتي القيين وهو ظاهر السيد ابن طاوس
ومرج العلامة في المختلف واليه جرح بعض
محققي المتأخرين ولعله الاقوى وهو انه
سبعة وعشرون شبر كسر الاستقام
اعتبار النصف في كل من الابعاد **ثلاثة** اركان
الجيند وهو انه مائة شبر كسر **ولها** للقطب
الراوندي وهو انه ليس المراد القطب
بل الكروا يبلغ مجموع ابعاده عشرون اشبار و
نصفا واما الوزن قاله واما ثقله وبقال
من عن الراوندي من الاصحاب ثم اختلفوا
في ابادته العراقي والمذني قال الشيخان واتباعهما
على الاول والسيد المرتضى وابن بابويه على
الثاني ولم يذهب احد الى انه المكي حتى ابن
الجيند مع انه انصب بالمساحة على من جهة و
الحج من ابن بابويه كيف لم يعتبر العراقي
واعتبر المذني مع ان الكرو عنه قريب من نصفه
عند من اعتبر العراقي **القول** الاخير

في بعض النسخ
في بعض النسخ

لان الرطل المكي
صغره الرطل المكي
العراقي والراوندي
صغره الرطل المكي

في بعض النسخ
في بعض النسخ

من احوال المساحة شاذان واما الاول فمشتد
اولها ما رواه الشيخ في باب عن ابي القاسم
جعفر بن محمد بن محمد بن يعقوب عن محمد
بن يحيى عن عمن بن عيسى عن ابن مسكان
عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عن الكرو من الماء كم يكون قدده قال اذا كان
الماء ثلاثة اشبار ونصفا في مثله ثلاثة
اشبار ونصف في عمقه من الارض فذلك الكرو
من الماء ويستثنى بينهما صحيحه استعمل بن
جابر عن الصادق صلوات الله عليه قال
الكرو من الماء ثلاثة اشبار في ثلثة اشبار و
هذه ترجع على الاولى بصحة السند للطعن
في عمن بن عيسى بالوقف ولنا بدوها بما رواه
محمد بن يعقوب عن الحسن بن صالح عن ابي
عبد الله عليه السلام قال الكرو ثلاثة اشبار عرضها
في ثلثة اشبار عمقها وقد يرجح الاول عليهما با
لشهر وفيه ان الشبر مستركة والمقاوت
فيها انواع **لهذا** هذه الروايات الثابتة

في بعض النسخ
في بعض النسخ

انما قال في الجواب لا ينبغي
القول في جوابه نعمي
نعمي نعمي نعمي نعمي
من الاجابة

مشتركة بحسب الظاهر في الخلق عن بيان قدر
بعض الابعاد اما الاخير فمعيان الطول واما
الاوليان فالظاهر حملونا بينهما عن بيان العمق
واولاهما عن بيان العرض ولعله عليهم احوال
تقدير مالم يذكر من الابعاد على ما ذكر من ممالا
سياق الكلام عليه فاعني ذلك عن ذكره فالحذف
مع وجود ما يدل على المحذوف شايع ذائع
فقط بعض المحققين يحملوا الرواية الاولى عن بيان
قدر العمق وفيه نظر لان قوله عليهم في عمقه
من الارض اما حال من مثله او نعمت مثله
اشياء الذي هو يدل من مثله وعلى كلا التقديرين
فالمكسور منه هو العرض واما العمق فثبت ولولا
الحمل على هذا لكان قوله عليهم في عمقه من
الارض كلاما منقطا متما قتا وحاشا مثله
عن التلطف بثلثه لا يبعد ادعاء لقسم
الاولى مقدار كل من الابعاد الثلاثة اما بعد
في قوله عليهم في مثله الى ما دل عليه قوله ثلثه شيئا
ونصف اية في مثل ذلك المقدار كافي مثل الماء اذ لا

منه في
العمق

طرح

محملة ظاهرة وكذا الضمير في قوله عليهم
في عمقه اية في ذلك المقدار من الارض لا
في عمق الماء حذرا من التفتيك واما بان يكون
ثلثه في قوله عليهم ثلثه اية انما هو ونصف في عمقه
منسوباً على انهما كانا لا يجرى وبالبولي
من مثله وعلى كل من هذين الوجهين لا يكون
الرواية خالية عن بيان شيء من مقادير الابعاد
الثلاثة لكن الاخير يقتضي نصف النصف بالعطف
على ثلثه وهو في الرواية غير منسوب والتقدير
تكلت وجه ونصف على اشياء مما لا يخفى فسم
على ذي طبع سليم مستند التقدير بالوزن
مرسله بن ابي عمير التي هي عندهم كالمسند و
مارواه الشيخ في ريب عن احمد بن محمد بن الحسن
عن ابيه عن محمد بن يحيى عن محمد بن احمد بن
يحيى عن يعقوب عن يزيد عن ابن ابي عمير
بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال
الكون من الماء الذي لا ينحسر شيء الف وما تارة
وبها اجتمع السور والين يا بويه على اعتبار الماء

المدينة والشيخان على اعتبار العراق وتوجهه اليه
 باهم عندهم من اهل المدينة فاجابوا بالارطال
 المعهودة عندهم ووجه الثاني بان المرسل
 مخاطبه الامام عليهم فخطبه الامام عليهم بتعار
 والتأييد بما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن
 عن ابي عبد الله عليهم قال قلت له الفيرما
 مجتمع يقول فيه الدواب وتبلغ فيه الكلاب
 ويقتل فيه الجحش قال اذا كان قد كنتم
 شي والكرستما رطل ووجه التأييد انه لم يقل
 احديا ان الكرستما رطل بالعراقي او المديني
 فتعين حمله على الحكمي الذي هو رطلان بالعراق
 ليتوافق دواين الوزن **تنبيه** اعتقاد الشيخين
 على اعتبار الرطل العراقي بالمرسلة المذكورة
 انما يتم لو ثبت ان الخطاب مما في المرسل وليس
 ابي عمير انما روى عن بعض اصحابنا وهم غير محققين
 في العراقيين ولو ثبت ان هذا القول من ابي
 عمير فالظاهر ان مراده ببعض اصحابنا العراقيين
 في المنزه ولو اراد الصاحب حقيقة لم يتم ايده

بعض اصحابنا

اذ الرجل قد يصاحب من ليس من بلاد ولو
 سلم انه اراد بعض العراقيين لم يتم ايده لان
 ذلك البعض لم يقل انه كان مخاطب بقوله
 عليه السلام الف وما تارطل ليحل على متعارفه
 من ارطال العراقي بل انما نقل قوله عليه السلام
 انه الف وما تارطل فعمل الخطاب بذلك
 القول لم يكن مرا قيا **تنبيه** العلامة في الخ
 واقفاين بابويه في المساحة وخالفه في الوزن
 وقال ان الارطال العراقية تناسب ما اختاره
 من المساحة والشهيد في الذكري واقفاين جمهور
 على ان الكرستان واربعون شبرا وسبعة اثمان
 وقال بان الرطل العراقي هو المناسب للاشياء
 دون المنزف وقد يظن ان بين الكلايين بقاها
 فان الارطال العراقية انما سبقت من ذهب ابن
 بابويه كما قاله العلامة بعدد عن مناسبة
 من ذهب الجمهور بل يكون الارطال المديني **تنبيه**
 في شبرا اذ التفاوت بين المنزهين في قول المساحة
 قريب من التفاوت بينهما في الوزن والتفصيل

ان العراقيين والارطال المدينية

فرمانه

1	2	0	9
1	2		
	1	2	
		2	
2	2	2	

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

المسئلة المشهورة من زيادة ما يحوي بالاناء
في قعر البئر على ما يحويه على اس المنارة فله
يكون السطح المماس للهواء من الماء مستويا
بل هو محذب فناء الحوص المذكور يزيد
في الحقيقة على الكرقعة صغير من كرة نصف
قطرها مساو لبعد محذب الماء عن مركز
العام الا ان هذه زيادة حقيقة لا اعتبار
لها في هذا الشارع **اشارة** لا يكاد يحصى
عليك ان الطرائق المشهورة في استعلام
مساحة الكروانا يجري على صرافته اذا كان
الماء على الشكل المكعب ونحوه اما لو كان على
شكل الاسطوانة المستديرة او المضلعة او
المنشورة مثلا فله مناص عن الرجوع الى ما
يقع فيه الاصول الهندسية كما سيحكي وادناه
يعرض المتفقين قد قاس المنشور الذي كل
من اضلاعه وعمقه ثلاثة اشياء ونصف
على المكعب فطنه كراما فانه من ظاهر قول
الفقهاء رضوان الله عليهم الكراما كان كل من

حسن بن محمد بن عفا
کتابخانه

2

